

SCT/40/6 PROV.2

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 19 أكتوبر 2018

اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية

الدورة الأربعون

جنيف، من 12 إلى 16 نوفمبر 2018

تجميع لردود الاستبيان الثاني بشأن استخدام/إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية على الإنترنت وفي نظام أسماء الحقول

وثيقة من إعداد الأمانة

مقدمة

1. إن اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية (لجنة العلامات) في دورتها التاسعة والثلاثين، التي عُقدت في جنيف في الفترة من 23 إلى 26 أبريل 2018، طلبت إلى الأمانة إصدار استبيان للأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية التي لها صفة مراقب بشأن استخدام/إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية على الإنترنت وفي نظام أسماء الحقول، بالنسبة المتفق عليه (الفقرة 21 من الوثيقة SCT/39/10).

2. وبناءً على ذلك، أعدت الأمانة الاستبيان الثاني بشأن استخدام/إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية على الإنترنت وفي نظام أسماء الحقول (المشار إليه فيما يلي باسم "الاستبيان الثاني")، ووجهته إلى جميع أعضاء لجنة العلامات وإلى المنظمات الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية التي لها صفة مراقب، وذلك في الرسالة المَعْمُمة C. 8771 المؤرخة 11 يونيو 2018. وبالإضافة إلى ذلك، أُتيح أيضاً نسخة إلكترونية على الإنترنت من الاستبيان

الثاني، باللغات الإنكليزية والعربية والصينية والفرنسية والروسية والإسبانية، في العنوان التالي:
<http://survey.mbeem.com/Geographical-Indication-surveys>

3. وفي الموعد الأخير لإعادة الاستبيان بعد ملئه إلى الويبو (ألا وهو 10 سبتمبر 2018)، كانت قد وردت ردود من أعضاء لجنة العلامات التاليين: أستراليا، والبرازيل، وشيلي، وقبرص، والجمهورية التشيكية، وإكوادور، وإستونيا، وجورجيا، واليونان، وغواتيمالا، وهنغاريا، وآيسلندا، وإيطاليا، واليابان، وليتوانيا، والمكسيك، ونيوزيلندا، والبرتغال، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، وسنغافورة، والسويد، وسويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروغواي، والاتحاد الأوروبي (28).

4. وتُجمَع هذه الوثيقة ردود الاستبيان الثاني، على النحو الوارد في مرفق هذه الوثيقة. فتعرض الأسئلة السبعة والعشرين الواردة في الاستبيان الثاني بالإضافة إلى جميع الردود ذات الصلة في شكل جداول. وفي حالة عدم الرد على سؤال معين، تُركت الخانة ذات الصلة فارغة. وترد التعليقات المُقدّمة كما هي بأكملها أسفل الجدول الذي يعرض ردود السؤال المعني، أو داخل هذا الجدول كلما أمكن.

5. ولجنة العلامات مدعوة إلى النظر في

محتوى هذه الوثيقة.

[يلي ذلك المرفق]

قائمة المحتويات

رقم الصفحة

2	ألف. استخدام/إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية على الإنترنت.....
24	باء. استخدام/إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية في نظام أسماء الحقول.....
29	"1" الحقول العليا المكونة من أسماء عامة (gTLDs).....
46	"2" الحقول العليا المكونة من رموز البلدان.....

ألف. استخدام/إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية على الإنترنت

1. هل مفهوم "المصطلح الجغرافي" مُعرّف في قانون وطني أو إقليمي؟

التعليقات	مفهوم "المصطلح الجغرافي" مُعرّف	الطرف المُجيب
لا يوجد تعريف للمصطلح الجغرافي في القانون الأسترالي، ولكن الهيئة المسؤولة عن الحقل au. (وهي هيئة auDA) لديها سياسة تُعرّف اسم الحقل الجغرافي المجتمعي بأنه عنوان موقع إلكتروني مُحدّد على أساس المنطقة المحلية ويجمع بين اسم بلدة أو ضاحية واسم ولاية أو إقليم. مثل: www.koonwarra.vic.au. وتوجد عناوين مواقع إلكترونية لكل ضاحية أو بلدة في أستراليا باستثناء العواصم. علماً بأن هذه السياسة ليست قانوناً.	لا	أستراليا
لا يوجد في البرازيل قانون يُعرّف "المصطلح الجغرافي". وحتى المعهد الوطني للملكية الصناعية لا يستخدم عبارة "مصطلح جغرافي"، بل يستخدم عبارة "اسم جغرافي" في العمليات المتعلقة بسجلات المؤشرات الجغرافية. ويتألف الاسم الجغرافي من اسم يُطلق على أي مَعْلَم موجود على سطح الأرض. والاسم الجغرافي، بوجه عام، هو اسم علم (كلمة مُحدّدة، أو مجموعة من الكلمات، أو عبارة) يُستخدم باستمرار للإشارة إلى مكان معين أو مَعْلَم مُحدّد أو منطقة معينة ذات هوية مُعرّفة بها على سطح الأرض.	لا	البرازيل
		شيلي
فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والمواد الغذائية، تُطبّق قبرص أحكام المادة 5 من اللائحة الأوروبية رقم 1151/2012 التي تتضمن تعريفاً "للتسمية المنشأ" وتعريفاً "للمؤشر الجغرافي". أما فيما يخص الخمر، فإن قبرص تُطبّق أحكام البندين (أ) و(ب) من المادة 93 من اللائحة رقم 1308/2013 التي تتضمن تعريفاً "للتسمية المنشأ" وتعريفاً "للمؤشر الجغرافي". وأما المشروبات الروحية، فيُطبّق عليها تعريف المؤشر الجغرافي الوارد في المادة 15 من لائحة المجلس الأوروبي رقم 110/2008.		قبرص
	لا	الجمهورية التشيكية
	لا	إكوادور
	لا	إستونيا
لا تنص تشريعات جورجيا بوضوح على تعريف للمصطلح الجغرافي. ومع ذلك، يمكن العثور على تعريف له في شتى القوانين المعيارية. على سبيل المثال، تُحدّد المادة 4 من مدونة الحكم الناتي المحلي بقانون جورجيا الأساسي تعريفاً للقرية والمستوطنة والبلدة.		جورجيا
	لا	اليونان
	لا	غواتيمالا
	لا	هنغاريا
يحظر تسجيل علامة تجارية أو علامة جماعية إذا كان المصطلح يصف "المنشأ" أو إذا كان المصطلح مُضللاً فيما يتعلق بمنشأ السلع أو الخدمات أو كليهما طبقاً للمادتين 13 و14 من قانون العلامات التجارية الآيسلندي رقم 47/1993. ويُفسّر المصطلح في عُرف هيئات التسجيل بأنه يشمل: أسماء البلدان، واختصارات أسماء البلدان، وأسماء المناطق الجغرافية الأخرى مثل الأقاليم والمدن والجبال والأنهار والغابات وما إلى ذلك. وقد رُفض تسجيل علامات تتكون من مصطلحات جغرافية، لا سيما أسماء بلدان ورموز بلدان، كعلامات لفظية. ولكن يجوز أن تتكون العلامات من مصطلحات جغرافية معها عناصر أخرى، ولا تُعتبر الحماية في مثل هذه الحالات شاملةً للمصطلحات الجغرافية في حد ذاتها. وفي	نعم	آيسلندا

التعليقات	مفهوم "المصطلح الجغرافي" مُعرّف	الطرف المُجيب
القانون رقم 130/2014، يُعرّف المنشأ بأنه إقليم أو مكان معين أو بلد، انظر المادتين 4 و5.		
	لا	إيطاليا
وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات (اسم الحقل) مفهوم اسم الحقل الجغرافي مُعرّف في القانون الوطني، وذلك على أساس أننا ندرج اسم حقل جغرافي (مثل "jp" أو "tokyo") في هذا "المصطلح الجغرافي". مصلحة الضرائب الوطنية (مؤشرات جغرافية للمشروبات الكحولية) رغم أن مفهوم المؤشر الجغرافي غير مُعرّف في قانون وطني أو إقليمي، فإن المؤشر الجغرافي مُعرّف في "مذكرة بشأن وضع معايير توجيهية بخصوص المؤشرات الجغرافية للمشروبات الكحولية" (مذكرة مصلحة الضرائب الوطنية رقم 19 لسنة 2015) (المشار إليها فيما يلي باسم "المذكرة العامة"). وزارة الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك (مؤشرات جغرافية لمواد غذائية ومنتجات زراعية وحراجية وسمكية مُحددة) ينص قانون حماية أسماء المواد الغذائية والمنتجات الزراعية والحرجية والسمكية المُحددة (رقم 84 لسنة 2014) على تعريف للمؤشر الجغرافي الخاص بالمواد الغذائية والمنتجات الزراعية والحرجية والسمكية. ويشمل القانون المواد الغذائية والمنتجات الزراعية والحراجية والسمكية التي تندرج ضمن أي من البنود التالية، باستثناء المشروبات الكحولية والأدوية ومستحضرات التجميل: 1) المنتجات الزراعية والحرجية والسمكية (المُخصّصة للاستهلاك البشري دون غيرها)، 2) والأغذية والمشروبات، 3) والمنتجات الزراعية والحرجية والسمكية (باستثناء المنتجات المُخصّصة للاستهلاك البشري) المُحددة بقرار من مجلس الوزراء، 4) والمنتجات المُصنّعة أو المُجهّزة باستخدام منتجات زراعية وحرجية وسمكية ضمن موادها أو مكوناتها (باستثناء تلك المنتجات المُخصّصة للاستهلاك البشري) المُحددة بقرار من مجلس الوزراء.	اليابان	
	لا	ليتوانيا
	لا	المكسيك
	لا	نيوزيلندا
	لا	البرتغال
	نعم	جمهورية كوريا
"التسمية الجغرافية" تعني اسماً جغرافياً يُستخدم لوصف مكان جغرافي أو إقليم أو بلد موجود (المادة 2 من القانون رقم 66-XVI المؤرخ 27 مارس 2008 بشأن حماية المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ وضمان الصناعات التقليدية).	لا	جمهورية مولدوفا
	لا	رومانيا
القانون الاتحادي رقم 152-FZ المؤرخ 18 ديسمبر 1997 بشأن أسماء المناطق الجغرافية (بصيغته المعدلة في 30 ديسمبر 2015).	نعم	الاتحاد الروسي
يوجد في سنغافورة قانون للمؤشرات الجغرافية (الفصل 117B). ولكنه لا يُعرّف على وجه التحديد ماهية "المصطلح الجغرافي" وما يُشير إليه.	لا	سنغافورة
		السويد
"المصطلح الجغرافي" مُعرّف في المادة 3(أ) من قانون الأسماء الجغرافية (ONGéo; RS 510.625)	نعم	سويسرا

التعليقات	مفهوم "المصطلح الجغرافي" مُعرّف	الطرف المُجيب
بأنه أسماء الكوميونات والمحليات والشوارع والمباني والمحطات والمعالم الطبوغرافية. وعلاوة على ذلك، يشير القانون السويسري إشارة صريحة إلى المصطلحات أو التسميات الجغرافية (ولكنه لا يُقدّم تعريفاً لها) في المادة 53(هـ)(3) من قانون حقول الإنترنت (ODI; RS 784.104.2).		
لا يوجد تعريف مُحدّد. ولكن ينص قانون العلامات التجارية والسوابق القضائية اللاحقة على إرشادات لحماية الإشارات الجغرافية بوصفها علامات تجارية.	لا	الولايات المتحدة الأمريكية
	لا	أوروغواي
	لا	الاتحاد الأوروبي

2. هل توجد أي قواعد بيانات تحتوي على معلومات عن أسماء البلدان و/أو المصطلحات الجغرافية المحمية على الصعيد الوطني أو الإقليمي؟

التعليقات	إذا كان الجواب هو نعم، فهل هذه القواعد متاحة مجاناً للجمهور لينفذ إليها؟	توجد قواعد بيانات	الطرف المُجيب
لا توجد قاعدة بيانات، ولكن تنص سياسة القائمة المحجوزة الخاصة بهيئة auDA على أن أسماء الولايات والأقاليم الأسترالية واختصاراتها واسم "أستراليا" من الأسماء ذات الدلالة الوطنية، ولذلك فهي مُستثناة من الاستخدام العام. ويجوز التصريح باستخدام اسم أو اختصار ولاية أسترالية أو إقليم أسترالي عند التقدم بطلب لذلك بشرط أن يكون صاحب التسجيل المقترح مؤهلاً بموجب سياسة الأهلية والتخصيص الخاصة بهيئة auDA، وأن يكون لديه تصريح مكتوب من حكومة الولاية المعنية أو الإقليم المعني. وعلاوة على ذلك، تحتوي سياسة القائمة المحجوزة على قائمة غير حصرية بكلمات وعبارات محظورة بموجب تشريعات الكومونولث، ويشمل ذلك بعض المصطلحات الجغرافية مثل حلبة ألبرت بارك، وصليب جنيف.		لا	أستراليا
ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.			البرازيل
			شيلي
ينص القانون الوطني القبرصي (القانون رقم 139(I)/2006) بشأن تنفيذ اللائحة الأوروبية رقم 1151/2012 على إنشاء سجل في حالة خضوع مؤشر جغرافي أو تسمية منشأ (المنتجات الزراعية والمواد الغذائية) للحماية الوطنية الانتقالية طبقاً للمادة 9 من اللائحة الأوروبية رقم 1151/2012. ويحتفظ أيضاً بسجل وطني للخمور والمشروبات الروحية.	نعم	نعم	قبرص
فيما يخص البيانات الجغرافية، تنص تشريعات الاتحاد الأوروبي على قوائم المؤشرات الجغرافية المسجلة على مستوى الاتحاد الأوروبي وقوائم المؤشرات الجغرافية المُعترف بها في الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقات دولية.	نعم	نعم	الجمهورية التشيكية
		لا	إكوادور
فيما يخص البيانات الجغرافية، تنص تشريعات الاتحاد الأوروبي على قوائم المؤشرات الجغرافية المسجلة على مستوى الاتحاد الأوروبي وقوائم المؤشرات الجغرافية المُعترف بها في الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقات دولية.	نعم	نعم	إستونيا

التعليقات	إذا كان الجواب هو نعم، فهل هذه القواعد متاحة مجاناً للجمهور لينفذ إليها؟	توجد قواعد بيانات	الطرف المُجيب
		لا	جورجيا
توجد قائمة بالمصطلحات الجغرافية منشورة على الموقع الإلكتروني للهيئة الوطنية للاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد.	نعم	نعم	اليونان
		لا	غواتيمالا
بالنسبة للبيانات الجغرافية المسجلة في هنغاريا، يحتفظ المكتب الهنغاري للملكية الفكرية بقاعدة بيانات (سجل) يمكن النفاذ إليها مجاناً.	نعم	نعم	هنغاريا
		لا	آيسلندا
لا توجد في إيطاليا قاعدة بيانات شاملة متاحة بشأن أسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية المحمية. أما على المستوى الوطني، فإن الهيئة الإيطالية المعنية بتخصيص حقول المستوى الثاني في الحقل «it.» هي "Registro". وتنص اللائحة المتعلقة بتخصيص أسماء الحقول وإدارتها في الحقل العلوي لرمز البلد it. على قوائم المواقع الجغرافية الإيطالية، بما في ذلك إيطاليا والأقاليم والمقاطعات والبلديات. ولا يجوز تسجيل تلك المصطلحات دون قيود كأسماء حقول من المستوى الثاني. فهي محجوزة، ولا يجوز تخصيصها.			إيطاليا
بالنسبة لبعض "المصطلحات الجغرافية"، مصلحة الضرائب الوطنية (مؤشرات جغرافية للمشروبات الكحولية)؛ وزارة الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك (مؤشرات جغرافية لمواد غذائية ومنتجات زراعية وحراجية وسمكية مُحددة) مصلحة الضرائب الوطنية (مؤشرات جغرافية للمشروبات الكحولية) تُنشر على الموقع الإلكتروني لمصلحة الضرائب الوطنية معلومات عن: "1" مصطلحات المؤشرات الجغرافية التي يحددها مفوض مصلحة الضرائب الوطنية، "2" وأسماء البلدان وأسماء المؤشرات الجغرافية وفئات المشروبات الكحولية المتفق على حمايتها بين اليابان وبلدان أجنبية (بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية). وزارة الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك (مؤشرات جغرافية لمواد غذائية ومنتجات زراعية وحراجية وسمكية مُحددة) تُنشر على الموقع الإلكتروني لوزارة الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك معلومات عن السلع الزراعية (بما في ذلك أسماؤها وفئاتها وأماكن إنتاجها وخصائصها) المحمية بقانون حماية أسماء المنتجات الزراعية والحرجية والسمكية والمواد الغذائية المحددة (رقم 84 لسنة 2014).	نعم	نعم	اليابان
		لا	ليتوانيا
		لا	المكسيك
		لا	نيوزيلندا
		لا	البرتغال
		لا	جمهورية كوريا
		لا	جمهورية مولدوفا

أفعال أخرى	المشغرات التعريفية، والكلمات الدالة، وغيرها من الوسائل التي تسمح بالإحالة	تشويه السمعة	الإضعاف	اختلاس السمعة	الانتفاع من أخطاء تهجية الموقع	السطو الإلكتروني	التضليل، إساءة استخدام و/أو الاستخدام غير المنصف على الإنترنت	التقليد	الطرف الموجب
									قبرص
نعم					نعم	نعم	نعم	نعم	الجمهورية التشيكية
		نعم	نعم			نعم	نعم	نعم	إكوادور
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	إستونيا
المؤشرات الجغرافية محمية من أي انتهاكات محتملة تخالف القانون.									
			نعم	نعم			نعم	نعم	جورجيا
			نعم	نعم			نعم	نعم	اليونان
لا	لا	نعم	نعم	نعم	لا	لا	نعم	نعم	غواتيمالا
					نعم	نعم	نعم	نعم	هنغاريا
	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	آيسلندا
					نعم	نعم	نعم	نعم	إيطاليا
									اليابان
									ليتوانيا
		نعم	نعم				نعم	نعم	المكسيك
لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نيوزيلندا
									البرتغال
	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	جمهورية كوريا
									جمهورية مولدوفا
							نعم	نعم	رومانيا
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	الاتحاد الروسي
				نعم			نعم	نعم	سنغافورة
									السويد
		نعم		نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	سويسرا
	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الولايات المتحدة الأمريكية

أفعال أخرى	المشغرات التعريفية، والكلمات الدالة، وغيرها من الوسائل التي تسمح بالإحالة	تشويه السمعة	الإضعاف	اختلاس السمعة	الانتفاع من أخطاء تهجية الموقع	السطو الإلكتروني	التضليل، إساءة استخدام و/أو الاستخدام غير المنصف على الإنترنت	الطرف المُجيب
		نعم	نعم				نعم	المكسيك
لا	لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نيوزيلندا
								البرتغال
	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	جمهورية كوريا
								جمهورية مولدوفا
								رومانيا
لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	الاتحاد الروسي
								سنغافورة
								السويد
					نعم	نعم	نعم	سويسرا
	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	الولايات المتحدة الأمريكية
								أوروغواي
								الاتحاد الأوروبي

التعليقات

أستراليا

طبقاً لقواعد سياسة هيئة auDA بشأن تحديد أهلية أسماء حقول المستوى الثاني المفتوحة وتخصيصها، يُحظر تسجيل أسماء الحقول لغرض وحيد هو إعادة بيعها أو نقلها إلى كيان آخر. كما يجب أن تكون أسماء الحقول مطابقة تماماً لاسم صاحب التسجيل أو لعلامته التجارية، أو تكون اختصاراً لهذا الاسم أو هذه العلامة، أو تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً وجوهرياً بصاحب التسجيل. ويوجد تعريف "لقاعدة الارتباط الوثيق والجوهرية" في المبادئ التوجيهية بشأن تفسير قواعد سياسة أسماء حقول المستوى الثاني المفتوحة. ومن الجدير بالذكر أن سياسات هيئة auDA ليست تشريعات.

البرازيل

ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.

قبرص

تُطبّق قبرص أحكام المادة 13 من لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 1151/2012 فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والمواد الغذائية، والمادة 103 من اللائحة رقم 1308/2013 فيما يتعلق بالخمور، والمادة 16 من اللائحة رقم 110/2008 فيما يتعلق بالمشروبات الروحية من أجل منع أو وقف الاستخدام غير القانوني لتسميات المنشأ المحمية والمؤشرات الجغرافية المحمية، التي يجري إنتاجها أو تسويقها في قبرص.

الجمهورية التشيكية

فيما يخص المؤشرات الجغرافية، توفر المادة 13(1)(أ) من لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 1151/2012 الحماية للأسماء المسجلة من "أي استخدام تجاري مباشر أو غير مباشر لاسم مُسجّل فيما يتعلق بمنتجات غير مشمولة بالتسجيل إذا كانت تلك المنتجات مُشابهة للمنتجات المُسجّلة بهذا الاسم أو إذا كان استخدام هذا الاسم يمثل استغلالاً لسمعة الاسم المحمي، بما في ذلك عند استخدام تلك المنتجات كعنصر مُكوّن". ويوجد حكم مماثل بشأن الخمور في لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 1308/2013، وكذلك بشأن المشروبات الروحية في لائحة المجلس الأوروبي رقم 110/2008، وبسّان الخمور المُكّهة في اللائحة رقم 251/2014. ويوفر قانون الاتحاد الأوروبي حماية كافية للمؤشرات الجغرافية من إساءة استخدامها كأسماء حقول بناءً على أسس قانونية عديدة. وتُركّز هذه الحماية على "الاستخدام التجاري" و"الإعلانات المضلّة" أو "المقارنة"، وليس على تسجيل اسم الحقل في حد ذاته أو مجرد استخدام مصطلح جغرافي محمي كاسم حقل.

إستونيا

يتولى ممارسة الإشراف الحكومي على استيفاء الشروط المنصوص عليها في قانون حماية المؤشرات الجغرافية في إستونيا: (1) مجلس حماية المستهلك، (2) ومجلس الشؤون البيطرية والغذاء اللذان يُشرفان على الاستخدام السليم لأسماء المؤشرات الجغرافية المُسجّلة، والالتزام بالشروط المنصوص عليها في أوصاف المؤشرات الجغرافية المُسجّلة. ويجوز للأحزمة المعنية بإنفاذ القانون أن تُطبّق تدابير الإشراف الحكومي الخاصة المنصوص عليها في البنود رقم 30 (الاستجاب والوثائق المطلوبة)، و49 (فحص المنقولات)، و50 (دخول أماكن العمل)، و52 (تخزين المنقولات) من قانون أعمال القوانين طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في قانون أعمال القوانين بغرض ممارسة الإشراف الحكومي المنصوص عليه في قانون حماية المؤشرات الجغرافية. وفيما يخص المؤشرات الجغرافية، توفر المادة 13(1)(أ) من لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 1151/2012 الحماية للأسماء المسجلة من "أي استخدام تجاري مباشر أو غير مباشر لاسم مُسجّل فيما يتعلق بمنتجات غير مشمولة بالتسجيل إذا كانت تلك المنتجات مُشابهة للمنتجات المُسجّلة بهذا الاسم أو إذا كان استخدام هذا الاسم يمثل استغلالاً لسمعة الاسم المحمي، بما في ذلك عند استخدام تلك المنتجات كعنصر مُكوّن". ويوجد حكم مماثل بشأن الخمور في لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 1308/2013، وكذلك بشأن المشروبات الروحية في لائحة المجلس الأوروبي رقم 110/2008. ويوفر قانون الاتحاد الأوروبي حماية كافية للمؤشرات الجغرافية من إساءة استخدامها كأسماء حقول بناءً على أسس قانونية عديدة. وتُركّز هذه الحماية على "الاستخدام التجاري" و"الإعلانات المضلّة" أو "المقارنة"، وليس على تسجيل اسم الحقل في حد ذاته أو مجرد استخدام مصطلح جغرافي محمي كاسم حقل.

جورجيا

لا تنص تشريعات جورجيا صراحةً على المسؤولية عن التعدي على حقوق المؤشرات الجغرافية على الإنترنت. ولكن ينص قانون جورجيا بشأن تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية للسلع على مسؤولية مدنية وإدارية وجنائية عن التعدي على الحقوق الناشئة عن تسجيل تسمية منشأ أو مؤشر جغرافي. وهذا الحكم العام يمنح الحق في رفع دعوى قضائية ضد انتهاك الحقوق، بما في ذلك انتهاكها على الإنترنت.

آيسلندا

يمكن منع جميع الممارسات التجارية غير العادلة، طبقاً للقانون رقم 57/2005 بشأن مراقبة الممارسات التجارية غير العادلة وشفافية الأسواق. ولكن لم تُحدّد حتى الآن أي ممارسات فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية الأخرى. وستتعامل مع مثل هذه الأمور المحاكم أو وكالة حماية المستهلكين أو مجلس الطعون التابع لهيئة تسجيل أسماء الحقول في آيسلندا (ISNIC).

إيطاليا

إن الحماية الجوهرية المُقدّمة للفئات الثلاث على أرض الواقع ستقدّم لها أيضاً، من حيث المبدأ، على الإنترنت أو في العالم الافتراضي دون أي تحفظ أو تمييز، بناءً على البنود والمبادئ العامة. ولكن خلو القوانين من نص صريح بشأن جميع الفئات الثلاث يحدّ من اليقين القانوني. إذ لا يوجد أي قانون يعينه يتناول الحماية الممنوحة لعالم الإنترنت باستثناء أحكام فردية مُحدّدة في القوانين العامة ذات الصلة الخاصة بالملكية الصناعية منذ عام 2005. وقد طبقت المحاكم المبادئ التقليدية على البيئة الإلكترونية الجديدة. وتعدّ حماية المؤشرات الجغرافية فريدةً في نوعها ومُحدّدة، ومن ثمّ يجري تعزيزها. وتتوافق حماية أسماء البلدان والأسماء الجغرافية مع المادتين 6 (ثالثاً) و10 من اتفاقية باريس ومع الأحكام العامة للمنافسة غير المشروعة والقمعية والمضلة في التجارة والإعلان المضلل، بما في ذلك الممارسات التجارية غير العادلة.

اليابان

بالنسبة للمؤشرات الجغرافية:

مصلحة الضرائب الوطنية (مؤشرات جغرافية للمشروبات الكحولية) لا تنص المذكرة العامة بشأن المؤشرات الجغرافية للمشروبات الكحولية اليابانية على الحماية من التعديات على الإنترنت. وتنص المذكرة العامة على الامتثال للمعايير التوجيهية الخاصة بالمؤشرات الجغرافية للمشروبات الكحولية (انظر السؤال 4).

وزارة الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك (المؤشرات الجغرافية للمواد الغذائية والمنتجات الزراعية والحراجية والسلمكية المُحدّدة)

يُنظّم قانون حماية أسماء المنتجات الزراعية والحرجية والسلمكية والمواد الغذائية المُحدّدة (القانون رقم 84 لسنة 2014) وضع مؤشر جغرافي على السلع الزراعية أو عبواتها أو حاوياتها أو فواتيرها. أما استخدام المؤشر الجغرافي على الإنترنت أو في نظام أسماء الحقول فلا يزال حتى الآن خارج نطاق هذا القانون.

وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (قانون منع المنافسة غير المشروعة)

أولاً، حينما تتطابق المؤشرات الجغرافية مع "سلع شخص آخر أو أعماله التجارية عن طريق استخدام مؤشر للسلع أو الأعمال التجارية"، يجوز تطبيق الأحكام التالية الواردة في القانون.

المادة 2(1) "1" إحداث التباس بسلع شخص آخر أو أعماله التجارية عن طريق استخدام مؤشر للسلع أو الأعمال التجارية (أي اسم، أو اسم تجاري، أو علامة تجارية، أو إشارات، أو حاويات أو عبوات سلع تخص شركة أخرى، أو أي مؤشر آخر لسلع أو أعمال شخص ما؛ وينطبق ذلك على ما يلي) المطابقة أو المشابهة لمؤشر سلع شخص آخر أو أعماله التجارية المعروفة التي يعلم المستهلكون تمام العلم أنها تخص ذلك الشخص، أو عن طريق نقل سلع تستخدم هذا المؤشر، أو توصيلها، أو عرضها بغرض النقل أو التوصيل، أو تصديرها أو استيرادها أو توريدها عبر خطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية؛

"2" استخدام مؤشر لسلع أو أعمال تجارية يتطابق أو يتشابه مع مؤشر سلع أو أعمال تجارية شهير لشخص آخر، أو نقل سلع تستخدم هذا المؤشر، أو توصيلها، أو عرضها بغرض النقل أو التوصيل، أو تصديرها أو استيرادها أو توريدها عبر خطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية؛

ثانياً، حينما تتطابق المؤشرات الجغرافية مع "مؤشر سلع أو أعمال تجارية خاص بشخص آخر"، يجوز تطبيق الحكم التالي الوارد في القانون.

المادة 2(1) "13" اكتساب الحق في استخدام اسم حقل مطابق أو مُشابه لمؤشر سلع أو أعمال تجارية خاص بشخص آخر (أي اسم السلع أو الأعمال التجارية الخاصة بشركة ما، أو الاسم التجاري لهذه السلع أو الأعمال، أو علامتها التجارية، أو إشاراتها، أو أي مؤشر آخر لها) أو الاحتفاظ بهذا الحق، أو استخدام أي اسم حقل من هذا القبيل لغرض تحقيق كسب غير مشروع أو التسبب في ضرر لشخص آخر؛

ثالثاً، حينما تتطابق المؤشرات الجغرافية مع "تصوير مُضلل يتعلق بمكان المنشأ والجودة وما إلى ذلك"، يجوز تطبيق الحكم التالي الوارد في القانون.

المادة 2(1) "14" استخدام مؤشر على سلع أو خدمات، أو في إعلان لهذه السلع أو الخدمات، أو في مستندات تجارية أو مراسلات إلكترونية بشأنها، بطريقة يحتمل أن تكون مُضللة فيما يتعلق بمكان منشأ السلع أو جودتها أو محتواها أو طريقة تصنيعها أو الغرض منها أو كميته، أو جودة الخدمات أو محتواها أو الغرض منها أو كميته، أو نقل هذه السلع المذكورة أو توصيلها أو عرضها بغرض النقل أو التوصيل أو تصديرها أو استيرادها أو توريدها عبر خطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية، أو تقديم هذه الخدمات المذكورة؛

فيما يخص أسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية الأخرى:

وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (قانون منع المنافسة غير المشروعة)

يجوز تطبيق الحكم التالي الوارد في القانون.

المادة 2(1) "14" استخدام مؤشر على سلع أو خدمات، أو في إعلان لهذه السلع أو الخدمات، أو في مستندات تجارية أو مراسلات إلكترونية بشأنها، بطريقة يحتمل أن تكون مُضللة فيما يتعلق بمكان منشأ السلع أو جودتها أو محتواها أو طريقة تصنيعها أو الغرض منها أو كميته، أو جودة الخدمات أو محتواها أو الغرض منها أو كميته، أو نقل هذه السلع المذكورة أو

توصيلها أو عرضها بغرض النقل أو التوصيل أو تصديرها أو استيرادها أو توريدها عبر خطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية، أو تقديم هذه الخدمات المذكورة؛

المكسيك

- لا ينص قانون الملكية الصناعية على عقوبات مُحدّدة لانتهاكات المؤشرات الجغرافية على الإنترنت (أو في أي مجال آخر، في الحقيقة). ولكن القضاء الاتحادي حكم بأن التعدي، من الناحية القانونية، قد يظل قائماً بغض النظر عن البيئة التي استُخدمت في ارتكابه، لأن تشريعات الملكية الفكرية في المكسيك قد صيغت على نحو محايد، فلم تنص على بيئة دون أخرى. أي أن التعدي على المؤشرات الجغرافية قد يحدث على الإنترنت، وإن كان القانون لا يتضمن أي إشارة نصية صريحة إلى الوسائط الإلكترونية. وتُعتبر الأفعال التالية، بموجب قانون الملكية الصناعية، تعدياً على الحقوق الملازمة للمؤشر الجغرافي:
- استخدام تسمية أو مؤشر يتطابق أو يتشابه إلى درجة إحداث التباس مع تسمية منشأ أو مؤشر جغرافي محمي، وطنياً كان أو أجنبياً، ومُعترف به من قبل المعهد، لحماية المنتجات نفسها أو منتجات مشابهة، ويسري ذلك أيضاً على استخدام التسمية أو المؤشر بشأن خدمات؛
 - استخدام الترجمة أو النقل الصوتي لتسمية منشأ أو مؤشر جغرافي محمي، وطنياً كان أو أجنبياً، ومُعترف به من قبل المعهد، لحماية المنتجات نفسها أو منتجات مشابهة، ويسري ذلك أيضاً على استخدام التسمية أو المؤشر بشأن خدمات؛
 - إنتاج أو تخزين أو نقل أو توزيع أو بيع منتجات مطابقة أو مشابهة لمنتجات محمية بتسمية منشأ أو تسمية جغرافية محمية، وطنية كانت أو أجنبية، ومُعترف بها من قبل المعهد، ووضع أي نوع من المؤشرات أو العناصر التي تُحدث التباساً لدى المستهلك بشأن منشأ المنتجات أو جودتها، بما في ذلك أي التباس بشأن "الصف" أو "النوع" أو "النمط" أو "التقليد" أو "مكان الإنتاج" أو "مكان التصنيع" أو ما شابه ذلك.
- وعلاوة على ذلك، فإن الأفعال التي تخالف الممارسات الجيدة والأعراف المتبعة في الصناعة والتجارة والخدمات وتنطوي على منافسة غير مشروعة وتتعلق بالملكية الصناعية تُعتبر، بموجب قانون الملكية الصناعية، تعدياً.
- ولأن إساءة استخدام المصطلحات المحمية بوصفها مؤشرات جغرافية أو تسميات منشأ يمكن أن تدخل ضمن كل فئة من فئات هذه التعديات، فإن قانون الملكية الصناعية يتضمن تدابير مؤقتة لوقف هذه التعديات، وإجراءات إدارية واجبة لوقفها نهائياً.

الاتحاد الروسي

لا توجد أحكام من هذا القبيل.

سويسرا

تنص المواد 53(1)(هـ)(3)، و53(2)، و58(ب)، و58(ج)، و58(د)، و58(هـ) من قانون حقول الإنترنت على الحماية من السطو الإلكتروني، والانتفاع من أخطاء تهجية المواقع، واختلاس سمعة المصطلحات الجغرافية الأخرى فيما يخص الحقل "swiss". (انظر السؤال 4 أدناه).

الولايات المتحدة الأمريكية

تستند الإجابات السابقة إلى حماية المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية الأخرى كعلامات تجارية.

سنغافورة

فيما يخص المؤشرات الجغرافية، توجد أشكال من الحماية ومحظورات مذكورة في قانون المؤشرات الجغرافية (الفصل 117(باء)) ولكن لم يُذكر على وجه التحديد استخدام المؤشرات الجغرافية على الإنترنت. إلا أن بعض البنود الواردة في القانون قد تكون عامة بما يكفي لتطبيقها على استخدام المؤشرات الجغرافية على الإنترنت.

السويد

لا توجد حماية مُحددة من التعديلات التي تحدث على الإنترنت أو لائحة بعينها بشأن ذلك.

الاتحاد الأوروبي

فيما يخص المؤشرات الجغرافية، توفر المادة 13(1)(أ) من لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 1151/2012 الحماية للأسماء المسجلة من "أي استخدام تجاري مباشر أو غير مباشر لاسم مُسجّل فيما يتعلق بمنتجات غير مشمولة بالتسجيل إذا كانت تلك المنتجات مُشابهة للمنتجات المُسجّلة بهذا الاسم أو إذا كان استخدام هذا الاسم يمثل استغلالاً لسمعة الاسم المحمي، بما في ذلك عند استخدام تلك المنتجات كعنصر مُكوّن". ويوجد حكم مماثل بشأن الخُمور في لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 1308/2013، وكذلك بشأن المشروبات الروحية في لائحة المجلس الأوروبي رقم 110/2008، وبسبب الخُمور المنكّهة في اللائحة رقم 251/2014. ويوفر قانون الاتحاد الأوروبي حماية كافية للمؤشرات الجغرافية من إساءة استخدامها كأسماء حقول بناءً على أسس قانونية عديدة. وتُركّز هذه الحماية على "الاستخدام التجاري" و"الإعلانات المضلّة" أو "المقارنة"، وليس على تسجيل اسم الحقل في حد ذاته أو مجرد استخدام مصطلح جغرافي محمي كاسم حقل.

4. ما نوع الصكوك أو آليات حل النزاعات المتاحة في بلدكم لمنع/مكافحة التقليد أو الاستخدام غير القانوني أو أي سوء استخدام وتشمل أيضاً المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية الأخرى على الإنترنت؟

الطرف المُجيب	صكوك قانونية مُلزِمة	قانون غير مُلزِم أو صكوك غير مُلزِمة	أدوات تقنية لمنع الاستخدام غير القانوني للأسماء على مواقع الإنترنت	غير ذلك
أستراليا				نعم*
البرازيل				
شيلي				
قبرص				
الجمهورية التشيكية		نعم		
إكوادور	نعم			
إستونيا	نعم			نعم
جورجيا	نعم	نعم	نعم	
اليونان	نعم			

غير ذلك	أدوات تقنية لمنع الاستخدام غير القانوني للأسماء على مواقع الإنترنت	قانون غير ملزم أو صكوك غير ملزمة	صكوك قانونية ملزمة	الطرف المُجيب
	لا	لا	نعم	غواتيمالا
نعم فيما يتعلق بالحقل العلوي المكوّن من رمز البلد hu، فإن قواعد وإجراءات تسجيل الحقول (المتاحة على http://www.domain.hu/domain/E(english/szabalyzat/szabalyzat.html) توفر آلية لتسوية النزاعات القانونية (الفصل الخامس) استناداً إلى منتدى السبل البديلة لتسوية النزاعات. وهناك أيضاً إمكانية اللجوء إلى المحكمة المدنية (التقاضي) استناداً إلى التعدي على حماية مؤشر جغرافي (المادة 110 من القانون الحادي عشر لسنة 1997 بشأن حماية العلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية). ويمكن أيضاً الشروع في إجراءات المحاكم المدنية استناداً إلى القانون رقم LVII لسنة 1996 بشأن حظر الممارسات السوقية غير العادلة والتقييدية.			نعم	هنغاريا
		نعم	نعم	آيسلندا
نعم في إيطاليا، تتضمن إجراءات تسجيل الحقول العليا إجراءات إدارية إلزامية، أي إجراء شبه تحكيمي يسمح بالطعن في تسجيلات الحقول العليا التي أُجريت على أساس قاعدة "الأولوية بالأسبقية". وعلاوة على ذلك، تُرفع دعاوى مدنية قانونية عادية أمام المحاكم استناداً إلى حماية حقوق الملكية الفكرية، وفتح الممارسات المضلّة والمنافسة غير المشروعة، فضلاً عن حماية المستهلكين من ممارسات وصف مكان منشأ المنتجات على نحو مُضلل.		نعم	نعم	إيطاليا
		نعم**	نعم*	اليابان
			نعم	ليتوانيا
			نعم	المكسيك
		نعم		نيوزيلندا
		نعم		البرتغال
			نعم	جمهورية كوريا
				جمهورية مولدوفا

غير ذلك	أدوات تقنية لمنع الاستخدام غير القانوني للأسماء على مواقع الإنترنت	قانون غير ملزم أو صكوك غير ملزمة	صكوك قانونية ملزمة	الطرف المُجيب
لا	لا	لا	نعم	رومانيا
		نعم		الاتحاد الروسي
			نعم	سنغافورة
				السويد
			نعم	سويسرا
لا	لا	لا	لا	الولايات المتحدة الأمريكية
نعم		نعم		أوروغواي
			نعم	الاتحاد الأوروبي

التعليقات

أستراليا

* إن سياسة تسوية النزاعات في هيئة auDA إنما هي نسخة مُعدّلة من السياسة الموحدة لتسوية النزاعات التي تديرها هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (الآيكان). وتعرض هذه السياسة الشروط والأحكام التي تحكم أي نزاع بشأن تسجيل واستخدام اسم حقل على الإنترنت مُسجّل في حقل مفتوح من المستوى الثاني. وتقتضي سياسة تسوية النزاعات التي تتبعها الهيئة أن يخضع صاحب الحقل لإجراءات إدارية إلزامية إذا ادعى مُشتكاً أن اسم الحقل يتطابق أو يتشابه تشابهاً مثيراً للالتباس مع الاسم أو العلامة التجارية أو علامة الخدمة التي يتمتع المشتكي بحقوق فيها؛ ولم يكن لصاحب الحقل أي حقوق أو مصلحة مشروعة في اسم الحقل؛ وكان اسم الحقل قد سُجّل أو استُخدم لاحقاً بسوء نية.

البرازيل

ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.

قبرص

فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية والمواد الغذائية والخمور والمشروبات الروحية، فإن التدابير الجزائية التي ينص عليها القانون القبرصي الوطني في حالة الاستخدام غير القانوني لتسميات المنشأ المحمية والمؤشرات الجغرافية المحمية تمثل في الاحتجاز، ومصادرة السلع، ومحاكمة المتعدي أمام المحاكم.

الجمهورية التشيكية

إجراءات التسوية البديلة لنزاعات حقول المستوى الثاني في الحقل العلوي .cz.

اليونان

- لائحة بشأن إدارة وتخصيص أسماء الحقل [gr] أو [ΕΛ]. (القرار 843/2/1-3-2018).
- تعديل لقرار هيئة تنظيم الاتصالات والبريد اليونانية «لائحة بشأن إدارة وتخصيص أسماء الحقل [gr] أو [ΕΛ].» (EETT AP. 852/5/21-5-2018).
- لائحة بشأن إدارة وتخصيص أسماء الحقل [gr] أو [ΕΛ]. (2018/03/01).
- تعديل لائحة إدارة وتخصيص أسماء الحقل [gr] وأحكام أخرى (2015/06/17).
- تعديل لائحة إدارة وتخصيص أسماء الحقل [gr] وأحكام أخرى (2015/05/22).
- لائحة جديدة بشأن إدارة وتخصيص أسماء الحقل [gr]. (2015/03/04).
- تعديل لائحة إدارة وتخصيص أسماء الحقل [gr] وأحكام أخرى (FEK 3054/B/13-11-2014).
- لائحة بشأن إدارة وتخصيص أسماء الحقل [gr] (FEK 1564/B/21-6-2013).
- لائحة بشأن إدارة وتخصيص أسماء الحقل [gr] (الجريدة الرسمية، العدد رقم 593/B/14-4-2011).
- لائحة بشأن إدارة وتخصيص أسماء الحقل [gr] (FEK 717/B/27-5-2005).
- لائحة بشأن إدارة وتخصيص أسماء الحقل [gr] (التحويل من الموقع اليوناني المعني).
- تعديل لقرار الهيئة الوطنية لتنظيم الاتصالات والبريد رقم 268/73/25.11.2002 بشأن لائحة إدارة وتخصيص أسماء الحقل [gr] وبدء تشغيل السجل.
- لائحة بشأن تحديد رسوم الإجراءات الخاصة بأسماء الحقل [gr].
- نموذج تطبيقي لتخصيص الحقل gr. في سياق المادة 7 من لائحة إدارة وتخصيص أسماء الحقل gr.

آيسلندا

إن نظام أسماء الحقول الآيسلندي يملكه ويديره طرف خاص، هو هيئة تسجيل أسماء الحقول في آيسلندا (ISNIC). ووفقاً لقواعد هذه الهيئة، يتولى مجلس طعون مستقل الفصل في النزاعات الخاصة بنظام أسماء الحقول.

اليابان

مصلحة الضرائب الوطنية (المؤشرات الجغرافية للمشروبات الكحولية)

أولاً، تتولى مؤسسات إدارة المؤشرات الجغرافية، التي تتألف في الغالب من شركات تصنيع المشروبات الكحولية الموجودة في أقاليمها، الرقابة على الاستخدام المناسب من خلال عمليات تفتيش دورية أو أعمال يومية أو كليهما.

ثانياً، إذا اكتشفت مصلحة الضرائب الوطنية أي استخدام غير مشروع للمؤشرات الجغرافية الخاصة بالمشروبات الكحولية، فإنها تُوجّه مُنتج هذه المشروبات الكحولية أو مُوزّعها إلى تصحيح ذلك. وفي حالة عدم الالتزام بالتوجيهات، يجوز لمصلحة الضرائب الوطنية أن تبلغ الجمهور و/أو أن تأمر المُنتج أو المُوزّع بتصحيح الاستخدام. وفي حالة عدم تنفيذ المُنتج أو المُوزّع للأمر، تُفرض عليه عقوبة (غرامة لا تزيد على 500 ألف ين). وإضافةً إلى ذلك، يجوز لمصلحة الضرائب الوطنية إلغاء ترخيص الذين تُفرض عليهم عقوبة. ولا توجد أدوات تقنية لمنع الاستخدام غير القانوني على مواقع الإنترنت.

وإذا كانت الأفعال المتعلقة بالمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان وغيرها من المصطلحات الجغرافية تندرج ضمن الأفعال المذكورة في البند 3، على التوالي، فإن سبل الانتصاف المدنية يُنظّمها قانون منع المنافسة غير المشروعة على النحو التالي.

المادة 3(1): يجوز للشخص الذي حدث تعدّد على مصالحه التجارية أو يكون من المرجح أن يحدث تعدّد عليها بسبب منافسة غير مشروعة* أن يرفع دعوى ضد الشخص الذي تعدى على مصالحه التجارية أو من المرجح أن يتعدى عليها للمطالبة بوقف هذا التعدي أو منعه.

المادة 4: أي شخص يتعدى عن عمدٍ أو إهمال على المصالح التجارية لشخص آخر من خلال منافسة غير مشروعة (عبارة "المنافسة غير المشروعة" المستخدمة في قانون منع المنافسة غير المشروعة تشمل الأفعال المذكورة في البند 3) يكون مسؤولاً عن تعويضه عن الأضرار الناجمة عن ذلك، غير أن هذه المادة لا تنطبق على الأضرار الناجمة عن استخدام الأسرار التجارية بعد انقضاء الحقوق المنصوص عليها في المادة 15 طبقاً للمادة ذاتها.

المكسيك

لم يحدث حتى الآن أن حُجبت مواقع إلكترونية في المكسيك بسبب التعدي على الحقوق المتأصلة في المؤشرات الجغرافية أو تسميات المنشأ. لقد سبق أن حُجبت مواقع إلكترونية، ولكن كان ذلك بسبب التوزيع غير القانوني لمحتوى محمي بحقوق المؤلف. وقد حكم القضاء الاتحادي بأنه لا يجوز حجب المحتوى المنشور على الإنترنت إلا إذا كان يُعتقد أن هذا المحتوى غير قانوني.

نيوزيلندا

يوفر المفوض النيوزيلندي لأسماء الحقول خدمة حل النزاعات الخاصة بأسماء الحقل .nz.. وتوجد معلومات عن هذه الخدمة في الصفحة التي يُفرضي إليها الرابط التالي: https://www.dnc.org.nz/sites/default/files/2016-02/Final_Dispute.pdf.

الاتحاد الروسي

تُفهم الصكوك غير المُلزّمة على أنها تعني وثائق يُعمل بها داخل الشركات. ومن أمثلة ذلك حجز أسماء حقول من المستوى الثاني عند إطلاق أسماء حقول عليا، مثل .RF، و .MOSKVA، و .MOSCOW..

سنغافورة

يلتزم أصحاب تسجيلات الحقل SG. باتفاق تسجيل اسم الحقل (DNRA) وبسياسة الاستخدام المقبول الخاصة بأصحاب التسجيلات (AUPT). ولا يجوز لهم القيام بأشياء معينة (مثل بيع الأسماء)، ويجب عليهم الالتزام بالسياسة السنغافورية لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء الحقول.

السويد

هذا السؤال مرتبط بالسؤال 4.

سويسرا

يجوز بموجب قانون حماية العلامات التجارية الاتحادي (المادتان 55 و59) منع أو إيقاف بيع السلع المقلدة والسلع التي تحمل بياناً كاذباً عن المنشأ الجغرافي، وذلك، على سبيل المثال، من خلال حجب أو حتى إغلاق المواقع الإلكترونية المستخدمة في تداول هذه المنتجات.

وتحمي المادة 29 من القانون المدني السويسري الحق في اسم ما، ومن ثم فإنها لا تشمل أسماء الأشخاص فحسب، بل تشمل أيضاً المصطلحات الجغرافية. ويجوز لأي مؤسسة عامة أن ترفع دعوى مدنية لوقف استخدام اسم حقل يحتوي على مصطلحها الجغرافي أو لتحويل اسم الحقل إلى المستوى العلوي أو الثاني إذا كان اسم الحقل يُستخدم على نحو غير قانوني.

وفي حالة أسماء الحقل "swiss"، يجب على مقدمي الطلبات أن يثبتوا أن لديهم حقاً، أو مصلحة مشروعة، في المصطلح الجغرافي المودع كجزء من اسم الحقل، لأن سوء الاستخدام قد يؤدي إلى الإلغاء. والحقلان "swiss" و"ch" كلاهما محجوز للأسماء المخصصة للسلطات العامة السويسرية (الكائنونات والكوميونات).

وتنطبق القواعد الإجرائية لتسوية النزاعات على مالكي أسماء الحقل "ch"، ويجوز أن يبدأها صاحب الحق في إشارة مميزة أو المستفيد من هذه الإشارة، بما في ذلك الحق في مؤشر جغرافي أو في مصطلح جغرافي (انظر المادة 1 من [القواعد الإجرائية لتسوية النزاعات](#)، وانظر أيضاً قضية مركز الويبو للتحكيم والوساطة رقم DCH2006-0003 بشأن نقل ملكية "suisse.ch" إلى الاتحاد السويسري).

5. هل تشمل الحماية:

التعليقات	استخدام أي تسمية أو وصف تجاري على نحو قد يضر بأسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية؟	الأشكال المعدلة من المصطلحات الجغرافية؟	الطرف المُجيب
تمنع سياسة القائمة المحجوزة الاستخدام العام لأسماء الولايات والأقاليم الأسترالية واختصاصاتها.		نعم	أستراليا
ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.			البرازيل
			شيلي
	لا	لا	قبرص
الحماية في حد ذاتها غير متوفرة، ولكن تُتخذ قرارات في كل حالة على حدة مع مراعاة جميع الظروف ذات الصلة.	نعم	نعم	الجمهورية التشيكية
	نعم		إكوادور
	نعم	نعم	إستونيا
	نعم	نعم	جورجيا
	نعم	نعم	اليونان
	لا	لا	غواتيمالا
هذه الأشكال محمية بوجه عام في قواعد وإجراءات تسجيل الحقول العليا المكوّنة من الرمز hu. ولا يجوز، وفقاً للقاعدة 2.2.2.2. (ج)،	نعم	نعم	هنغاريا

التعليقات	استخدام أي تسمية أو وصف تجاري على نحو قد يُضرب بأسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية؟	الأشكال المعدلة من المصطلحات الجغرافية؟	الطرف المُجيب
اختيار واستخدام اسم حقل يُشتبه في أنه مُضلل، من حيث معناه أو استخدامه أو كليهما.			
	نعم		آيسلندا
تُعزّز حماية المؤشرات الجغرافية بلوائح الاتحاد الأوروبي، وتتسق مع هذه اللوائح. ويجري توفير حماية أسماء البلدان والحماية الجغرافية في حدود قمع الممارسات المُضللة. ولذلك ربما يُمنع استخدام الأشكال المعدلة من المصطلحات سواء كانت تترك انطباعات مُضللة في ذهن المستهلكين أو تتسبب في تعديل سلوكياتهم التجارية. ويمكن للتجار والمنتجين الذين ينتمون إلى البلد المعني أو المنطقة المعنية، بل والذين ينتمون إلى مناطق أخرى، تقديم شكوى إذا كان استخدام المصطلحات الجغرافية يمنح ميزة غير عادلة لمستخدميها على حسابهم.	نعم	نعم	إيطاليا
مصلحة الضرائب الوطنية (مؤشرات جغرافية للمشروبات الكحولية) إذا كانت عبارة "الأشكال المعدلة" تشمل ترجمة المؤشرات الجغرافية للمشروبات الكحولية والنقل الصوتي لها، فيمكن أن تشمل الحماية تلك الأشكال المترجمة والمنقولة صوتياً. وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (قانون منع المنافسة غير المشروعة) لقد أجبتنا "نعم" فيما يتعلق "بالأشكال المعدلة من المصطلحات الجغرافية" لأننا فسّرنا عبارة "الأشكال المعدلة" بأنها أشكال "مشابهة للمصطلحات الجغرافية". إذا لم يكن الأمر كذلك، فعلياً أن نختار "لا".	لا	نعم	اليابان
	لا	لا	ليتوانيا
انظر تعليقنا الوارد في إطار السؤال 3.	نعم	نعم	المكسيك
	لا	لا	نيوزيلندا
	نعم	لا	البرتغال
	نعم		جمهورية كوريا
			جمهورية مولدوفا
	لا	لا	رومانيا
	لا	نعم	الاتحاد الروسي
	لا	لا	سنغافورة
			السويد
	نعم	نعم	سويسرا
	لا	لا	الولايات المتحدة الأمريكية

التعليقات	استخدام أي تسمية أو وصف تجاري على نحو قد يضر بأسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية؟	الأشكال المعدلة من المصطلحات الجغرافية؟	الطرف المُجيب
			أوروغواي
الحماية في حد ذاتها غير متوفرة، ولكن تُتخذ قرارات في كل حالة على حدة مع مراعاة جميع الظروف ذات الصلة.	نعم	نعم	الاتحاد الأوروبي

6. في حال وجود صكوك قانونية غير مُلزِمة أو أدوات تقنية لمنع الاستخدام غير القانوني للأسماء على المواقع الإلكترونية، فما هي منصات الإنترنت الكبرى التي انضمت إلى هذا النوع من الصكوك؟

الطرف المُجيب	منصات الإنترنت التي انضمت إلى صكوك قانونية غير مُلزِمة أو أدوات تقنية لمنع الاستخدام غير القانوني للأسماء على المواقع الإلكترونية
أستراليا	لا توجد صكوك قانونية غير مُلزِمة أو أدوات تقنية كالتالي ذُكرت في هذا السؤال. ويمكن بموجب قانون حق المؤلف حجب موقع إلكتروني على أساس أنه ينتهك حق المؤلف أو حقوق المُرخَّص له. ولكن ورود اسم بلد أو مؤشر جغرافي أو مكان جغرافي في اسم الحقل لن يكون كافياً وحده لحجب موقع إلكتروني بموجب قانون حق المؤلف.
البرازيل	ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.
شيلي	
قبرص	لا ينطبق
الجمهورية التشيكية	
إكوادور	لا ينطبق
إستونيا	لجنة منازعات أسماء الحقول
جورجيا	تُشرف على قطاع الاتصالات في جورجيا الهيئة الوطنية الجورجية للاتصالات، التي اعتمدت المرسوم الخاص رقم N3 المؤرخ 17 مارس 2006 - بخصوص الموافقة على اللوائح الخاصة بتقديم الخدمات وحماية حقوق المستهلكين في مجال الاتصالات الإلكترونية - الذي يشمل قضايا الإنترنت ونظام أسماء الحقول. وينص هذا المرسوم على أن محتويات مواقع الإنترنت يجب ألا تكون مُضللة. ويجب على جميع منصات الإنترنت العاملة في جورجيا أن تمتثل لهذه اللوائح وأن تستخدم جميع الأدوات التقنية لمنع الاستخدام غير القانوني للأسماء.
اليونان	
غواتيمالا	ليست لدينا، في الوقت الحالي، إمكانية النفاذ إلى سجل لمنصات الإنترنت.
هنغاريا	لا ينطبق
آيسلندا	
إيطاليا	وقَّعت وزارة الزراعة الإيطالية وغيرها من السلطات والجمعيات الإيطالية في الآونة الأخيرة اتفاقاً مع منصتي Ebay و Alibaba لحماية المؤشرات الجغرافية.
اليابان	
ليتوانيا	لا يوجد
المكسيك	لا ينطبق
نيوزيلندا	يجب على كل مَنْ يُسجّل اسماً من أسماء الحقل nz. أن يوافق على الخضوع لخدمة تسوية النزاعات.
البرتغال	تسجيل اسم حقل تحت الحقل العلوي البرتغالي العلوي pt. يتطلب دائماً استيفاء مجموعة من القواعد المتاحة على https://www.dns.pt/fotos/gca/regras_rgpd_final_en_19180084175b180424b26aa.pdf .

الطرف المُجيب	منصات الإنترنت التي انضمت إلى صكوك قانونية غير مُلزِمة أو أدوات تقنية لمنع الاستخدام غير القانوني للأسماء على المواقع الإلكترونية
	وجميع أصحاب التسجيلات مُلزَمون بالامتثال للشروط والأحكام الواردة فيها.
جمهورية كوريا	
جمهورية مولدوفا	يخضع بيع أسماء الحقول لمبدأ "الأولوية بالأسبقية".
رومانيا	لا ينطبق
الاتحاد الروسي	مركز تنسيق الحقول العليا (RF)، ومؤسسة تقديم المساعدة بشأن تكنولوجيات الإنترنت وتطوير البنية التحتية (MOSCOW ،. MOSKVA).
سنغافورة	لا ينطبق
السويد	
سويسرا	
الولايات المتحدة الأمريكية	لا ينطبق
أوروغواي	
الاتحاد الأوروبي	لا ينطبق

7. هل تنطبق هذه الصكوك على جهات استضافة أسماء الحقول؟

الطرف المُجيب	هل تنطبق هذه الصكوك على جهات استضافة أسماء الحقول؟
أستراليا	كما ورد في إجابة السؤال 6
البرازيل	ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.
شيلي	
قبرص	
الجمهورية التشيكية	لا
إكوادور	لا
إستونيا	نعم
جورجيا	نعم
اليونان	نعم
غواتيمالا	لا
هنغاريا	
آيسلندا	نعم
إيطاليا	لا
اليابان	
ليتوانيا	لا
المكسيك	لا ينطبق
نيوزيلندا	نعم
البرتغال	نعم
جمهورية كوريا	لا
جمهورية مولدوفا	لا

هل تنطبق هذه الصكوك على سمات استضافة أسماء الحقول؟	الطرف المُجيب
لا	رومانيا
لا	الاتحاد الروسي
لا ينطبق	سنغافورة
	السويد
	سويسرا
لا	الولايات المتحدة الأمريكية
	أوروغواي
لا ينطبق	الاتحاد الأوروبي

باء. استخدام/إساءة استخدام المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية في نظام أسماء الحقول

8. ما أنسب طريقة لحماية المصطلحات الجغرافية من أن تُسجّل على نحو غير ملائم في نظام أسماء الحقول؟

الطرف المُجيب	أنسب طريقة لحماية المصطلحات الجغرافية من أن تُسجّل على نحو غير ملائم في نظام أسماء الحقول
أستراليا	يوجد لدى الأيكان فريق عامل يتولى مراجعة التعامل مع الأسماء الجغرافية كأسماء حقول، وقد يُقدّم توصيات بشأن السياسة و/أو التنفيذ المتعلق برموز أسماء البلدان والأقاليم المكوّنة من حرفين، والمكوّنة من ثلاثة أحرف، والصيغة المختصر والكاملة من أسماء البلدان والأقاليم، وأسماء المدن/الولايات/المناطق، وغيرها من الأسماء ذات الدلالة الجغرافية. وفي إطار جولة 2012 للحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة، كانت هناك وسائل مُطبّقة لحماية الأسماء الجغرافية، منها حظر طلبات رموز البلد المكوّنة من حرفين في المستوى العلوي. وفي بعض الحالات، كانت الأسماء الجغرافية (مثل أسماء العواصم المُستخدمة للفرض المرتبط باسم المدينة) تتطلب تأييداً/عدم اعتراض من الحكومات أو السلطات العامة المعنية. وتنتظر الأيكان حالياً في عملية للجولات المستقبلية لطلبات الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة. وسوف نضغط من أجل أن تكون عملية الإنذار المبكر جزءاً من أي جولة مستقبلية للسماح للحكومات بإثارة شواغلها مع مُقدّمي الطلبات.
البرازيل	ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.
شيلي	من خلال سياسة تسوية النزاعات التي قد تراعي، من بين معايير أخرى، وجود إشارات مميزة.
قبرص	الاحتفاظ بقاءة بالمصطلحات الجغرافية المحظورة وتحديث هذه القائمة.
الجمهورية التشيكية	في الحقول العليا الحالية، معظم المؤشرات الجغرافية المعروفة محلياً/عالمياً مُسجّلة بالفعل. وطريقة الحماية بحجز الأسماء الطبوغرافية ذات الصلة لصالح الكيانات القانونية تُؤخذ بعين الاعتبار في الحقول العليا الجديدة.
إكوادور	المادة 584: بشأن الإجراءات - يجوز لمالك علامة تجارية أو أي حق آخر من حقوق الملكية الفكرية أن يشرع في اتخاذ إجراءات الحماية الإدارية إذا حاول طرف آخر بسوء نية، ودون موافقة المالك، أن يستفيد من حق الملكية الفكرية وأن يُسجّل أو يُسوّق أو يستخدم اسم حقل كان في وقت تسجيله: (أ) مطابقاً أو مشابهاً لعلامة تجارية أو غيرها من حقوق الملكية الفكرية المُعترف به في البلد، (ب) أو يمكن أن يتسبب في إضعاف علامة معروفة في البلد. ويجوز أيضاً أن يشرع في اتخاذ هذه الإجراءات أي شخص طبيعي يخلط القطاع المعني من الجمهور بين اسمه الحقيقي أو المستعار واسم شخص آخر لا يملك اسم الحقل، ما لم يُقدّم ما يُثبت الحصول على موافقة من ذلك الشخص أو من يُخلفه في الملكية.
إستونيا	ينبغي أن تكون المراجعة المتعمقة لآليات الحماية الحالية والمراجعة المستندة إلى الأدلة للتسجيلات "غير السليمة" هي نقطة انطلاق أي تقييم لأنسب طريقة لحماية المصطلحات الجغرافية في نظام أسماء الحقول. وتتمثل أنسب طريقة لحماية المؤشرات الجغرافية في حجز الأسماء الطبوغرافية ذات الصلة لصالح الكيانات القانونية المسؤولة عن حمايتها، مع وجود إجراءات تشمل أصحاب الحق في المؤشرات

الطرف المُجيب	أنسب طريقة لحماية المصطلحات الجغرافية من أن تُسجّل على نحو غير ملائم في نظام أسماء الحقول
جورجيا	الجغرافية أو أي طرف معني. وعلاوة على ذلك، فإن توسيع نطاق آليات الحقوق العلاجية، مثل السياسة الموحدة لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء الحقول، لتشمل المؤشرات الجغرافية (التي تكون بالفعل مُحدّدة تحديداً جيداً ومُدزجة في قوائم شاملة) يمكن أن يضمن اليقين القانوني والشفافية وأن يوفر الأدوات اللازمة للتصدي للتسجيلات التي تم عن سوء نية. أما فيما يخص المصطلحات الجغرافية الأخرى، فإن إعداد سجلات/قوائم مخصصة ذات شروط مُحدّدة للتسجيل (مثل التحقق المسبق / عدم الاعتراض من قبل السلطة المختصة) يُعدّ آلية أخرى مناسبة.
اليونان	إطار قانوني
غواتيمالا	إننا بصفتنا مكتب تسجيل، ليست لدينا صكوك قانونية تسمح لنا بإقامة صلة مع الكيان الذي يُسجّل أسماء الحقول.
هنغاريا	إن أسماء البلدان وأسماء المستوطنات محمية في إطار الحقل العلوي hu. بموجب قواعد وإجراءات تسجيل الحقول. وتنص الفقرة 2-2-4 من القواعد المذكورة على أنه في حالة التخصيص في إطار الحقل hu. مباشرة: (أ) يحق للبلدية المحلية دون غيرها اختيار اسم حقل مطابق لاسم المستوطنة التابعة للبلدية، (ب) ويحق للممثل الرسمي للبلد المعني دون غيره اختيار اسم حقل مطابق لاسم بلده (باللغة الهنغارية والإنكليزية ولغة ذلك البلد). ولا يسري هذا القيد على التخصيص في إطار حقول عامة من المستوى الثاني مباشرة.
آيسلندا	صك دولي بشأن حماية أسماء البلدان وغيرها من المصطلحات الجغرافية و/أو قواعد موحدة بشأن الحقول العليا، بما فيها الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة.
إيطاليا	تتمثل أنسب طريقة لحماية المؤشرات الجغرافية في حجز الأسماء الطبوغرافية ذات الصلة لصالح الكيانات القانونية المسؤولة عن حماية هذه الأسماء. وقد تمثل التدابير التي يتعين اتخاذها فيما يلي: (1) إجراء في مرحلتين أو ثلاث مراحل متتالية مع النشر وإخطار حكومات البلدان المعنية بعد مدة قصيرة، (2) وإتاحة إمكانية الطعن في التسجيل أيضاً لأصحاب الحق في المؤشر الجغرافي أو لأي طرف معني. وينبغي أن تكون المراجعة المتعمقة لآليات الحماية الحالية والمراجعة المستندة إلى الأدلة للتسجيلات "غير السليمة" هي نقطة انطلاق أي تقييم لأنسب طريقة لتوفير حماية وقائية للمصطلحات الجغرافية في نظام أسماء الحقول. وتتمثل أنسب طريقة لحماية المؤشرات الجغرافية في الحجز الوقائي للأسماء الطبوغرافية والمؤشرات الجغرافية ذات الصلة على الأقل لصالح الكيانات القانونية المسؤولة عن حمايتها فقط، مع وجود إجراءات تشمل أصحاب الحق في المؤشرات الجغرافية أو أي طرف معني أو السلطات العامة المختصة. وفيما يخص توسيع نطاق آليات الحقوق العلاجية، مثل السياسة الموحدة لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء الحقول، لتشمل المؤشرات الجغرافية، فإننا نؤيد إجراء إصلاح معمق وجوهري لنظام أسماء الحقول (الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة، وحقول المستوى الثاني، والحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان)، فذلك من شأنه أن يكون طريقة مناسبة لتوفير حماية وقائية للمصطلحات الجغرافية من التسجيل غير الصحيح في نظام أسماء الحقول. فالسياسة الموحدة لتسوية النزاعات، التي تديرها الأيكان حالياً، لا توفر يقيناً قانونياً بشأن تجنب تخصيص المؤشرات الجغرافية كحقول عليا مكوّنة من أسماء عامة أو كحقول من المستوى الثاني. ونود أن نُذكر بأن الأيكان قد خطّطت لجولة جديدة من الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة لعام 2020. ونظراً إلى نتائج الجولة الأولى من هذه الحقول، فإننا نشعر بالقلق والحيرة.
اليابان	وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات لقد حجزنا بعض أسماء الحقول الجغرافية مقدماً، ونعتقد أن الأمور تسير كما ينبغي في الوقت الحالي.
ليتوانيا	قائمة كاملة بأسماء الحقول المحمية مع وجود سلطة ثابتة تمنح الحق في تسجيل واستخدام اسم حقل محمي معين.
المكسيك	
نيوزيلندا	لاحظ أن المصطلحات الجغرافية، التي ليست مؤشرات جغرافية، ليست "محمية" من التسجيل غير الصحيح في نظام أسماء الحقول.

الطرف المُجيب	أُنسب طريقة لحماية المصطلحات الجغرافية من أن تُسجّل على نحو غير ملائم في نظام أسماء الحقول
	ولكن قانون التجارة المشروعة لسنة 1986 يحظر استخدام مصطلح جغرافي بطريقة تُضلل المستهلكين أو تخدعهم (فيما يتعلق بالمنشأ الحقيقي للمنتج أو الخدمة).
البرتغال	وضع صك قانوني دولي بشأن استخدام الأسماء الجغرافية كحقول عليا مُكوّنة من أسماء عامة
جمهورية كوريا	
جمهورية مولدوفا	
رومانيا	تحديث التشريعات الوطنية/ المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف
الاتحاد الروسي	التعامل مع المصطلحات/الأسماء الجغرافية بنفس طريقة التعامل مع وسائل إضفاء الطابع الفردي
سنغافورة	ربما بوضع قواعد وسياسات للتسجيل من البداية.
السويد	لا توجد في السويد أي لأئحة تحظر استخدام المصطلحات الجغرافية في نظام أسماء الحقول. ولكن يمكن الطعن في تسجيل اسم الحقل من خلال إجراء تسوية النزاعات الذي يوفره مكتب تسجيل الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان، انظر https://www.iis.se/adaste/dispute_resolution/for-se/ .
سويسرا	في المستوى العلوي (أي الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة): المبدأ الذي يقضي بأنه لا يجوز تخصيص مصطلح جغرافي إلا في حالة عدم وجود أي اعتراض عليه من السلطة/ السلطات المعنية (مبدأ عدم الاعتراض). في المستوى الثاني: إجراء مشابه للسياسة الموحدة لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء الحقول وإنشاء قاعدة بيانات مركزية للمصطلحات الجغرافية المحمية.
الولايات المتحدة الأمريكية	بالنسبة للمصطلحات الجغرافية المحمية كعلامات تجارية، هناك السياسة الموحدة لتسوية النزاعات/الإجراء الموحد للوقف السريع. وإضافة إلى ذلك، يوجد في الولايات المتحدة قانون حماية المستهلك من السطو الإلكتروني.
أوروغواي	
الاتحاد الأوروبي	ينبغي أن تكون المراجعة المتعمقة لآليات الحماية الحالية والمراجعة المستندة إلى الأدلة للتسجيلات "غير السليمة" هي نقطة انطلاق أي تقييم لأنسب طريقة لتوفير حماية وقائية للمصطلحات الجغرافية في نظام أسماء الحقول. وتمثل أنسب طريقة لحماية المؤشرات الجغرافية في الحجز الوقائي للأسماء الطبوغرافية والمؤشرات الجغرافية ذات الصلة على الأقل لصالح الكيانات القانونية المسؤولة عن حمايتها دون غيرها، مع وجود إجراءات تشمل أصحاب الحق في المؤشرات الجغرافية أو أي طرف معني. وعلاوة على ذلك، فإن توسيع نطاق آليات الحقوق العلاجية، مثل السياسة الموحدة لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء الحقول، لتشمل المؤشرات الجغرافية (التي تكون بالفعل مُحدّدة تحديداً جيداً ومُدرّجة في قوائم شاملة) يمكن أن يضمن اليقين القانوني والشفافية وأن يوفر الأدوات اللازمة للتصدي للتسجيلات التي تم عن سوء نية. أما فيما يخص المصطلحات الجغرافية الأخرى، فإن إعداد سجلات/قوائم مخصصة (مثل: http://geonames.cadastre.bq) ذات شروط مُحدّدة للتسجيل (مثل التحقق المسبق/ عدم الاعتراض من قبل السلطة المختصة) يُعدّ آلية أخرى مناسبة.

9. ما الوسائل القانونية و/أو التقنية المتاحة لتحديد صاحب اسم الحقل في بلدكم؟

الطرف المُجيب	الوسائل القانونية و/أو التقنية لتحديد صاحب اسم الحقل
أستراليا	تُستخدم بيانات WHOIS المتاحة لعامة الناس للتعرف على مالك اسم الحقل. ويفرض اتفاق ترخيص السجل واتفاق المُسجّل في هيئة auDA شروطاً معينة على مكتب التسجيل والمُسجّلين فيما يتعلق بجمع بيانات WHOIS واستخدامها. وتحتوي سياسة WHOIS الخاصة بهيئة auDA على جدول في الملحق (أ) يتضمن حقول البيانات التي سوف يُكشف

الطرف المُجيب	الوسائل القانونية و/أو التقنية لتحديد صاحب اسم الحقل
	عنها. ويمكن للجهات الأخرى التي تريد الاطلاع على حقول البيانات غير المكشوف عنها أن تتقدم بطلب إلى هيئة auDA.
البرازيل	ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.
شيلي	خدمة CL Whois التي يمكن من خلالها معرفة أصحاب أسماء الحقول.
قبرص	يمكن لسجل cy. أن يُقدّم، بناءً على الطلب، اسم مالك اسم الحقل، وذلك فقط إذا كان صاحب تسجيل اسم الحقل شركة طبقاً لقانون حماية البيانات الشخصية.
الجمهورية التشيكية	قاعدة بيانات WHOIS مع تقييد النفاذ إلى البيانات الشخصية؛ وهذه البيانات متاحة عند الطلب (طبقاً للقانون، أو بناءً على طلب شخص آخر؛ ويجب على مُقدّم الطلب أن يُثبت هويته، ويجب أن يُذكر في الطلب الغرض المطلوب الكشف عن البيانات من أجله مع تقديم الوثائق التي تفيد ذلك، وبحق لرابطة CZ.NIC أن ترفض الإفصاح عن المعلومات).
إكوادور	المادة 586: عوامل تحديد الاستخدام المشروع لاسم الحقل – لتحديد ما إذا كان الشخص قد استخدم اسم الحقل بشكل مشروع أم لا، تنظر السلطة الوطنية المختصة المعنية بحقوق الملكية الفكرية في عوامل مثل: 1. ما إذا كان الشخص الذي سجّل اسم الحقل يملك علامة تجارية أو أي حقوق ملكية فكرية أخرى مُدرجة في اسم الحقل؛ 2. ما إذا كان اسم الحقل يتكون من الاسم التجاري أو اسم الشركة أو الاسم الحقيقي أو المستعار للشخص الذي سجّل الحقل؛ 3. الاستخدام المسبق من قبل الشخص الذي سجّل اسم الحقل فيما يتعلق بالمنتجات أو الخدمات بحسن نية، أو التغليف والمظهر الخارجي أو المعلومات التي لا تضلّل الجمهور بشأن مصدر المنتجات أو الخدمات.
إستونيا	النفاذ إلى قاعدة بيانات WHOIS ذات الصلة (في إستونيا: www.internet.ee)؛ والاستفسار من وسطاء خدمات الإنترنت، مثل السجلات والمُسجّلين ومُقدمي خدمات الاستضافة ومُقدمي خدمات الإنترنت؛ ومقدمي الإعلانات (بنج "تعقب الأموال"). وتحتوي البيانات المتعلقة بصاحب اسم الحقل على بيانات شخصية تخضع للقواعد ذات الصلة الخاصة بحماية البيانات.
جورجيا	في جورجيا، يقوم على إدارة الحقل العلوي المكون من رمز البلد ge. و.გე (بالأحرف الجورجية) محمتان – هما شركة "كوكاسيس أونلاين" والأرشيف الوطني لجورجيا (ITDC) – وهما مسؤولتان عن سجل أسماء الحقول. ولهاتين الجهتين قواعد خاصة بشأن قاعدة بيانات WHOIS، وتُنظّم هذه القواعد الإفصاح عن بيانات أصحاب أسماء الحقول. وإضافة إلى ذلك، فإن المرسوم رقم N3 المؤرخ 17 مارس 2006 المُشار إليه أعلاه – بخصوص الموافقة على اللوائح الخاصة بتقديم الخدمات وحماية حقوق المستهلكين في مجال الاتصالات الإلكترونية – يشمل قضايا أسماء الحقول على الإنترنت. ووفقاً لهذا المرسوم، يجوز تعقب أصحاب أسماء الحقول في حالات خاصة، منها على سبيل المثال حالة نشر مواد غير لائقة.
اليونان	قائمة المُسجّلين الذين امتثلوا للأخوة الجديدة الخاصة بإدارة وتخصيص أسماء الحقل gr. (الجريدة الرسمية، العدد 593/B/14-2011) وقائمة المُسجّلين غير النشطين التي تحتفظ بها هيئة تنظيم الاتصالات والبريد اليونانية.
غواتيمالا	ليس لدينا، في الوقت الحالي، صكوك قانونية للملكية الفكرية. وليس أمام أصحاب الحقول سوى اللجوء إلى المحاكم.
هنغاريا	يجوز لكل من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين تسجيل أسماء الحقول. ويمكن العثور على بياناتهم في قاعدة بيانات "whois" العامة (http://www.domain.hu/domain/English/domainsearch). وإذا كان المالك شخصاً طبيعياً، فيمكن الاطلاع على بياناته وفقاً لبيان الخصوصية المتوافق مع النظام الأوروبي لحماية البيانات العامة (http://www.domain.hu/datacontrolling.pdf).
آيسلندا	محدودة للغاية، فتسجيل أسماء الحقول تقوم به شركة خاصة لها قواعدها. ويمكن أن يظل أصحاب الحقول مجهولي الهوية.
إيطاليا	حتى 25 يونيو 2018، وفر نظام قاعدة بيانات WHOIS المجاني مورداً تقنياً (وليس قانونياً) مهماً ومفيداً للغاية. ويشهد الإطار تغييراً منذ أن بدأ نفاذ لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2016/679 بشأن حماية الأشخاص الطبيعيين فيما يتصل بمعالجة البيانات الشخصية وبشأن حرية نقل تلك البيانات. ولا تقدم الأيكان حلاً شاملاً للحقول العليا حتى الآن. فحجب معلومات WHOIS (غير المُتفتاة) يحول دون قيام الشرطة بعملها حينما تكون الإجراءات الجنائية قابلة للتطبيق، وبحول دون اتخاذ أصحاب حقوق الملكية الفكرية (المؤشرات الجغرافية) للإجراءات حينما يكون القانون المدني قابلاً للإنفاذ.

الطرف المُجيب	الوسائل القانونية و/أو التقنية لتحديد صاحب اسم الحقل
اليابان	وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات نستخدم قاعدة بيانات WHOIS كوسيلة تقنية.
ليتوانيا	يمكن استخدام خدمة WHOIS العامة لتحديد مالك اسم حقل .lt. من المستوى الثاني. وإذا كان صاحب تسجيل اسم الحقل شخصاً طبيعياً، فيجب تقديم طلبات مشروعة للكشف عن معلومات مالك اسم الحقل إلى مُسجّل اسم الحقل .lt. أو سجل .lt..
المكسيك	للتأكد من الامتثال لقانون الملكية الصناعية (الذي يحمي الحقوق المتأصلة في المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ) وغيرها من الأحكام المستمدة منه، تم تفويض المعهد المكسيكي للملكية الصناعية لإجراء عمليات التفتيش والمراقبة اللازمة. ولهذا الغرض، يجوز له أن يطلب تقارير وبيانات. وأي شخص لا يُقدّم المعلومات حينما يُطلب منه تقديمها يُعتبر مُرتكباً لجنحة تستوجب دفع غرامة.
نيوزيلندا	يجب على جميع مُسجّلي .nz. الاحتفاظ بقاعدة بيانات عامة على الإنترنت تضم بيانات الاتصال بأصحاب تسجيلات أسماء الحقول.
البرتغال	قاعدة بيانات WHOIS
جمهورية كوريا	
جمهورية مولدوفا	خدمة WHOIS للحقل العلوي .md. https://nic.md/en/whois/
رومانيا	الإجراءات الإدارية/ القضائية
الاتحاد الروسي	وفقاً لقواعد تسجيل أسماء الحقول في الحقلين RU و RF، هناك خدمة WHOIS (وهي نظام آلي يوفر إمكانية النفاذ العام إلى معلومات عن اسم الحقل بالقدر الذي تحدده القواعد). ووفقاً للفقرة 9.1.5 من هذه القواعد، يجب على المُسجّل أن يُقدّم معلومات عن الاسم الكامل للمسؤول وموقعه/مكان إقامته بناءً على طلب خطي من أطراف أخرى يتضمن أسباب تقديم الطلب ويحتوي على التزام بعدم استخدام المعلومات المقدمة إلا لأغراض رفع دعوى قضائية.
سنغافورة	يحفظ المكتب المعني بتسجيل الحقل SG. (SGNIC) بقاعدة بيانات متاحة لعامة الناس تُعرف باسم WHOIS. ويمكن لعامة الناس البحث فيها لمعرفة ما إذا كان اسم الحقل قد سُجّل أم لا، ولمعرفة صاحب التسجيل.
السويد	يجب أن يكون لدى المكتب السويدي لتسجيل الحقول العليا المُكوّنة من رموز البلدان سجل WHOIS وفقاً لقانون الحقول العليا السويدي.
سويسرا	بروتوكول WHOIS.
الولايات المتحدة الأمريكية	قاعدة بيانات WHOIS وأدوات بديلة، وأحكام قضائية تطلب معلومات من السجلات/المُسجّلين.
أوروغواي	
الاتحاد الأوروبي	النفاذ إلى قاعدة بيانات WHOIS ¹ ذات الصلة؛ والاستفسار من وسطاء خدمات الإنترنت، مثل السجلات والمُسجّلين ومُقدمي خدمات الاستضافة ومُقدمي خدمات الإنترنت؛ ومُقدمي الإعلانات (بنهج "تعبّ الأموال"). وتحتوي البيانات المتعلقة بصاحب اسم الحقل على بيانات شخصية تخضع للقواعد ذات الصلة الخاصة بحماية البيانات.

¹ إن WHOIS عبارة عن بروتوكول استعمال واستجابة يُستخدم على نطاق واسع للبحث في قواعد البيانات التي تحفظ بيانات المستخدمين المُسجّلين أو المُتَنزِل لهم عن مورد من موارد الإنترنت، مثل اسم الحقل أو مجال عناوين بروتوكول الإنترنت أو نظام مستقل. ونظام WHOIS للاستعلام عن الحقول العليا يخضع حالياً لإصلاحات كبرى في سياق الأيكان، بالإضافة إلى دخول اللائحة الأوروبية لحماية البيانات العامة حيز التطبيق.

"1" الحقول العليا المكونة من أسماء عامة (gTLDs)

10. هل تؤيد استخدام آلية مماثلة "لمركز تبادل المعلومات الخاصة بالعلامات التجارية" (TMCH)² لمنع التخصيص غير المصرح به كحقول عليا مكونة من أسماء عامة (gTLDs) فيما يخص المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية؟

الطرف المُجيب	هل تؤيد استخدام آلية مماثلة "لمركز تبادل المعلومات الخاصة بالعلامات التجارية"؟	إذا كان الجواب هو لا، يُرجى الشرح
أستراليا	لا	لا تؤيد قيام الحكومات بإنشاء قائمة أو سجل للمؤشرات الجغرافية المحمية وأسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية. فعارة "الأسماء ذات الدلالة الجغرافية" غير واضحة، ولذلك قد يتسع نطاق الأسماء المشمولة اتساعاً غير واقعي. ولن تحظى أي آلية مماثلة لمركز تبادل المعلومات الخاصة بالعلامات التجارية بالتأييد، لأنها ستسمح للسلطات بأن تنفرد وحدها بتحديد ما يدخل ضمن الأسماء الجغرافية ذات الدلالة الجغرافية، وبأن تحجب اسم الحقل أو تفرض إجراء مفاوضات بشأنه.
البرازيل		
شيلي	لا	عند تخصيص حقل علوي مُكوّن من اسم عام، لا بد من مراعاة وجود إشارات مميزة تم تشكيلها مسبقاً. فإنشاء حقل علوي عام عملية طويلة جداً، ولا يُعدّ هذا التسجيل ضرورياً.
قبرص	لا	
الجمهورية التشيكية		
إكوادور	نعم	
إستونيا	نعم	
جورجيا		
اليونان	نعم	
غواتيمالا	نعم	
هنغاريا	نعم	
آيسلندا	نعم	
إيطاليا	لا	إن مركز تبادل المعلومات الخاصة بالعلامات التجارية ليس سوى قاعدة بيانات أنشأتها الأيكان. وعلى مالكي العلامات التجارية أن يدفعوا رسوماً نظير التسجيل والتجديد. وليس لها أي آثار مُلزمة أو قانونية في عملية تخصيص أسماء الحقول العليا المكونة من أسماء عامة أو في حقول المستوى الثاني. ويمكن للأيكان أن تقرر ما يحتويه مركز تبادل المعلومات الخاصة بالعلامات التجارية من بيانات، دون أن تكون مُلزمة بذلك. والقرار متروك للأيكان بالنظر إلى الحقول العليا الجديدة كما اتضح في الإجراءات الأولى المعتمدة خلال الإجراءات الأولى في 13/2012. ولأن آلية مركز تبادل المعلومات ليس لها أي تأثير مُلزم على

² مركز تبادل المعلومات الخاصة بالعلامات التجارية (TMCH) هو قاعدة بيانات مركزية للعلامات التجارية المُتحقق منها التي ترتبط بكل حقل من الحقول العليا الجديدة المُخصّصة. ويجري إدراج العلامات التجارية في قاعدة بيانات المركز والتحقق منها على أساس طوعي عندما يدفع أصحاب العلامات التجارية رسماً ما، رهناً بالتجديد.

إذا كان الجواب هو لا، يرجى الشرح	هل تؤيد استخدام آلية مماثلة "لمركز تبادل المعلومات الخاصة بالعلامات التجارية"؟	الطرف المُجيب
<p>الأيكان، فقد تُعتبر مجرد خطوة واحدة تدريجية في الاتجاه الصحيح، حيث تكون ضرورية لتوفير مراجعة لإجراءات التسجيل مع مراعاة رفض التسجيل السابق أو اللاحق أو كليهما بناءً على الممارسات الموحدة في قانون الملكية الفكرية أو في نهاية المطاف في سياق إعادة النظر في إدارة الإنترنت. وتحتاج المؤشرات الجغرافية إلى أساس قانوني على المستوى الوطني والإقليمي (مثل الاتحاد الأوروبي) والمستوى فوق الوطني، مما يوفر قواعد مُلزمة لحمايتها وإنفاذها أيضاً في شكل تخصيصات كحقوق عليا أو حقوق من المستوى الثاني أو الثالث. وتنطبق التعليقات نفسها على المصطلحات الجغرافية. إننا نحتاج إلى توفير حماية وقائية للمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية عن طريق إصلاح عميق وجذري لنظام أسماء الحقول الحالي.</p>		
	نعم	اليابان
	نعم	ليتوانيا
		المكسيك
		نيوزيلندا
	نعم	البرتغال
	نعم	جمهورية كوريا
	نعم	جمهورية مولدوفا
	نعم	رومانيا
	نعم	الاتحاد الروسي
	نعم	سنغافورة
		السويد
	نعم	سويسرا
<p>إذا كان المؤشر الجغرافي أو اسم البلد أو الاسم ذو الدلالة الجغرافية محمياً بالفعل كعلامة تجارية، فإن مركز تبادل المعلومات الخاصة بالعلامات التجارية متاح بالفعل.</p>	لا	الولايات المتحدة الأمريكية
		أوروغواي
		الاتحاد الأوروبي

التعليقات

البرازيل

ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.

الجمهورية التشيكية

فيما يتعلق بتخصيص المؤشرات الجغرافية كحقوق عليا مُكونة من أسماء عامة، يمكن أن يكون استخدام آلية مشابهة لمركز تبادل المعلومات الخاصة بالعلامات التجارية مفيداً، نظراً إلى الدرجة العالية من الحماية القانونية التي تتمتع بها المؤشرات

الجغرافية وإلى وجود قوائم واضحة بالمؤشرات الجغرافية. ولكن لا بد من التشديد على قيود مثل هذه الآلية: فمركز تبادل المعلومات الخاصة بالعلامات التجارية ليس سوى قاعدة بيانات أنشأتها الأيكان وليس لها أي آثار مُلزمة أو قانونية في عملية تخصيص أسماء الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة أو في حقول المستوى الثاني. وعلى مالكي العلامات التجارية أن يدفعوا رسوماً نظير التسجيل والتجديد. لذلك يمكن اعتبارها خطوة أولى في الاتجاه الصحيح. ومن ناحية أخرى، فيما يتعلق بتخصيص أسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية، ينبغي الحفاظ على ما يوجد بالفعل من آليات وسياسات تهدف إلى منع التخصيص غير المصرح به (بما في ذلك، على سبيل المثال، حظر تخصيص أسماء البلدان).

إستونيا

فيما يتعلق بتخصيص المؤشرات الجغرافية كحقول عليا مُكوّنة من أسماء عامة، يمكن أن يكون استخدام آلية مشابهة لمركز تبادل المعلومات الخاصة بالعلامات التجارية مفيداً، نظراً إلى الدرجة العالية من الحماية القانونية التي تتمتع بها المؤشرات الجغرافية وإلى وجود قوائم واضحة بالمؤشرات الجغرافية. ولكن لا بد من التشديد على قيود مثل هذه الآلية: فمركز تبادل المعلومات الخاصة بالعلامات التجارية ليس سوى قاعدة بيانات أنشأتها الأيكان وليس لها أي آثار مُلزمة أو قانونية في عملية تخصيص أسماء الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة أو في حقول المستوى الثاني. وعلى مالكي العلامات التجارية أن يدفعوا رسوماً نظير التسجيل والتجديد. لذلك يمكن اعتبارها خطوة أولى في الاتجاه الصحيح. ومن ناحية أخرى، فيما يتعلق بتخصيص أسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية، ينبغي الحفاظ على ما يوجد بالفعل من آليات وسياسات تهدف إلى منع التخصيص غير المصرح به (بما في ذلك، على سبيل المثال، حظر تخصيص أسماء البلدان).

جورجيا

ترى جورجيا أن حماية المؤشرات الجغرافية من خلال إنشاء مركز خاص لتبادل المعلومات أمرٌ يمكن تحقيقه من دون تكبير مستخدمي المؤشرات الجغرافية أو أصحاب المصلحة فيها تكاليف باهظة.

هنغاريا

فيما يخص هذا السؤال، تتفق مع رأي الاتحاد الأوروبي التالي:

فيما يتعلق بتخصيص المؤشرات الجغرافية كحقول عليا مُكوّنة من أسماء عامة، يمكن أن يكون استخدام آلية مشابهة لمركز تبادل المعلومات الخاصة بالعلامات التجارية مفيداً، نظراً إلى الدرجة العالية من الحماية القانونية التي تتمتع بها المؤشرات الجغرافية وإلى وجود قوائم واضحة بالمؤشرات الجغرافية. ولكن لا بد من التشديد على قيود مثل هذه الآليات: فمركز تبادل المعلومات الخاصة بالعلامات التجارية ليس سوى قاعدة بيانات أنشأتها الأيكان وليس لها أي آثار مُلزمة أو قانونية في عملية تخصيص أسماء الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة أو في حقول المستوى الثاني. وعلى مالكي العلامات التجارية أن يدفعوا رسوماً نظير التسجيل والتجديد. لذلك يمكن اعتبارها خطوة أولى في الاتجاه الصحيح.

آيسلندا

سنكون على استعداد لدراسة هذا الخيار.

اليابان

وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات: شريطة أن تكون الأسماء الجغرافية وثيقة الصلة بسكان المنطقة في الماضي والحاضر بحيث ينبغي احترام حُججهم.

البرتغال

يبدو أن من المناسب أن تُستخدم آلية مماثلة.

سنغافورة

نظام عادل. يضع على عاتق البلدان والأقاليم مسؤولية حماية أسماؤها وما ترى أنه مهم بالنسبة إليها. ولكن ينبغي ألا تُقْرَض رسوم نظير المشاركة في الآلية، لأن البلدان تتصرف بدافع المصلحة العامة، وليس من منطلق تجاري.

السويد

ليس لدينا رأي مُحدّد في هذا الأمر.

الاتحاد الأوروبي

فيما يتعلق بتخصيص المؤشرات الجغرافية كحقوق عليا مُكوّنة من أسماء عامة، يمكن أن يكون استخدام آلية مشابهة لمركز تبادل المعلومات الخاصة بالعلامات التجارية مفيداً، نظراً إلى الدرجة العالية من الحماية القانونية التي تتمتع بها المؤشرات الجغرافية وإلى وجود قوائم واضحة بالمؤشرات الجغرافية. ولكن لا بد من التشديد على قيود مثل هذه الآلية: فمركز تبادل المعلومات الخاصة بالعلامات التجارية ليس سوى قاعدة بيانات أنشأتها الأيكان وليس لها أي آثار مُلزمة أو قانونية في عملية تخصيص أسماء الحقوق العليا المُكوّنة من أسماء عامة أو في حقول المستوى الثاني. وعلى مالكي العلامات التجارية أن يدفعوا رسوماً نظير التسجيل والتجديد. لذلك يمكن اعتبارها خطوة أولى في الاتجاه الصحيح. ومن ناحية أخرى، فيما يتعلق بتخصيص أسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية، ينبغي الحفاظ على ما يوجد بالفعل من آليات وسياسات تهدف إلى منع التخصيص غير المصرح به (بما في ذلك، على سبيل المثال، حظر تخصيص أسماء البلدان).

11. هل الإطار القانوني والمؤسسي الحالي لتخصيص "مصطلحات عمومية" كحقوق عليا يوفر صكوكاً قانونية دولية كافية لمنع التخصيص "المتوقع" للمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية؟

الطرف المُجيب	الرد	التعليقات
أستراليا	نعم	
البرازيل		ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.
شيلي	نعم	على الرغم من أن عمليات المناقشة التي تجريها الأيكان متعمقة ومُفصلة بما يكفي للاحتياط للتخصيص المذكور في السؤال، لا بد أن توجد آليات تستند إلى القانون الدولي العام من أجل تسوية النزاعات.
قبرص	نعم	
الجمهورية التشيكية		يضع مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين العالمي سياسات في مجال الحقوق العليا المُكوّنة من أسماء عامة في عمليات منطلقة من القاعدة، وفقاً لنهج تعدد أصحاب المصلحة المُتبع في إدارة الإنترنت. وفي حين أن هذه

التعليقات	الرد	الطرف المُجيب
السياسات لا تمثل "صكوكاً قانونية دولية"، بوجه عام، فإن السياسات المتعلقة بتخصيص الأسماء الجغرافية الواردة في دليل مودع طلب التسجيل الصادر في يونيو 2011 لتخصيص الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة قد نجحت بما فيه الكافية حتى الآن، وتمكنت من تجنب حدوث التباس لدى المستخدم بشأن منشأ المنتجات أو الخدمات المُقدّمة في إطار اسم الحقل، فضلاً عن إساءة الاستخدام والمنافسة غير المشروعة. ومع ذلك، ظهرت بعض القضايا فيما يتعلق بالأسماء ذات الدلالة الجغرافية، التي لم يشملها دليل مودع طلب التسجيل. وينبغي الاهتمام على النحو الواجب بتوفير وسائل حماية مشابهة لهذه الأسماء أيضاً في إطار المراجعة المستمرة لهذه السياسات في الآتي.		
	لا	إكوادور
يضع مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين العالمي سياسات في مجال الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة في عمليات منطلقة من القاعدة، وفقاً لنهج تعدد أصحاب المصلحة المُتبع في إدارة الإنترنت. وفي حين أن هذه السياسات لا تمثل "صكوكاً قانونية دولية"، بوجه عام، فإن السياسات المتعلقة بتخصيص الأسماء الجغرافية الواردة في دليل مودع طلب التسجيل الصادر في يونيو 2011 لتخصيص الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة قد نجحت بما فيه الكافية حتى الآن، وتمكنت من تجنب حدوث التباس لدى المستخدم بشأن منشأ المنتجات أو الخدمات المُقدّمة في إطار اسم الحقل، فضلاً عن إساءة الاستخدام والمنافسة غير المشروعة. ومع ذلك، ظهرت بعض القضايا فيما يتعلق بالأسماء ذات الدلالة الجغرافية، التي لم يشملها دليل مودع طلب التسجيل. وينبغي الاهتمام على النحو الواجب بتوفير وسائل حماية مشابهة لهذه الأسماء أيضاً في إطار المراجعة المستمرة لهذه السياسات في الآتي.	نعم	إستونيا
نرى أن تنظيم هذه المسألة على الصعيد الدولي يتطلب مزيداً من المناقشات.		جورجيا
	نعم	اليونان
	لا	غواتيمالا
		هنغاريا
	لا	آيسلندا
الإطار الحالي ليس قانونياً أو مؤسسياً. فالإيكان هيئة خاصة (غير هادفة للربح) يقع مقرها في الولايات المتحدة الأمريكية. ولذلك ليس بوسعها أن تضع إطاراً قانونياً أو مؤسسياً. وتحتاج الإنترنت إلى مجموعة قانونية من القواعد القانونية (المُلزمة في حد ذاتها) التي تضعها سلطات عامة، لا سيما بشأن المصطلحات الجغرافية والمؤشرات الجغرافية. وتقضي حالة "العمومية" استخداماً غير تقييدي. وفي حالة حدوث خلاف، يحق للسلطة القضائية أن تقرر ما إذا كان المصطلح عاماً أم لا. وتُحال القضية في هذه الحالة إلى ولاية قضائية واحدة حتى الآن. ويُعتبر المصطلح، حتى تلك اللحظة، مصطلحاً عاماً كما زُعم. ولا يوفر الإطار القانوني والمؤسسي الحالي، بوجه عام، ما يكفي من الصكوك أو الضمانات القانونية لمنع "التسجيل المسبق" للمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية، وإن كانت بعض الضمانات قد أُخذت في بعض الحالات المُحدّدة (على سبيل المثال، في وقت تسجيل حقل علوي جديد في 2002/2001 (.museum، .info، .biz)). وحتى إذا كانت الروابط التعاقدية المُلزمة لأعضاء الإيكان مُلزمة فيما بين الأطراف (رغم أنها ليست جزءاً من قانون عام مُلزم)، فقد تُعدّل هذه الروابط بمرور الوقت بإرادة الأطراف دون مراعاة الشواغل المشروعة المتعلقة بالمصالح العامة والجماعية. وقد تتخذ تدابير تعاقدية مُحدّدة، أو ينبغي اتخاذها، لكي توفر الإيكان الحماية للمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية، ولكن إعادة النظر بوجه عام في آليات الحوكمة ينبغي النظر فيها من أجل المستقبل.	لا	إيطاليا
وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات. على الأقل بشأن الأسماء التجارية، فهي غير محمية بموجب القانون	لا	اليابان

التعليقات	الرد	الطرف المُجيب
الدولي، ولا يوجد إطار مؤسسي كافٍ للحماية.		
	لا	ليتوانيا
		المكسيك
		نيوزيلندا
إن إطار الحماية المنصوص عليه في دليل مُودع طلب التسجيل لعام 2012 في وقت إطلاق الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة استبعد، على أساس المبادئ التي اعتمدها اللجنة الاستشارية الحكومية للإيكان، استخدام أسماء البلدان أو الأقاليم والاستغلال التجاري لها بناءً على قوائم رسمية من منظمات دولية (الأمم المتحدة والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس). إلا أن معايير ISO 3166 للبلدان والأقاليم، على الرغم من أنها من الممارسات الجيدة في اللوائح الدولية في مختلف القطاعات، كانت موضع شك من جانب الإيكان، بما في ذلك على المستوى الثاني من الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة. وعلاوة على ذلك، سمح دليل مودع طلب التسجيل باستخدام أنواع أخرى من الأسماء الجغرافية (مثل العواصم أو المدن أو المناطق) والاستغلال التجاري لها، بتصريح حكومي وبناءً على معايير مُحدّدة. وأخيراً، هناك مجموعة من أسماء الأماكن لا تحظى بالحماية، ألا وهي أسماء الأنهار والجبال والمؤشرات الجغرافية. وخلاصة القول أن إطار الحماية هُشّ وخاضع للتنظيم الذاتي من قبل الإيكان التي يمكن أن تُغيّره في أي وقت. وهذه المنظمة غير الربحية ليست مُلزّمة باتباع معايير المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، كما ذكر أعلاه.	لا	البرتغال
		جمهورية كوريا
		جمهورية مولدوفا
	لا	رومانيا
يعتقد مركز التنسيق أن من الأهمية بمكان ترتيب شتى فئات المستخدمين حسب الأولوية عند حل النزاعات. فقد تشمل هذه الحالات تضارباً في المصالح بين منظمات حكومية دولية ووطنية، وسلطات حكومية على المستوى الوطني/الإقليمي/المحلي، وأشخاص مرخص لهم من قبل هيئات حكومية، وأصحاب حقوق العلامات التجارية.	لا	الاتحاد الروسي
تحظى أسماء البلدان بالحماية في المستوى العلوي بموجب سياسات الإيكان. ويبدو أن الأمر أقل وضوحاً فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية والأسماء ذات الدلالة الجغرافية، إذ لا تنص سياسات الإيكان صراحةً على أي حماية لهذين النوعين من الأسماء.	نعم	سنغافورة
ليس لدينا رأي مُحدّد في هذا الأمر. فالسويد لا تُنزع، بوجه عام، استخدام الأسماء الجغرافية وما شابهها كحقول عليا.		السويد
الإطار القانوني والمؤسسي الحالي لتخصيص الحقول العليا (أي دليل مودع طلب تسجيل الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة الصادر عن هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (الإيكان) في 2012) لا يحمي سوى عدد قليل من فئات المصطلحات الجغرافية، ألا وهي أسماء البلدان والأقاليم المذكورة في الجزء الأول من المعيار ISO 3166 (التي لا يجوز تخصيصها)، وأسماء العواصم وفقاً للجزء الأول من المعيار ISO 3166، وأسماء المدن حينما تُستخدم لأغراض مرتبطة بتلك المدن، وأسماء التقسيمات الفرعية الجغرافية للبلدان المذكورة في الجزء الثاني من المعيار ISO 3166 (الكتاتونات والمقاطعات والأقاليم والولايات) وأسماء مناطق اليونسكو الجغرافية (التي يجوز تخصيصها في حالة موافقة الحكومة أو السلطة العامة المختصة المعنية أو عدم اعتراضها). إلا أن هذا الإطار القانوني والمؤسسي لا يشمل عدداً من الأسماء ذات الدلالة الجغرافية، مما أدى باستمرار إلى نشوب نزاعات خطيرة، مثل النزاع الخاص بالحقول "amazon"، الذي لم يُحلّ بعد. ومن	لا	سويسرا

التعليقات	الرد	الطرف المُجيب
أجل منع مثل هذه النزاعات، أو الحد منها على الأقل، في المستقبل، يُستحسن استخدام مفهوم أوسع للمصطلحات الجغرافية وتطبيق مبدأ عدم الاعتراض عند تخصيص هذه المصطلحات. مع إعداد أدوات تكميلية للمساعدة والحماية (كإعداد آلية مشابهة لمركز تبادل المعلومات الخاصة بالعلامات التجارية كما ذكر في السؤال رقم 10 أو إنشاء لجنة تُكَلِّف بإصدار تحذيرات أو إساءة المشورة بشأن تخصيص المصطلحات الجغرافية).		
ما الداعي إلى منع التخصيص "المتوقع" للمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية كقول عليا؟ ليس لنا علم بأي أساس قانوني لمنع التخصيص "المتوقع" للمؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية.	لا	الولايات المتحدة الأمريكية
		أوروغواي
يضع مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين العالمي سياسات في مجال الحقوق العليا المكوّنة من أسماء عامة في عمليات منطلقة من القاعدة، وفقاً لنهج تعدد أصحاب المصلحة المُتبع في إدارة الإنترنت. وفي حين أن هذه السياسات لا تمثل "صكوكاً قانونية دولية"، بوجه عام، فإن السياسات المتعلقة بتخصيص الأسماء الجغرافية الواردة في دليل مودع طلب التسجيل الصادر في يونيو 2011 لتخصيص الحقوق العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة قد نجحت بما فيه الكفاية حتى الآن، وتمكنت من تجنب حدوث التباس لدى المستخدم بشأن منشأ المنتجات أو الخدمات المُقدّمة في إطار اسم الحقل، فضلاً عن إساءة الاستخدام والمنافسة غير المشروعة. ومع ذلك، ظهرت بعض القضايا فيما يتعلق بالأسماء ذات الدلالة الجغرافية، التي لم يشملها دليل مودع طلب التسجيل. وينبغي الاهتمام على النحو الواجب بتوفير وسائل حماية مشابهة لهذه الأسماء أيضاً في إطار المراجعة المستمرة لهذه السياسات في الآتي.		الاتحاد الأوروبي

12. ما الشروط التي ينبغي بناء عليها أن تسمح عملية الحقوق العليا المكوّنة من أسماء عامة بتخصيص اسم جغرافي، سواء كان متطابقاً مع مؤشر جغرافي أم لا، أو اسم بلد أو اسم ذي دلالة جغرافية كحقل علوي؟

الشروط التي ينبغي بناء عليها أن تسمح عملية الحقوق العليا المكوّنة من أسماء عامة بتخصيص اسم جغرافي كحقل علوي	الطرف المُجيب
إذا كان الاستخدام المشروع للمؤشر الجغرافي أو اسم البلد أو المصطلح الجغرافي ليس مُضللاً، فسيكون من المناسب تخصيصه كحقل علوي.	أستراليا
ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.	البرازيل
النظر في إجراء مناقشة بين أصحاب المصلحة المتعددين (نموذج أصحاب المصلحة المتعددين).	شيلي
الحصول على موافقة من الحكومة المعنية أو الاحتفاظ بقائمة بالمصطلحات الجغرافية المحظورة حيث يمكن لكل حكومة أن تضيف إلى القائمة الأسماء/المواقع الجغرافية التي تحتاج إلى الحماية.	قبرص
ينبغي ألا تُخصّص أسماء البلدان والأقاليم (المدرجة في المواصفة القياسية ISO 3166) كحقوق عليا مكونة من أسماء عامة، طبقاً لسياسات الأيكان الحالية القائمة على استشارة اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن هذه المسألة ³ . ويجب الحفاظ على الضمانات الحالية لتخصيص الأسماء الجغرافية (مثل الدعم المُقدّم من الحكومة أو السلطة العامة ذات الصلة أو عدم اعتراضها)، وربما يجب تحسينها في حالة تقديم أدلة مُحدّدة على ضرورة تعديلها.	الجمهورية التشيكية

³ <https://gac.icann.org/contentMigrated/gac-principles-requiring-new-gtlds>: "ينبغي أن تراعي الحقوق العليا الجديدة المكوّنة

من أسماء عامة: الحساسيات المتعلقة بالمصطلحات ذات الدلالة الوطنية والثقافية والجغرافية والدينية"; "وينبغي أن تتجنب الأيكان أسماء البلدان أو الأقاليم أو الأماكن، واللغات الإقليمية أو أوصاف الشعوب، ما لم يكن ذلك بالاتفاق مع الحكومات أو السلطات العامة المعنية" (مبادئ اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن الحقوق العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة، 2007).

الشروط التي ينبغي بناء عليها أن تسمح عملية الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة بتخصيص اسم جغرافي كحقل علوي	الطرف المُجيب
ولا يزال مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين في الأيكان يستكشف الأفكار الممكنة لتحسين السياسات الحالية، وذلك، على سبيل المثال، من خلال إنشاء قوائم أو سجلات و/أو شرط عدم اعتراض السلطة الحكومية أو العامة المعنية على الأسماء ذات الصلة الجغرافية غير المشمولة حالياً بالتعريف وبقواعد دليل مودع طلب التسجيل. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء الاهتمام المناسب للمؤشرات الجغرافية التي تُستخدم في الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة، بل وفي تخصيصات الدرجة الثانية أيضاً داخل هذه الحقول العليا.	
	إكوادور
ينبغي ألا تُخصّص أسماء البلدان والأقاليم (المدرجة في المواصفة القياسية ISO 3166) كحقول عليا مكونة من أسماء عامة، طبقاً لسياسات الأيكان الحالية القائمة على استشارة اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن هذه المسألة. ويجب الحفاظ على الضمانات الحالية لتخصيص الأسماء الجغرافية (مثل الدعم المُقدّم من الحكومة أو السلطة العامة ذات الصلة أو عدم اعتراضها)، وربما يجب تحسينها في حالة تقديم أدلة مُحدّدة على ضرورة تعديلها. ولا يزال مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين في الأيكان يستكشف الأفكار الممكنة لتحسين السياسات الحالية، وذلك، على سبيل المثال، من خلال إنشاء قوائم أو سجلات و/أو شرط عدم اعتراض السلطة الحكومية أو العامة المعنية على الأسماء ذات الصلة الجغرافية غير المشمولة حالياً بالتعريف وبقواعد دليل مودع طلب التسجيل. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء الاهتمام المناسب للمؤشرات الجغرافية التي تُستخدم في الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة، بل وفي تخصيصات الدرجة الثانية أيضاً داخل هذه الحقول العليا.	إستونيا
تقدّر جورجيا عمل لجنة العلامات التي تخطو خطوات مهمة إلى الأمام في تطوير مناقشات هذه القضية المهمة على الصعيد الدولي. ونرى أن الحماية الممنوحة للمؤشر الجغرافي أو اسم البلد أو الاسم ذي الدلالة الجغرافية بوصفه حقلاً علوياً يجب الوفاء بها على نحو معقول ومتوازن.	جورجيا
	اليونان
مسودة الصكوك القانونية التي تسمح أو لا تسمح صراحةً بمنح اسم حقل لا يتطابق مع المؤشر الجغرافي لمُدع الطلب.	غواتيمالا
	هنغاريا
لا يجوز بأي حال من الأحوال تخصيص أسماء البلدان والأسماء الجغرافية ذات الدلالة الوطنية ما لم تكن مملوكة للدولة المعنية.	آيسلندا
لا يجوز، بوجه عام، تخصيص المصطلحات الجغرافية إلا للسلطات العامة المختصة. ولا يجوز تخصيص المؤشر الجغرافي كحقل علوي أو حقل من المستوى الثاني ما لم يكن صاحب التسجيل هو دولة المنشأ و/أو مجموعة من المنتجين الذين لهم وضع قانوني بموجب قانون طرف المنشأ المتعاقد لتأكيد حقوق المستفيدين أو غيرها من الحقوق المتعلقة بالمؤشر الجغرافي. أما أسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية، ففي حين أنه يلزم إعادة النظر في قواعد القانون الموضوعي الخاص بمحايتها، ينبغي وضع آلية لضمان مراعاة المصالح المتعلقة بالتعبير الجغرافي، بما في ذلك مصلحة السلطة العامة، ومجموعات المصالح الخاصة، والمصالح الفردية.	إيطاليا
	اليابان
وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات. يجرى التوجه بالسؤال إلى الأيكان.	
يجب ألا يحدث التخصيص إلا بموافقة رسمية من البلد المعني أو من الهيئة الإدارية المعنية.	ليتوانيا
	المكسيك
	نيوزيلندا
بموجب تصريح من حكومة أو سلطة عامة ذات شرعية وولاية إدارية على المنطقة المعنية.	البرتغال
	جمهورية كوريا
	جمهورية مولدوفا
أحكام قانونية صريحة	رومانيا
وُضع دليل مودع طلب التسجيل (https://newgtlds.icann.org/en/applicants/aggb) في سياق التحضير لجولة الطلبات المقرر إيداعها من أجل حقول الأيكان العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة لسنة 2012، وفرض حظراً على تخصيص تسميات تتطابق مع أسماء البلدان والأقاليم، واشترط تقديم ما يفيد موافقة السلطات المختصة أو عدم اعتراضها في حالة	الاتحاد الروسي

الطرف المُجيب	الشروط التي ينبغي بناء عليها أن تسمح عملية الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة بتخصيص اسم جغرافي كحقل علوي
	التسميات التي تتطابق مع أسماء العواصم والمدن والأسماء الجغرافية دون الوطنية، بما في ذلك أسماء المناطق أو المقاطعات أو الأقاليم وكذلك الأسماء الواردة في قائمة اليونيسكو للمناطق أو في "قائمة تكوين المناطق الجغرافية (القارية) الكبرى، والمناطق الجغرافية الفرعية، ومجموعة مختارة من المجموعات الاقتصادية وغيرها".
سنغافورة	ينبغي ألا يُقبل أو يُعتمد أو يُخصَّص الاسم إلا في حالة وجود إذن صريح من حكومة البلد المعني. وينبغي أيضاً أن توجد عملية اعتراض، كأن يُسمح، على سبيل المثال، لأي جهة بأن تُقدّم، خلال 30 يوماً، اعتراضها على طلب الحقل العلوي المكون من اسم عام.
السويد	ليس لدينا رأي مُحدّد في هذا الأمر. فالسويد لا تُنزع، بوجه عام، استخدام الأسماء الجغرافية وما شابهها كحقول عليا.
سويسرا	إن الإطار القانوني والمؤسسي الحالي لتخصيص الحقول العليا (أي دليل مودع طلب تسجيل الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة لسنة 2012 الذي وضعته الأيكان) لا يحمي سوى عدد قليل من فئات المصطلحات الجغرافية، وينبغي معالجة ذلك (انظر السؤال رقم 11 أعلاه).
الولايات المتحدة الأمريكية	ينبغي ألا تُفرض شروط على عملية تخصيص الحقول العليا إذا كان الحقل العلوي يتطابق مع مؤشر جغرافي أو اسم بلد أو اسم له دلالة جغرافية.
أوروغواي	
الاتحاد الأوروبي	ينبغي ألا تُخصَّص أسماء البلدان والأقاليم (المدرجة في المواصفة القياسية ISO 3166) كحقول عليا مكونة من أسماء عامة، طبقاً لسياسات الأيكان الحالية القائمة على استشارة اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن هذه المسألة ⁴ . ويجب الحفاظ على الضمانات الحالية لتخصيص الأسماء الجغرافية (مثل الدعم المُقدّم من الحكومة أو السلطة العامة ذات الصلة أو عدم اعتراضها)، وربما يجب تحسينها في حالة تقديم أدلة مُحدّدة على ضرورة تعديلها. ولا يزال مجتمع أصحاب المصلحة المتعددين في الأيكان يستكشف الأفكار الممكنة لتحسين السياسات الحالية، وذلك، على سبيل المثال، من خلال إنشاء قوائم أو سجلات و/أو شرط عدم اعتراض السلطة الحكومية أو العامة المعنية على الأسماء ذات الصلة الجغرافية غير المشمولة حالياً بالتعريف وبتواعد دليل مودع طلب التسجيل. وفي هذا السياق، ينبغي إيلاء الاهتمام المناسب للمؤشرات الجغرافية التي تُستخدم في الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة، بل وفي تخصيصات الدرجة الثانية أيضاً داخل هذه الحقول العليا.

13. هل يوجد في بلدكم أي قاعدة أو إجراء قانوني أو سبيل انتصاف أو أساس قانوني مناسب لمنع تخصيص المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية كحقول عليا؟

الطرف المُجيب	قواعد أو إجراءات قانونية لمنع تخصيص المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية كحقول عليا
أستراليا	تمنع سياسة القائمة المحجوزة الخاصة ببيئة auDA تخصيص بعض الأسماء الجغرافية. وإضافةً إلى ذلك، يجب أن يكون أي اسم حقل مُخصَّص مطابقاً تماماً لاسم صاحب التسجيل أو لعلامته التجارية، أو يكون اختصاراً لهذا الاسم أو هذه العلامة، أو يكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً وجوهرياً بصاحب التسجيل.
البرازيل	ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.
شيلي	لا يوجد شيء من هذا القبيل. يوجد نظام لتسوية النزاعات التي تنشأ لاحقاً.

⁴ <https://gac.icann.org/contentMigrated/gac-principles-requiring-new-gtlds>: "ينبغي أن تراعي الحقول العليا الجديدة المكوّنة

من أسماء عامة: الحساسيات المتعلقة بالمصطلحات ذات الدلالة الوطنية والثقافية والجغرافية والدينية"; "وينبغي أن تتجنب الأيكان أسماء البلدان أو الأقاليم أو الأماكن، واللغات الإقليمية أو أوصاف الشعوب، ما لم يكن ذلك بالاتفاق مع الحكومات أو السلطات العامة المعنية" (مبادئ اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة، 2007).

الطرف المجيب	قواعد أو إجراءات قانونية لمنع تخصيص المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية كحقول عليا
قبرص	وفقاً لقواعد أسماء الحقل cy. ولائحتها، لا يمكن إصدار الأسماء الجغرافية التي تشير إلى المواقع الجغرافية الموجودة على الخرائط الرسمية إلا للسلطة المحلية المعنية.
الجمهورية التشيكية	ينص دليل مودع طلب التسجيل على إجراءات معينة في حالة نشوب خلاف بشأن أسماء حقول عليا تمثل أسماء جغرافية. وقد وضع مجتمع الأيكان العديد من آليات حماية الحقوق وإجراءات تسوية النزاعات ⁵ . وخضعت هذه الآليات والإجراءات للمراجعة من قبل أصحاب المصلحة ⁶ .
إكوادور	المادة 360: محظورات مطلقة بشأن تسجيل العلامات التجارية – يحظر مطلقاً تسجيل الإشارات التالية كعلامات تجارية: 10. الإشارات التي تستنسخ أو تُقلد أو تتضمن تسمية منشأ محمية لنفس المنتجات أو لمنتجات مختلفة إذا كان استخدامها قد يتسبب في حدوث التباس أو ارتباط بالتسمية أو ينطوي على استغلال غير مشروع لشهرتها؛ 14. الإشارات التي تستنسخ أو تُقلد اسم الدولة أو الحكومات المحلية أو رموزها الرسمية، وكذلك الأسماء والمختصرات والرموز الرسمية للمؤسسات والهيئات والكيانات العامة أو الإشارات التي تمثل علامة قطرية ما لم تطلب السلطة المختصة تسجيلها.
إستونيا	ينص دليل مودع طلب التسجيل على إجراءات معينة في حالة نشوب خلاف بشأن أسماء حقول عليا تمثل أسماء جغرافية. وقد وضع مجتمع الأيكان العديد من آليات حماية الحقوق وإجراءات تسوية النزاعات. وخضعت هذه الآليات والإجراءات للمراجعة من قبل أصحاب المصلحة. انظر أيضاً الإجابات السابقة.
لا	لا
جورجيا	لا
اليونان	القرار رقم: 25-11-2002-268/73 الفصل الثالث: شروط عدم القبول شروط الحذف أسباب رفض طلب تخصيص، المادة 5 (ج) و(و) - الإشارة إلى مصطلحات جغرافية – الموقع الإلكتروني المُقدّم الطلب لا يخص السلطة المحلية المعنية، وفقاً لقائمة المصطلحات الجغرافية لدى هيئة تنظيم الاتصالات والبريد اليونانية. - استخدام أحد رموز البلدان (قائمة ISO 3166-1). - إشارات أو شعارات خاصة بالدولة اليونانية أو غيرها من الدول، وكذلك الإشارات والرموز ذات الأهمية الوطنية أو الدينية الكبيرة. - إشارة مذكورة في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية. إذا لم تُشر تفاصيل طلب التسجيل، المُقدّم وفقاً لللائحة، إلى أن الوكالة منظمة حكومية يجوز أن يُخصص لها اسم حقل عام من المستوى الثالث تحت اسم الحقل gov.gr..
لا	لا
غواتيمالا	لا
هنغاريا	لا
آيسلندا	لا (انظر السؤال رقم 9)
إيطاليا	لا يوجد. تعمل الأيكان خارج نطاق الولاية القضائية الإيطالية فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية. وفيما يتعلق بالمصطلحات الجغرافية، حظرت إيطاليا تخصيص "roma". كحقل علوي في عام 2012 لأي مودع طلب بخلاف بلدية روما. وفي إطار النظام القانوني الإيطالي، تكون أسماء الحقول، ومن ثم أسماء الحقول العليا، (التي تتضمن أسماء عامة أو جغرافية، أو أي عبارة لها معنى مُحدّد) بمثابة إشارة مميزة غير نمطية، وحيناً تُستخدم لأغراض تجارية، فإنها تخضع للقواعد التي ينص عليها قانون الملكية الفكرية وقانون الإشارات المميزة. ورغم أن ذلك يترك مجالاً للتقدير والمرونة فيما يتعلق بالاستخدام غير التجاري المشروع (ومن ثم التسجيل)، من

قواعد أو إجراءات قانونية لمنع تخصيص المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية كحقوق عليا	الطرف المجيب
<p>المؤكد أن قانون الملكية الفكرية يحظر الاستخدام المُضلل للتعبيرات الجغرافية بوصفها إشارات مميزة، ويمنع تسجيل الأسماء الجغرافية كعلامات تجارية في ظروف معينة، منها الاستخدام الوصفي أو المُضلل (باستثناء الحالات التي تكسب فيها معنى ثانوياً)، وبذلك يُضفي شرعيةً غير مباشرة على حجز الإشارات للمجموعات أو الأفراد أو الكيانات (بما في ذلك السلطات الإقليمية) التي تنتمي إلى المنطقة الجغرافية المعنية. وتنص قواعد التخصيص من قبل هيئة التسجيل الإيطالية (.it) على حظر تسجيل الأسماء الجغرافية للمدن والمقاطعات والأقاليم كحقوق من المستوى الثاني (رغم أنه يمكن تسجيلها مع حقل من المستوى الثالث) لأنها محجوزة للسلطات المحلية أو المقيمين. وبقليل من التعديل، قد يُقدّم ذلك على أنه من أفضل الممارسات، ويكون في نهاية المطاف قاعدة تُمنح آثاراً مُلزِمة وذلك للتحقق مما إذا كانت هيئات التسجيل الأخرى تلتزم بها أم لا. ولا توجد حتى الآن قواعد تتعلق بحماية المؤشرات الجغرافية في عملية الحقوق العليا المكوّنة من أسماء عامة. وفيما يخص عملية الحقوق العليا المكوّنة من أسماء عامة، تعمل الأيكان خارج نطاق الولاية القضائية للدولة أو الاتحاد الأوروبي (أو المنظمات الحكومية الدولية) فيما يتعلق بالمؤشرات الجغرافية وحمايتها.</p>	
<p>وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات</p> <p>لا توجد، حسبنا نعلم، أي قاعدة أو تدبير قانوني أو سُبل انتصاف أو أساس قانوني، ما لم يكن الفعل يتوافق مع المنافسة غير المشروعة التالية على النحو المنصوص عليه في قانون منع المنافسة غير المشروعة.</p> <p>وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (قانون منع المنافسة غير المشروعة)</p> <p>حينما تتطابق المؤشرات الجغرافية مع "مؤشر سلع أو أعمال تجارية خاص بشخص آخر"، يجوز تطبيق الأحكام التالية الواردة في القانون.</p> <p>المادة (1)2) يُقصد بمصطلح "المنافسة غير المشروعة" المستخدم في هذا القانون أي مما يلي: (...)</p> <p>"13" اكتساب الحق في استخدام اسم حقل مُطابق أو مُشابه لمؤشر سلع أو أعمال تجارية خاص بشخص آخر (أي اسم السلع أو الأعمال التجارية الخاصة بشركة ما، أو الاسم التجاري لهذه السلع أو الأعمال، أو علامتها التجارية، أو إشاراتها، أو أي مؤشر آخر لها) أو الاحتفاظ بهذا الحق، أو استخدام أي اسم حقل من هذا القبيل لغرض تحقيق كسب غير مشروع أو التسبب في ضرر لشخص آخر؛</p> <p>كما ينظم قانون منع المنافسة غير المشروعة سُبل الانتصاف المدنية المتعلقة "بامتلاك اسم الحقل أو استخدامه بشكل غير مشروع" على النحو التالي.</p> <p>المادة (1)3): يجوز للشخص الذي حدث تعدّد على مصالحه التجارية أو يكون من المرجح أن يحدث تعدّد عليها بسبب منافسة غير مشروعة أن يرفع دعوى ضد الشخص الذي تعدى على مصالحه التجارية أو من المرجح أن يتعدى عليها للمطالبة بوقف هذا التعدي أو منعه.</p> <p>المادة 4: أي شخص يتعدى عن عمدٍ أو إهمال على المصالح التجارية لشخص آخر من خلال منافسة غير مشروعة يكون مسؤولاً عن تعويضه عن الأضرار الناجمة عن ذلك، غير أن هذه المادة لا تنطبق على الأضرار الناجمة عن استخدام الأسرار التجارية بعد اقتضاء الحقوق المنصوص عليها في المادة 15 طبقاً للمادة ذاتها.</p>	اليابان
يمكن استخدام اسم البلد وفقاً للتشريع الوطني الذي لا يسري إلا في الإقليم/الموضوعات المقابلة.	ليتوانيا
انظر ردنا على السؤال 5.	المكسيك
	نيوزيلندا
	البرتغال
	جمهورية كوريا
	جمهورية مولدوفا

الطرف المجيب	قواعد أو إجراءات قانونية لمنع تخصيص المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية كحقول عليا
رومانيا	لا
الاتحاد الروسي	لا
سنغافورة	
السويد	لا توجد في السويد أي لائحة تحظر استخدام المصطلحات الجغرافية كحقول عليا.
سويسرا	نعم. المصطلحات الجغرافية محمية بموجب الحق في الاسم وفقاً للمادة 29 من القانون المدني السويسري. ويحق للسلطات العامة المعنية تأكيد هذه الحقوق من خلال المحاكم من أجل التصدي لإساءة استخدام اسمها، بما في ذلك انتحال المصطلح لاستخدامه في اسم حقل علوي. وعلاوة على ذلك، فإن القانون الاتحادي بشأن حماية العلامات التجارية وبيانات المصدر يحمي المؤشرات الجغرافية وبيانات المصدر من جميع أنواع الانتحال. ويمكن اللجوء إلى هذه الحماية لمنع تخصيص اسم حقل علوي. وأخيراً، يجب على السلطة السويسرية المختصة أن تضمن، بوجه عام، وفقاً للتشريع الخاص بأسماء حقول الإنترنت، تطبيق القانون السويسري وإعلاء مصالح سويسرا عند إدارة واستخدام حقول المستوى العلوي التي لها آثار في البلد، كما هو الحال مع المصطلحات الجغرافية المرتبطة بسويسرا.
الولايات المتحدة الأمريكية	لا لا توجد حقوق حكومية متأصلة في المصطلحات الجغرافية، ولذلك لا يوجد أساس لمنع تخصيص المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية كحقول عليا. وفي برنامج الأيكان الحديث بشأن الحقول العليا الجديدة المكوّنة من أسماء عامة، نلاحظ أنه يجوز لأي طرف آخر تقديم "اعتراض على الحقوق القانونية" لطلب تسجيل حقل علوي إذا كان من المحتمل أن يتعدى هذا الحقل على العلامة التجارية الحالية لذلك الطرف.
أوروغواي	
الاتحاد الأوروبي	ينص دليل مودع طلب التسجيل على إجراءات معينة في حالة نشوب خلاف بشأن أسماء حقول عليا تمثل أسماء جغرافية. وقد وضع مجمع الأيكان العديد من آليات حماية الحقوق وإجراءات تسوية النزاعات ⁷ . وخضعت هذه الآليات والإجراءات للمراجعة من قبل أصحاب المصلحة ⁸ .

14. هل حصلت حكومتكم (من خلال إحدى هيئاتها أو غيرها من الوحدات الإدارية الإقليمية أو المحلية) على واحد (أو أكثر) من الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة التي تحتوي على مصطلح جغرافي يشير إلى بلد أو مكان داخل أراضي البلد (على سبيل المثال: حصل الاتحاد السويسري على "swiss")؟

الطرف المجيب	الرد	التعليقات
أستراليا	لا	لم يتم إلى علمنا حدوث شيء من ذلك.
البرازيل		ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.
شيلي	لا	
قبرص	لا	
الجمهورية التشيكية	لا	
إكوادور	لا	

التعليقات	الرد	الطرف المُجيب
	لا	إستونيا
التشريع العام يكون على مستوى الاتحاد الأوروبي.		جورجيا
المصطلحات الجغرافية للحقل "gr" مُدرجة في قائمة المصطلحات، ومنشورة على الموقع الإلكتروني لهيئة تنظيم الاتصالات والبريد اليونانية، وتُخصّص للسلطات المحلية المعنية وفقاً للمادة 7 من لائحة إدارة وتخصيص أسماء الحقل gr. (الجريدة الرسمية 2011-4-14 / B / 593)، وقد خُصّص الحقل "athens.gr" لبلدية أثينا.	نعم	اليونان
	لا	غواتيمالا
	لا	هنغاريا
لا توجد معلومات متاحة.		آيسلندا
	لا	إيطاليا
مصلحة الضرائب الوطنية (المؤشرات الجغرافية للمشروبات الكحولية): لم تحصل مصلحة الضرائب الوطنية على حقول عليا مُكوّنة من أسماء عامة تحتوي على مؤشرات جغرافية للمشروبات الكحولية.	لا	اليابان
	لا	ليتوانيا
		المكسيك
		نيوزيلندا
	لا	البرتغال
		جمهورية كوريا
		جمهورية مولدوفا
الحملة السياحية العامة: "رومانيا. استكشف حديقة الكاربات".	نعم	رومانيا
	لا	الاتحاد الروسي
	لا	سنغافورة
حصلت مدينة ستوكهولم على الحقل العلوي stockholm..		السويد
حصل الاتحاد السويسري على الحقل "swiss"، وحصل كاتون زيورخ على الحقل "zuerich".	نعم	سويسرا
	لا	الولايات المتحدة الأمريكية
		أوروغواي
	لا	الاتحاد الأوروبي

15. هل تنص تشريعاتكم الوطنية على تدابير وإجراءات وسبل انتصاف للأطراف المعنية من أجل منع أو إبطال تسجيل المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية:

التعليقات	كحقل علوي مُكوّن من اسم عام؟	كحقل علوي مُكوّن من اسم عام؟	الطرف المُجيب
لا تسري سياسية هيئة auDA على الحقول العليا أو الحقول العليا من المستوى الثاني.			أستراليا
ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.			البرازيل
	نعم	لا	شيلي

التعليقات	كحقول من المستوى الثاني في حقل علوي مُكوّن من اسم عام؟	كحقل علوي مُكوّن من اسم عام؟	الطرف المُجيب
			قبرص
	لا	لا	الجمهورية التشيكية
	نعم	لا	إكوادور
تُسجّل أسماء الحقول وفقاً لمبدأ "الأولوية بالأسبقية". ويمكن الطعن في الحقول المُختطفة أو أسماء الحقول المُسجّلة التي تتطابق أو تتشابه مع علامات تجارية معروفة. ولمنع حدوث مثل هذه الحالات، أنشأت مؤسسة الإنترنت الإستونية لجنة نزاعات أسماء الحقول.	لا	لا	إستونيا
	لا	لا	جورجيا
المادة 10، الفقرة 9، من لائحة إدارة وتخصيص أسماء الحقل gt..	نعم	نعم	اليونان
	نعم	نعم	غواتيمالا
			هنغاريا
أسماء الحقل العلوي is. تتولى تقديمها شركة خاصة. ووفقاً للمعلومات المتاحة، كان من الصعب التصرف في أي قضايا تتعلق بانتهاك الحق.	لا	لا	آيسلندا
فيما يتعلق بالحقول العليا، تخرج عملية التخصيص المعني عن نطاق الولاية القضائية الإيطالية. أما فيما يخص حقول المستوى الثاني، فإن المدعي يجوز له أن يتقدم باعتراض إلى السلطة الإيطالية المختصة مباشرة لتخصيص حقول المستوى الثاني في الحقل العلوي it، أو إلى السلطة القضائية المختصة من أجل إبطال التخصيص. والتسجيل الذي يقوم به أمين السجلات الإيطالي يخضع لقواعد التسجيل التي يضعها أمين السجلات نفسه في ظل تنسيق دولي. وتنص قواعد التخصيص على إجراءات إدارية إلزامية تسمح بتقديم اعتراض من قبل الأطراف الأخرى الراغبة في الطعن في التسجيل.		لا	إيطاليا
وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات - بعض المؤشرات الجغرافية محجوزة بالفعل. - لا تنص تشريعاتنا الوطنية، حسبنا نعلم، على تدابير أو إجراءات أو سبل انتصاف من هذا القبيل، إلا إذا كان الفعل يتوافق مع المنافسة غير المشروعة التالية على النحو المنصوص عليه في قانون منع المنافسة غير المشروعة.	لا	لا	اليابان
وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (قانون منع المنافسة غير المشروعة) حيثما تتطابق المؤشرات الجغرافية مع "مؤشر سلع أو أعمال تجارية خاص بشخص آخر"، يجوز تطبيق الأحكام التالية الواردة في القانون. المادة 2(1): يُقصد بمصطلح "المنافسة غير المشروعة" المستخدم في هذا القانون أي مما يلي: (...) "13" اكتساب الحق في استخدام اسم حقل مطابق أو مشابه لمؤشر سلع أو أعمال تجارية خاص بشخص آخر (أي اسم السلع أو الأعمال التجارية الخاصة بشركة ما، أو الاسم التجاري لهذه السلع أو الأعمال، أو علامتها التجارية، أو			

التعليقات	كحقل من المستوى الثاني في حقل علوي مُكوّن من اسم عام؟	كحقل علوي مُكوّن من اسم عام؟	الطرف المُجيب
<p>إشاراتها، أو أي مؤشر آخر لها) أو الاحتفاظ بهذا الحق، أو استخدام أي اسم حقل من هذا القبيل لغرض تحقيق كسب غير مشروع أو التسبب في ضرر لشخص آخر؛</p> <p>كما ينظم قانون منع المنافسة غير المشروعة التدابير المدنية المتعلقة "بامتلاك اسم الحقل أو استخدامه بشكل غير مشروع" على النحو التالي.</p> <p>المادة 3(1): يجوز للشخص الذي حدث تعدّد على مصالحه التجارية أو يكون من المرّجّح أن يحدث تعدّد عليها بسبب منافسة غير مشروعة أن يرفع دعوى ضد الشخص الذي تعدى على مصالحه التجارية أو من المرّجّح أن يتعدى عليها للمطالبة بوقف هذا التعدي أو منعه.</p> <p>المادة 4: أي شخص يتعدى عن عمدٍ أو إهمال على المصالح التجارية لشخص آخر من خلال منافسة غير مشروعة يكون مسؤولاً عن تعويضه عن الأضرار الناجمة عن ذلك، غير أن هذه المادة لا تنطبق على الأضرار الناجمة عن استخدام الأسرار التجارية بعد انقضاء الحقوق المنصوص عليها في المادة 15 طبقاً للمادة ذاتها.</p> <p>مصلحة الضرائب الوطنية (مؤشرات جغرافية للمشروبات الكحولية): انظر السؤال 4.</p>			
	لا	لا	ليتوانيا
انظر ردنا على السؤال 5.			المكسيك
			نيوزيلندا
			البرتغال
			جمهورية كوريا
			جمهورية مولدوفا
تنص التشريعات على إجراءات بشأن المؤشرات الجغرافية.			رومانيا
	لا	لا	الاتحاد الروسي
	لا	لا	سنغافورة
لا توجد في السويد أي لائحة تحظر استخدام الأسماء الجغرافية وما إليها في نظام أسماء الحقول.			السويد
المصطلحات الجغرافية محمية بموجب "الحق في الاسم". علاوة على أن المؤشرات الجغرافية وبيانات المصدر محمية من جميع أنواع الانتحال (انظر السؤال 13).	نعم	نعم	سويسرا
إذا كانت محمية بوصفها علامة تجارية، فتوجد تدابير مثل تقديم اعتراض على الحقوق القانونية، بموجب إجراءات الأيكان الجديدة الخاصة بالحقول العليا المكونة من أسماء عامة، والسياسة الموحدة لتسوية النزاعات/الإجراء الموحد للوقف السريع، فضلاً عن قانون حماية المستهلك من السطو الإلكتروني فيما يخص حقول المستوى الثاني.	لا	لا	الولايات المتحدة الأمريكية

التعليقات	كحقل من المستوى الثاني في حقل علوي مُكوّن من اسم عام؟	كحقل علوي مُكوّن من اسم عام؟	الطرف المُجيب
	لا	لا	أوروغواي
نعم، على الصعيد الوطني، لبعض الدول الأعضاء.	لا	لا	الاتحاد الأوروبي

16. هل سبق أن حكمت السلطات القضائية (المدينة أو الجنائية أو الإدارية) في بلدكم في نزاع ينطوي على مصطلح جغرافي (اسم بلد أو مؤشر مصدر أو أي مصطلح جغرافي آخر) واسم حقل؟

الطرف المُجيب	حكمت السلطات القضائية في نزاع ينطوي على مصطلح جغرافي	إذا كان الجواب هو نعم، فماذا كان الحكم النهائي، وماذا كانت الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بهذا الأمر؟
أستراليا	لا	
البرازيل		
شيلي	نعم	في نظام تسوية النزاعات المتعلقة بأساء الحقول، كان هناك بعض القضايا التي مُنح فيها مؤشر جغرافي (مثل limondepica.cl) أو اسم طبغرافي إلى البلدية التي طالبت به، أو القضايا التي حُكم فيها لصالح فرد، في حالات الاستخدام المشروع بحسن نية (مثل cartagena.cl).
قبرص	لا	
الجمهورية التشيكية	نعم	قضية ostrava.cz (2005) – على أساس حماية اسم الكيان القانوني وليس على أساس حماية المؤشر الجغرافي. وقد رجحت مدينة أوسترافا القضية.
إكوادور	لا	
إستونيا	لا	
جورجيا	لا	
اليونان		
غواتيمالا	لا	
هنغاريا		
آيسلندا	لا	
إيطاليا	لا	
اليابان	لا*	
ليتوانيا	لا	
المكسيك	لا	
نيوزيلندا		
البرتغال		
جمهورية كوريا		
جمهورية مولدوفا		
رومانيا	نعم	لم تُعرض على المحاكم سوى قضايا قليلة بشأن المؤشرات الجغرافية. وفي إحدى هذه القضايا، حكمت المحكمة بقبول منتج يحمل مؤشراً جغرافياً في رابطة منتجين محليين على الصعيد

الطرف المُجيب	حكمت السلطات القضائية في نزاع ينطوي على مصطلح جغرافي	إذا كان الجواب هو نعم، فماذا كان الحكم النهائي، وماذا كانت الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بهذا الأمر؟
		الوطني.
الاتحاد الروسي		
سنغافورة	لا	
السويد		
سويسرا	نعم	<p>من الأحكام الصادرة عن المحكمة الاتحادية العليا في سويسرا الحكم رقم 126 III 239 (Berneroberland.ch) وحكمها رقم 128 III 353 (Montana.ch) وحكمها رقم 128 III 401 (Luzern.ch).</p> <p>الاعتبارات</p> <p>حماية الحق في الاسم الذي يضمنه القانون المدني السويسري تسري أيضاً على المصطلحات الجغرافية. ويحق للسلطات العامة المعنية تأكيد هذه الحقوق من خلال المحاكم من أجل التصدي لإساءة استخدام اسمها. ويجب أن تكون أسماء الحقول مختلفة بما فيه الكفاية عن إشارات الغير المميزة التي تتمتع بحماية مطلقة، مثل الحق في الاسم. ويتمثل العامل الحاسم في تكوين العنوان في حد ذاته، وليس محتوى أو طريقة عرض الموقع الإلكتروني الذي يُفرض إليه العنوان.</p> <p>الاستنتاجات</p> <p>حكمت المحكمة الاتحادية العليا بأن أسماء الحقول هذه قد انتهكت حق السلطات العامة المدعية في الاسم.</p>
الولايات المتحدة الأمريكية	لا	
أوروغواي		
الاتحاد الأوروبي	لا	

التعليقات

أستراليا

لم يتم إلى علمنا حدوث شيء من ذلك.

البرازيل

ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.

إستونيا

المؤشرات الجغرافية فقط.

هنغاريا

ليس لنا علم بأحكام من هذا القبيل.

اليابان

* وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات ومصحة الضرائب الوطنية.

مصحة الضرائب الوطنية (المؤشرات الجغرافية للمشروبات الكحولية): لا توجد حتى الآن أي سابقة قضائية فيما يخص المشروبات الكحولية.

الاتحاد الروسي

ليس بإمكان مركز التنسيق الوصول إلى هذه المعلومات.

"2" الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان

17. هل هناك أي شروط لتسجيل اسم حقل من المستوى الثاني⁹ في الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان الخاصة بكم والتي تضم

الطرف المُجيب	مؤشراً جغرافياً؟	اسم البلد؟	مصطلحاً جغرافياً؟
أستراليا	نعم	نعم	نعم
البرازيل			
شيلي	لا	لا	لا
قبرص	نعم	نعم	نعم
الجمهورية التشيكية	لا	لا	لا
إكوادور	لا	لا	لا
إستونيا	لا	لا	لا
جورجيا	لا	نعم	نعم
اليونان	نعم	نعم	نعم
	إذا قدّم الطلب مالك المؤشر الجغرافي أو مستخدموه المُصرّح لهم.	إذا كانت سلطة أو منظمة وطنية في البلد.	إذا كانت السلطة المحلية ذات الصلة بالمصطلح الجغرافي المُحدّد.
غواتيمالا	لا	لا	لا
هنغاريا	نعم	نعم	لا
آيسلندا			
إيطاليا	لا	نعم	نعم
اليابان	لا (وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات)	لا (وزارة الشؤون الداخلية)	لا (وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات)

⁹ اسم حقل من المستوى الثاني هو حقل متصل بشكل مباشر بحقل عال من الحقول العليا المكوّنة من أسماء عامة أو الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان. على سبيل المثال: في الحقل geneva.ch، يكون geneva هو الحقل ذو المستوى الثاني للحقل العلوي ch..

الطرف المُجيب	مؤشراً جغرافياً؟	اسم البلد؟ (والاتصالات)	مصطلحاً جغرافياً؟
ليتوانيا	لا	نعم	لا
المكسيك			
نيوزيلندا	لا	لا	لا
البرتغال	نعم	نعم	نعم
جمهورية كوريا			
جمهورية مولدوفا	لا	لا	لا
رومانيا	لا	لا	لا
الاتحاد الروسي	لا	لا	لا
سنغافورة	لا	نعم	لا
السويد			
سويسرا	لا	لا	نعم
الولايات المتحدة الأمريكية	لا	لا	لا
أوروغواي	لا	لا	لا
الاتحاد الأوروبي	لا	لا	لا

التعليقات

أستراليا

لتسجيل اسم حقل، يجب أن يكون صاحب التسجيل مؤهلاً للتسجيل بموجب قواعد سياسة هيئة auDA الخاصة بتحديد أهلية أسماء حقول المستوى الثاني المفتوحة وتخصيصها (بما في ذلك أن يكون مواطناً أسترالياً، أو شركة أو مؤسسة أسترالية مسجلة، أو شركة أجنبية مُصرَّح لها بممارسة النشاط التجاري في أستراليا). وإضافةً إلى ذلك، يجب أن يكون اسم الحقل مطابقاً تماماً لاسم صاحب التسجيل أو لعلامته التجارية، أو يكون اختصاراً لهذا الاسم أو هذه العلامة، أو يكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً وجوهرياً بصاحب التسجيل.

وإذا كان اسم الحقل هو اسم أو اختصار ولاية أسترالية أو إقليم أسترالي، فيجب أن يحصل مُقدِّم الطلب على تصريح خطي باستخدام هذا الاسم أو الاختصار من حكومة الولاية المعنية أو الإقليم المعني.

وإضافةً إلى ما سبق، توجد اعتبارات أخرى تتوقف على اسم الحقل ذي المستوى الثاني، فلا يمكن، على سبيل المثال، تسجيل asn.au و org.au إلا من قبل منظمات غير تجارية، ولا يمكن تسجيل com.au إلا من قبل مؤسسات تجارية، ولا يمكن تسجيل id.au إلا من قبل أفراد.

البرازيل

ليس لدينا علم بهذا الموضوع.

قبرص

إننا لا نسجل أسماء حقول المستوى الثاني مباشرةً تحت رمز البلد (الحقل العلوي المكون من رمز البلد). ولا نسجل سوى أسماء حقول من المستوى الثالث مثل test.com.cy، ولدينا القاعدة التالية التي تسري على أسماء هذه الحقول: "لا يمكن إصدار الأسماء الجغرافية التي تشير إلى المواقع الجغرافية الموجودة على الخرائط الرسمية إلا للسلطة المحلية المعنية".

الجمهورية التشيكية

ولكن تنص المادة 5(2) من لائحة المفوضية الأوروبية رقم 733/2002 على إمكانية قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإخطار المفوضية الأوروبية بقائمة محدودة تضم الأسماء المعترف بها على نطاق واسع فيما يتعلق بالمفاهيم الجغرافية أو الجيوسياسية أو كليهما التي لا يجوز تسجيلها أو لا يجوز تسجيلها إلا في المستوى الثاني من قبل البلدان المشار إليها في القوائم المذكورة.

إستونيا

ولكن تنص المادة 5(2) من لائحة المفوضية الأوروبية رقم 733/2002 على إمكانية قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإخطار المفوضية الأوروبية بقائمة محدودة تضم الأسماء المعترف بها على نطاق واسع فيما يتعلق بالمفاهيم الجغرافية أو الجيوسياسية أو كليهما التي لا يجوز تسجيلها أو لا يجوز تسجيلها إلا في المستوى الثاني من قبل البلدان المشار إليها في القوائم المذكورة.

آيسلندا

لا توجد معلومات متاحة.

هنغاريا

لمزيد من التفاصيل، انظر أيضاً إجابات السؤال 8.

إيطاليا

مصطلح "Italia" (وترجمته أيضاً) محجوز ولا يجوز تخصيصه. وتنص قواعد التسجيل الخاصة بأمين السجلات الإيطالي لأسماء الحقل (.it) على أن الأسماء الجغرافية محجوزة ولا يجوز تخصيصها كحقول من المستوى الثاني.

جمهورية مولدوفا

لا يُسجل اسم الحقل moldova.md إلا لكيانات الإدارة العامة المركزية للدولة وموظفيها (اللائحة رقم 196 المؤرخة 19-02-2001 بشأن اسم الحقل .md).

الاتحاد الروسي

أدخلت قيود بمبادرة من المنظمات التي تتولى تسجيل الحقول العليا RF، وMOSKVA، وMOSCOW. في مرحلة إطلاق الحقول المعنية.

سنغافورة

تخضع الأسماء المسجلة حديثاً للمراقبة. وفيما يخص الأسماء التي تحتوي على "sg" أو "singapore"، لن يسمح المركز الإعلامي لشبكة سنغافورة (SGNIC) بقبول تسجيلها إلا إذا كان لا يوجد خلط بينها وبين جهة حكومية.

السويد

لا توجد في السويد أي لائحة تحظر استخدام الأسماء الجغرافية وما إليها في حقول المستوى الثاني. ولكن يمكن الطعن في تسجيل اسم الحقل من خلال إجراء تسوية النزاعات الذي يوفره مكتب تسجيل الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان، انظر https://www.iis.se/english/dispute_resolution/for-se/.

سويسرا

الحقل العلوي "ch" محجوز لأسماء الكانتونات والكوميونات السويسرية. ويجوز للمستفيدين من مؤشر جغرافي أو أصحاب الحقوق في تسمية جغرافية أن يطعنوا في تخصيص اسم الحقل من خلال إجراءات تسوية النزاعات.

الاتحاد الأوروبي

ولكن تنص المادة 5(2) من لائحة المفوضية الأوروبية رقم 733/2002 على إمكانية قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإخطار المفوضية الأوروبية بقائمة محدودة تضم الأسماء المعترف بها على نطاق واسع فيما يتعلق بالمفاهيم الجغرافية أو الجيوسياسية أو كليهما التي لا يجوز تسجيلها أو لا يجوز تسجيلها إلا في المستوى الثاني من قبل البلدان المشار إليها في القوائم المذكورة.

18. هل تتطلب العمليتان التاليتان القيام بالتوطين في بلدكم:

الطرف المُجيب	تسجيل اسم الحقل في الحقول العليا المكونة من رموز البلدان	إذا كان الجواب هو نعم، فهل يتطلب الإجراء الخاص بالتسجيل إثبات وجود صلة بين مودع طلب تسجيل حقل من المستوى الثاني والبلد؟	تجديد اسم الحقل في الحقول العليا المكونة من رموز البلدان	استخدام اسم الحقل في الحقول العليا المكونة من رموز البلدان
أستراليا	نعم	نعم	نعم	نعم
البرازيل				
شيلي	لا		لا	لا
قبرص	نعم	نعم	لا	نعم
الجمهورية التشيكية	لا		لا	لا
إكوادور	لا		لا	لا
إستونيا	لا		لا	لا
جورجيا	لا		لا	لا
اليونان	نعم	نعم	نعم	نعم
غواتيمالا	لا		لا	لا
هنغاريا	لا		لا	لا
آيسلندا	لا		لا	لا
إيطاليا	نعم			
اليابان	نعم (وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات)	نعم (وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات)	نعم (وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات)	لا (وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات)
ليتوانيا	لا		لا	لا
المكسيك				
نيوزيلندا				
البرتغال	لا		لا	لا
جمهورية كوريا				
جمهورية مولدوفا	لا		لا	لا
رومانيا	لا		لا	لا
الاتحاد الروسي				
سنغافورة	لا		لا	لا
السويد				
سويسرا	لا		لا	لا
الولايات المتحدة الأمريكية	لا		لا	لا
أوروغواي	نعم			
الاتحاد الأوروبي	نعم	لا	نعم	لا

التعليقات

أستراليا

لتسجيل اسم حقل، يجب على صاحب التسجيل استيفاء شرط الأهلية الممثل في أن يكون صاحب التسجيل إما مواطناً أسترالياً أو شركة أو مؤسسة أسترالية مُسجَّلة، أو شركة أجنبية مُصرَّح لها بممارسة النشاط التجاري في أستراليا، كما ذكرنا في إجابة السؤال رقم 17. ويجب على صاحب التسجيل أن يلتزم بسياسة هيئة auDA عند تقديم طلب لتسجيل اسم الحقل أو تجديده. ويجب أن يكون اسم الحقل مطابقاً تماماً لاسم صاحب التسجيل أو لعلامته التجارية، أو يكون اختصاراً لهذا الاسم أو هذه العلامة، أو يكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً وجوهرياً بصاحب التسجيل.

هنغاريا

لتسجيل حقل من المستوى الثاني تحت الحقل العلوي .hu، يجب أن يكون لمُقدِّم الطلب محل إقامة في المناطق المُحدَّدة في القاعدة (1.1.1.أ) أو (1.1.1.ج) من قواعد تسجيل الحقول أو أن تكون له علامة تجارية مسجلة في الأراضي الهنغارية.

إيطاليا

طبقاً للائحة تخصيص وإدارة أسماء الحقول في الحقل العلوي .it، يجوز لأي شخص بالغ ويحمل الجنسية أو له محل إقامة أو مكتب مُسجَّل في بلدان المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو في دولة الفاتيكان أو في جمهورية سان مارينو أو في الاتحاد السويسري أن يتقدم بطلب لتسجيل حقل من المستوى الثاني في إيطاليا. وبصرف النظر عن التحفظات المذكورة أعلاه التي تتعلق بالمصطلحات الجغرافية، يجوز الطعن في أي اسم جغرافي مُسجَّل أمام المحاكم بسبب استخدامه على نحو مُضلل في حالة توفر الشروط. ولا تقتضي إجراءات التسجيل إجراء تقييم مباشر لشروط الملكية الفكرية من أجل التسجيل بصرف النظر عن حالات معينة.

الاتحاد الروسي

ليس بإمكان مركز التنسيق الوصول إلى هذه المعلومات.

سنغافورة

رغم أن صاحب التسجيل الرئيسي لاسم الحقل SG. لا يلزم أن يكون مُقيماً في سنغافورة، فإن حجة الاتصال الإدارية لاسم الحقل يجب أن يكون لديها عنوان بريدي صحيح أو هوية SingPass للتحقق من الهوية في إطار إحدى مبادرات المركز الإعلامي لشبكة سنغافورة (SGNIC).

الاتحاد الأوروبي

بدلاً من "التوطين"، تستند حالياً معايير الأهلية للحصول على حقل eu. إلى مفهوم "مقر إقامة" صاحب التسجيل. ولا يطلب سجل الحقل eu. من صاحب التسجيل أن يُقدِّم أي دليل (برهان) على هذه "الصلة". ولكن يلتزم المُسجِّلون في السجل الأوروبي لأسماء حقول الإنترنت (EURID) بالتأكد من استيفاء أصحاب تسجيلات الحقل eu. لمعايير الأهلية

الحالية - ويمكن تحقيق ذلك بطرق مختلفة بدءاً من مطالبة أصحاب التسجيل بتقديم دليل على تفاصيل الاتصال المذكورة، وصولاً إلى الاتصال بهم لاحقاً عن طريق البريد أو إجراء عمليات تحقق عشوائية باستخدام قاعدة بيانات Whois.

19. هل يحتفظ بلدكم بسجل للأسماء المحمية/المحجوزة؟

الطرف المُجيب	يوجد سجل للأسماء المحمية/المحجوزة	إذا كان الجواب هو نعم، فما هو الأساس القانوني الذي يُستند إليه في ذلك؟
أستراليا	نعم	تتبع الهيئة القائمة على إدارة الحقل au. سياسة القائمة المحجوزة التي تتضمن ما يلي: "الكلمات والعبارات المُقيّدة بموجب تشريعات الكومولث، وأسماء واختصارات الولايات والأقاليم الأسترالية واسم "أستراليا"، والأسماء التي قد تشكل خطراً على الاستقرار التشغيلي للحقل au. وجدواه التشغيلية."
البرازيل		
شيلي	لا	
قبرص		
الجمهورية التشيكية	نعم	فيما يخص الحقل العلوي eu.، تنص تشريعات الاتحاد الأوروبي على إمكانية قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإخطار المفوضية الأوروبية بقائمة محدودة تضم الأسماء المُعترف بها على نطاق واسع فيما يتعلق بالمفاهيم الجغرافية أو الجيوسياسية أو كليهما ("الأسماء الجغرافية والجيوسياسية المحجوزة") التي لا يجوز تسجيلها أو لا يجوز تسجيلها إلا في المستوى الثاني من قبل البلدان المُشار إليها في القوائم المذكورة.
إكوادور	لا	
إستونيا	نعم	شروط خاصة لتسجيل أسماء الحقول المحجوزة. الغرض من هذه الوثيقة هو أن تُحدّد، وفقاً للفقرة 3.2.5 من لائحة أسماء الحقول الخاصة بمؤسسة الإنترنت الإستونية، قائمةً بالحقول المحجوزة والشروط الخاصة لتسجيل الحقول المحجوزة.
جورجيا	لا	
اليونان	نعم	
غواتيمالا	لا	
هنغاريا	نعم	وفقاً للقاعدة 2.2.3 من قواعد وإجراءات تسجيل الحقول، لا يجوز اختيار اسم الحقل (أ) إذا كان مُسجلاً بالفعل في إطار الحقل العام المُحدّد، (ب) أو إذا كان ينتهي إلى الأسماء المحمية المنشورة على خادم الويب. وتُنشر الأسماء المحمية في الصفحة التي يُفضي إليها الرابط التالي: http://www.domain.hu/domain/English/szabalyzat/specnev.html
آيسلندا		
إيطاليا	نعم	
اليابان	نعم	وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات: لدينا سجل للحقل ".jp".
ليتوانيا	نعم	يحتفظ سجل It. بقائمة تضم أسماء الحقول المحجوزة لضمان إنفاذ "قواعد استخدام اسم دولة ليتوانيا في أسماء الحقول على الإنترنت"، التي اعتمدت بالقرار رقم 1272 الصادر عن حكومة جمهورية ليتوانيا.
المكسيك		
نيوزيلندا		
البرتغال	لا	
جمهورية كوريا		
جمهورية	نعم	اللائحة رقم 196 المؤرخة 19-02-2001 بشأن اسم الحقل md.

الطرف المُجيب	يوجد سجل للأسماء المحمية/المحجوزة	إذا كان الجواب هو نعم، فما هو الأساس القانوني الذي يُستند إليه في ذلك؟
مولدوفا		
رومانيا	لا	
الاتحاد الروسي		
سنغافورة	نعم	يضع مكتب تسجيل الحقل .SG (SGNIC) سياسات التسجيل التي تُنظّم أسماء الحقل .SG.. وسوف يتعين على جميع المُسجّلين لأسماء الحقل .SG. الامتثال لقواعد التسجيل وإجراءاته. وهم مُلزَمون أيضاً باتفاق تسجيل اسم الحقل (DNRA) وبسياسة الاستخدام المقبول الخاصة بأصحاب التسجيلات (AUPT).
السويد		
سويسرا	نعم	تستند القائمة إلى المعاهدات الثنائية التي تلتزم بها سويسرا. وتتضمن هذه المعاهدات قائمة بالمؤشرات الجغرافية المحمية في سويسرا. وهذه القائمة متاحة على https://ph.ige.ch/ph/index.xhtml . وعلاوة على ذلك، فإن قائمة أسماء الكوميونات السويسرية التي يُخصّص لها الحقلان "ch" و "swiss". حصرياً تستند إلى السجل الرسمي للكوميونات السويسرية (https://www.bfs.admin.ch/bfs/fr/home/bases-statistiques/repertoire-officiel-communes-suisse.html)، الذي أعده المكتب الإحصائي الاتحادي السويسري.
الولايات المتحدة الأمريكية	نعم	
أوروغواي		
الاتحاد الأوروبي	نعم	فيما يخص الحقل العلوي .eu، تنص تشريعات الاتحاد الأوروبي على إمكانية قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإخطار المفوضية الأوروبية بقائمة محدودة تضم الأسماء المُعترف بها على نطاق واسع فيما يتعلق بالمفاهيم الجغرافية أو الجيوسياسية أو كليهما ("الأسماء الجغرافية والجيوسياسية المحجوزة") التي لا يجوز تسجيلها أو لا يجوز تسجيلها إلا في المستوى الثاني من قبل البلدان المُشار إليها في القوائم المذكورة.

التعليقات

البرازيل

ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.

إستونيا

قائمة بالأسماء المُعترف بها على نطاق واسع فيما يتعلق بالمفاهيم الجغرافية أو الجيوسياسية أو كليهما ("الأسماء الجغرافية والجيوسياسية المحجوزة") التي لا يجوز تسجيلها أو لا يجوز تسجيلها إلا في المستوى الثاني من قبل البلدان المُشار إليها في القوائم المذكورة.

جورجيا

إن الجهتين القائمتين على إدارة الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان – ألا وهما شركة "كوكاسيس أونلاين" والأرشيف الوطني لجورجيا (ITDC) – تحتفظان بقائمة بالأسماء المحمية/المحجوزة، أي قائمة القرى والمدن الجورجية بالإضافة إلى أسماء البلدان، التي لا يجوز تسجيلها دون تصريح وفقاً لقواعد هاتين الجهتين.

آيسلندا

لا توجد معلومات متاحة.

إيطاليا

الهيئة الإيطالية المعنية بتخصيص حقول المستوى الثاني في الحقل «.it» على المستوى الوطني هي "Registro". وتنص اللائحة المتعلقة بتخصيص أسماء الحقول وإدارتها في الحقل العلوي لرمز البلد .it. على قوائم المواقع الجغرافية الإيطالية، بما في ذلك إيطاليا والأقاليم والمقاطعات والبلديات. ولا يجوز تسجيل تلك المصطلحات دون قيود كأسماء حقول من المستوى الثاني. فهي محجوزة، ولا يجوز تخصيصها. ومع ذلك، لا توجد قائمة شاملة بالأسماء الجغرافية المحمية.

الاتحاد الروسي

ليس بإمكان مركز التنسيق الوصول إلى هذه المعلومات.

السويد

سجل أسماء الحقل العلوي المكوّن من رمز البلد يفعل ذلك.

الولايات المتحدة الأمريكية

فيما يلي فئات الأسماء المحجوزة في الحقل .us: الأعداد المكوّنة من خمسة أرقام فأكثر، والأعداد ذات النسق خمسة أرقام-أربعة أرقام (الرموز البريدية)؛ وأرقام الهواتف بما فيها الأرقام المجانية؛ وأسماء الحقول الموسومة؛ فضلاً عن بعض المصطلحات الجغرافية. وفي بداية إنشاء الحقل العلوي، كان الحقل .us. يستند إلى المنطقة المحلية. وفي عام 2003، بعد أن تولت وزارة التجارة في الولايات المتحدة مسؤولية إدارة الحقل .us، حُجزت بعض الأسماء الاتحادية والمحلية وأسماء الولايات ومُنعت من التسجيل المفتوح لضمان إتاحتها للحكومات الفيدرالية والمحلية وحكومات الولايات. وقد رُفِعَ الحجز عن كثير من هذه الأسماء ابتداءً من عام 2004، ولكن ظلت أسماء أخرى محجوزة لأجل غير مسمى بناء على طلب استباقي من المنطقة المحلية (مقابل دفع رسم ما). وفي نهاية عام 2004، انتهت عملية تسجيل هذه الأسماء، ورُفِعَ الحجز عن جميع الأسماء التي لم تُسجَلْ أو لم تُحجز مُسبقاً. وهذه السياسة غير موجودة الآن ولم تعد نشطة. كما أن بعض الأسماء في الحقل kids.us سُحِحَ بحجزها لتشجيع التسجيل المستقبلي من قبل المحليات، وخضعت للإدارة بموجب عقد الحقل .us؛ وجرى تعليق هذا النطاق منذ عام 2012.

20. هل تنص تشريعاتكم الوطنية على تدابير وإجراءات وسبل انتصاف للأطراف المعنية من أجل منع أو إبطال تسجيل المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية كحقول من المستوى الثاني في أسماء الحقول العليا المكونة من رموز البلدان؟

الطرف المُجيب	الرد	التعليقات
أستراليا	نعم	يمكن لأي طرف معني أن يرفع شكوى إلى الجهة القائمة على إدارة الحقل بناءً على عدة أسباب، منها أهلية صاحب التسجيل، أو بسبب أن الحقل يثير الالتباس لأنه يشبه علامة تجارية أو علامة خدمة، أو بسبب عدم امتلاك مودع الطلب لأي حقوق أو مصالح مشروعة فيما يتعلق باسم الحقل، أو لأن اسم الحقل قد سُجِّل أو استُخدم لاحقاً بسوء نية.
شيلي	نعم	من خلال الإجراءات المنصوص عليها في لائحة تشغيل الحقل CI. وفي سياسة تسوية النزاعات الخاصة به.
قبرص	نعم	
الجمهورية التشيكية	نعم	فيما يخص الحقل العلوي .eu، تنص تشريعات الاتحاد الأوروبي على إمكانية قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإخطار المفوضية الأوروبية بقائمة محدودة تضم الأسماء المُعترف بها على نطاق واسع فيما يتعلق بالمفاهيم الجغرافية أو الجيوسياسية أو كليتها التي لا يجوز تسجيلها أو لا يجوز تسجيلها إلا في المستوى الثاني من قبل البلدان المشار إليها في القوائم المذكورة.
إكوادور	نعم	
إستونيا	لا	
جورجيا	لا	
اليونان	نعم	
غواتيمالا	نعم	
هنغاريا	لا	تشتمل "قواعد وإجراءات تسجيل الحقول" على تدابير وإجراءات وسبل انتصاف للأطراف المعنية من أجل منع أو إبطال تسجيل المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية كحقول من المستوى الثاني في أسماء الحقول العليا المكونة من رموز البلدان.
آيسلندا	نعم	وفقاً لقواعد هيئة تسجيل أسماء الحقول في آيسلندا (ISNIC)، يجوز لمجلس طعون مستقل أن يفصل في نزاعات أسماء الحقول. وتنص القواعد أيضاً على أن الحقوق في الحقل قد تصبح باطلة إذا حكم مجلس الطعون "أو أي محكمة مؤهلة رسمياً لإصدار حكم مُلزم قانوناً بأن لطرف آخر حقوقاً أكبر في ذلك الحقل".
إيطاليا	نعم	وفقاً لقواعد أمين السجلات الإيطالي بشأن تخصيص الحقل (.it)، يجوز الطعن في حقل من المستوى الثاني بدعوى أنه هو حقل المستوى الثالث واسم الحقل ككل بالشروط التي سبق عرضها أعلاه.
اليابان	لا*	*وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات: لا تنص تشريعاتنا الوطنية، حسبنا نعلم، على تدابير أو إجراءات أو سبل انتصاف من هذا القبيل، إلا إذا كان الفعل يتوافق مع المنافسة غير المشروعة التالية على النحو المنصوص عليه في قانون منع المنافسة غير المشروعة. وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (قانون منع المنافسة غير المشروعة): حينما تتطابق المؤشرات الجغرافية مع "مؤشر سلع أو أعمال تجارية خاص بشخص آخر"، يجوز تطبيق الأحكام التالية الواردة في القانون. المادة 2(1): يُقصد بمصطلح "المنافسة غير المشروعة" المُستخدم في هذا القانون أي مما يلي: (...) "13" اكتساب الحق في استخدام اسم حقل مُطابق أو مشابه لمؤشر سلع أو أعمال تجارية خاص بشخص آخر (أي اسم السلع أو الأعمال التجارية الخاصة بشركة ما، أو الاسم التجاري لهذه السلع أو الأعمال، أو علامتها التجارية، أو إشاراتها، أو أي مؤشر آخر لها) أو الاحتفاظ بهذا الحق، أو استخدام أي اسم حقل

التعليقات	الرد	الطرف المُجيب
<p>من هذا القبيل لغرض تحقيق كسب غير مشروع أو التسبب في ضرر لشخص آخر؛ كما ينظم قانون منع المنافسة غير المشروعة التدابير المدنية المتعلقة "بامتلاك اسم الحقل أو استخدامه بشكل غير مشروع" على النحو التالي.</p> <p>المادة 3(1): يجوز للشخص الذي حدث تعدد على مصالحه التجارية أو يكون من المرجح أن يحدث تعدد عليها بسبب منافسة غير مشروعة أن يرفع دعوى ضد الشخص الذي تعدى على مصالحه التجارية أو من المرجح أن يتعدى عليها للمطالبة بوقف هذا التعدي أو منعه.</p> <p>المادة 4: أي شخص يتعدى عن عمد أو إهمال على المصالح التجارية لشخص آخر من خلال منافسة غير مشروعة يكون مسؤولاً عن تعويضه عن الأضرار الناجمة عن ذلك، غير أن هذه المادة لا تنطبق على الأضرار الناجمة عن استخدام الأسرار التجارية بعد انقضاء الحقوق المنصوص عليها في المادة 15 طبقاً للمادة ذاتها.</p> <p>مصلحة الضرائب الوطنية (مؤشرات جغرافية للمشروبات الكحولية): انظر السؤال 4.</p>		
	لا	ليتوانيا
انظر ردنا على السؤال 5.		المكسيك
		نيوزيلندا
<p>إن تسجيل اسم حقل تحت الحقل العلوي الوطني المكون من رمز البلد pt. يتوقف، كما أشرنا أعلاه، على الامتثال لقواعد تسجيل الحقل PT، التي ليست لها قوة قانونية، على الرغم من أن جميع أصحاب التسجيل ملزمون بالامتثال لها. وتتضمن هذه الوثيقة حكماً ينص على أنه لا يجوز أن يتطابق اسم حقل في مستوى أدنى من الحقل العلوي pt. مع اسم جغرافي، باستثناء الأسماء المسجلة في حقل المستوى الثاني pt.com. التي لا ينطبق عليها هذا الحظر، ويقع مباشرة تحت الحقل pt. طبقاً لشروط الفقرة الفرعية (ب) من المادة 12؛ ويقصد بالاسم الجغرافي أي اسم، بغض النظر عن اللغة المكتوب بها، يتطابق مع: (أ) أي رمز من الرموز المكونة من ثلاثة أحرف المدرجة في المعيار 1 ISO 3166-1؛ (ب) أو اسم بلد أو إقليم مدرج في المعيار 2 ISO 3166-1؛ (ج) أو اسم بلد أو إقليم تعترف به اليونسكو 3؛ (د) أو اسم مدينة برتغالية أو أبرشية مدنية برتغالية أو بلدية برتغالية أو إقليم إداري برتغالي أو منطقة برتغالية مرسومة الحدود؛ 4 (هـ) أو اسم عاصمة أجنبية أو مدينة أجنبية أو منطقة أجنبية مرسومة الحدود ويعرفها عامة الناس بسبب سمعتها أو أهميتها؛ (و) وغير ذلك من الأسماء الطبوغرافية البرتغالية أو الأجنبية، مثل الأنهار أو التلال أو الأحياء السكنية أو المواقع التاريخية التي يعرفها عامة الناس بسبب سمعتها أو أهميتها.</p>		البرتغال
		جمهورية كوريا
		جمهورية مولدوفا
ينص التشريع الوطني على حق الأشخاص في اللجوء إلى المحاكم في حالة خرق حقوق معينة (حقل المؤشر الجغرافي).	نعم	رومانيا
	لا	الاتحاد الروسي
	لا	سنغافورة
التسوية الفعالة للنزاعات إلزامية وفقاً لقانون الحقل العليا.	نعم	السويد
<p>تنطبق القواعد الإجرائية لتسوية النزاعات على مالكي أسماء الحقل "ch"، ويجوز أن يبدأها صاحب الحق في إشارة مميزة أو المستفيد من هذه الإشارة، بما في ذلك الحق في مؤشر جغرافي أو في مصطلح جغرافي (انظر المادة 1 من القواعد الإجرائية لتسوية النزاعات، وانظر أيضاً قضية مركز الويبو للتحكيم والوساطة رقم DCH2006-0003 بشأن نقل ملكية "suisse.ch" إلى الاتحاد السويسري).</p> <p>وتحوي المادة 29 من القانون المدني السويسري الحق في اسم ما، ومن ثم فإنها لا تشمل أسماء الأشخاص</p>	نعم	سويسرا

التعليقات	الرد	الطرف المُجيب
فحسب، بل تشمل أيضاً المصطلحات الجغرافية. ويجوز لأي مؤسسة عامة أن ترفع دعوى مدنية من أجل تحويل اسم حقل يحتوي على مصطلحها الجغرافي إلى حقل من المستوى الثاني، إذا كان اسم الحقل يُستخدم على نحو غير قانوني. ويجوز، بموجب قانون حماية العلامات التجارية الفيدرالية، منع أو وقف إساءة استخدام مؤشرات المصدر (المادتان 55 و59)، وذلك على سبيل المثال إذا كان اسم الحقل يتضمن مؤشراً مُستخدمًا بشكل غير قانوني من مؤشرات المصدر.		
إذا كان الاسم مُحميًا بصفته علامة تجارية، جاز للطرف أن يرفع شكوى بموجب سياسة تسوية نزاعات الحقل العلوي للولايات المتحدة (usDRP) أو سياسة الوقف السريع لنزاعات الحقل العلوي للولايات المتحدة (usRS). أو أن يرفع دعوى قضائية اتحادية استناداً إلى قانون حماية المستهلك من السطو الإلكتروني (ACPA).	لا	الولايات المتحدة الأمريكية
		أوروغواي
فيما يخص الحقل العلوي .eu، تنص تشريعات الاتحاد الأوروبي على إمكانية قيام الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإخطار المفوضية الأوروبية بقائمة محدودة تضم الأسماء المُعترف بها على نطاق واسع فيما يتعلق بالمفاهيم الجغرافية أو الجيوسياسية أو كليهما التي لا يجوز تسجيلها أو لا يجوز تسجيلها إلا في المستوى الثاني من قبل البلدان المشار إليها في القوائم المذكورة.	نعم	الاتحاد الأوروبي

21. هل سبق أن حكمت السلطات القضائية (المدنية أو الجنائية أو الإدارية) في بلدكم في نزاع ينطوي على مصطلح جغرافي (اسم بلد أو مؤشر مصدر أو أي مصطلح جغرافي آخر) واسم حقل؟

الطرف المُجيب	حكمت السلطات القضائية في نزاع ينطوي على مصطلح جغرافي	إذا كان الجواب هو نعم، فماذا كان الحكم النهائي، وماذا كانت الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بهذا الأمر؟
أستراليا	لا	
البرازيل		
شيلي	نعم	في نظام تسوية النزاعات المتعلقة بأسماء الحقول، كان هناك بعض القضايا التي مُنح فيها مؤشر جغرافي (مثل .apalta.cl، .limondepica.cl) أو اسم طبرغرافي إلى البلدية التي طالبت به، أو بعض القضايا التي حُكم فيها لصالح فرد، في حالات الاستخدام المشروع بحسن نية (مثل .cartagena.cl).
قبرص	لا	
الجمهورية التشيكية	لا	
إكوادور	لا	
إستونيا	لا	
جورجيا	لا	
اليونان		
غواتيمالا	لا	
هنغاريا	نعم	نعم قرارات صدرت عن منتدى السبل البديلة لتسوية النزاعات (المجلس الاستشاري) الذي يجوز له أن يفصل في النزاعات القانونية المتعلقة بأسماء الحقول قبل تخصيص الحقل. على سبيل المثال، في قضية "www.nagytetety.hu"، كان الحقل يتعلق بمصطلح جغرافي محمي

إذا كان الجواب هو نعم، فماذا كان الحكم النهائي، وماذا كانت الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بهذا الأمر؟	حكمت السلطات القضائية في نزاع ينطوي على مصطلح جغرافي	الطرف المُجيب
<p>بموجب تشريع محلي ولم يخصص لمودع الطلب، لأنه لم يكن يحق له استخدام الحقل وفقاً للتشريع المحلي المذكور. ويمكن الاطلاع على القرار باللغة الهنغارية في الصفحة التي يفضي إليها الرابط التالي:</p> <p>http://www.domain.hu/domain/English/tt/egyedi_allasfoglalasok/egyedi_009_2002.html</p>		
	لا	آيسلندا
	لا	إيطاليا
	لا*	اليابان
		ليتوانيا
	لا	المكسيك
		نيوزيلندا
	لا	البرتغال
	نعم	جمهورية كوريا
		جمهورية مولدوفا
	لا	رومانيا
		الاتحاد الروسي
	لا	سنغافورة
		السويد
انظر ردنا على السؤال 16.	نعم	سويسرا
	لا	الولايات المتحدة الأمريكية
		أوروغواي
	لا	الاتحاد الأوروبي

التعليقات

البرازيل

ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.

آيسلندا

لا توجد معلومات متاحة.

اليابان

* وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات ومصلحة الضرائب الوطنية.

المؤشرات الجغرافية للمشروبات الكحولية (مصلحة الضرائب الوطنية): لا توجد حتى الآن أي سابقة قضائية بشأن مؤشرات جغرافية للمشروبات الكحولية.

الاتحاد الروسي

ليس بإمكان مركز التنسيق الوصول إلى هذه المعلومات.

22. هل يوجد إجراء، في الحقول العليا المكونة من رموز البلدان في بلدك، لتسوية المنازعات التي تنشأ بين المشتكي والخصم فيما يتعلق باسم الحقل (السياسة الموحدة لتسوية المنازعات المتعلقة بأسماء الحقول أو سياسة أخرى) ويجب إدراج هذا الإجراء في جميع عقود تسجيل اسم الحقل؟

إذا كان الجواب هو نعم، يشير هذا الإجراء إلى ما يلي كسبب يمكن أن تستند إليه المطالبة:						إجراء لتسوية المنازعات التي تنشأ بين المشتكي والخصم فيما يتعلق باسم الحقل	الطرف المُجيب
اسم جغرافي آخر	اسم البلد	مؤشر المصدر	تسمية المنشأ	المؤشر الجغرافي	حق الملكية الفكرية		
					نعم	نعم	أستراليا
							البرازيل
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	شيلي
					نعم	نعم	قبرص
						نعم	الجمهورية التشيكية
						لا	إكوادور
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	إستونيا
							جورجيا
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	اليونان
						لا	غواتيمالا
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	هنغاريا
						لا	آيسلندا
نعم	نعم		نعم	نعم	نعم	نعم	إيطاليا
					نعم	نعم (وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات)	اليابان
						لا	ليتوانيا
							المكسيك
لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	نعم	نيوزيلندا
نعم	نعم				نعم	نعم	البرتغال
							جمهورية كوريا
					نعم	نعم	جمهورية مولدوفا

إذا كان الجواب هو نعم، يشير هذا الإجراء إلى ما يلي كسبب يمكن أن تستند إليه المطالبة:						إجراء لتسوية المنازعات التي تنشأ بين المشتكي والخصم فيما يتعلق باسم الحقل	الطرف المُجيب
اسم جغرافي آخر	اسم البلد	مؤشر المصدر	تسمية المنشأ	المؤشر الجغرافي	حق الملكية الفكرية		
						لا	رومانيا
						لا	الاتحاد الروسي
					نعم	نعم	سنغافورة
							السويد
نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	سويسرا
لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	الولايات المتحدة الأمريكية
					نعم	نعم	أوروغواي
نعم	نعم		نعم	نعم	نعم	نعم	الاتحاد الأوروبي

التعليقات

أستراليا

نعم، سياسة تسوية النزاعات، وهي صورة أخرى للسياسة الموحدة لتسوية النزاعات، تنص على وجوب اتخاذ إجراءات إدارية إذا أكد المشتكي أن اسم الحقل يتطابق أو يتشابه تشابهاً يُثير الالتباس مع اسم أو علامة تجارية أو علامة خدمة له حقوق فيها.

البرازيل

ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.

الجمهورية التشيكية

إجراء التسوية البديلة للنزاعات، <https://www.nic.cz/page/314/pravidla-a-postupy/>

جورجيا

قدمت شركة "كوكاسيس أونلاين" التي تتولى إدارة الحقل العلوي ge. آليّة لتسوية النزاعات، من خلال مركز الويبو للتحكيم والوساطة. ولكن لا يمكن في المرحلة الحالية النظر إلا في القضايا المتعلقة بالعلامات التجارية.

إيطاليا

يمكن تقديم اعتراض إلى السجل الإيطالي مع تحديد الأسباب ذات الصلة في سياق الإجراءات الإدارية الإلزامية ذات الطبيعة التحكيمية. وإضافةً إلى ذلك، يمكن رفع دعوى قضائية أمام المحكمة المدنية الوطنية.

نيوزيلندا

حق الملكية الفكرية يشمل المؤشر الجغرافي.

البرتغال

في حالة وجود نزاع على أسماء الحقول، يمكن لأصحاب تسجيل هذه الأسماء أن يتفقوا على اللجوء إلى التحكيم الطوعي المؤسسي، في إطار شروط قانون التحكيم الطوعي. قواعد الشروط والأحكام متاحة على: <https://www.dns.pt/en/domains-2/arbitrare/>

جمهورية مولدوفا

للعلامات التجارية.

الولايات المتحدة الأمريكية

إذا كانت الإشارة الجغرافية محميةً كعلامة تجارية، فإن الحقل العلوي للولايات المتحدة us. يوفر سياسة لحل النزاعات من أجل معالجة أوجه التعارض بين العلامات التجارية وأسماء الحقول.

سنغافورة

السياسة السنغافورية لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء الحقول (SDRP) تتناول في المقام الأول العلامات التجارية والعلامات المشهورة.

السويد

يوفر سجل الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان إجراءً لتسوية النزاعات، انظر https://www.iis.se/english/dispute_resolution/for-se/

الولايات المتحدة الأمريكية

إذا كان المصطلح الجغرافي محمياً كعلامة تجارية، فإن الحقل العلوي للولايات المتحدة us. يوفر سياسة لحل النزاعات من أجل معالجة أوجه التعارض بين العلامات التجارية وأسماء الحقول.

سويسرا

وفقاً للمادة 24 من القواعد الإجرائية لتسوية النزاعات المتعلقة بأسماء الحقل ch، يجوز رفع دعوى في حالة أي تعدد على حق في علامة مميزة ممنوحة للمدعي بموجب القانون السويسري. وينطبق الشيء نفسه على الحق المتأصل في مصطلح جغرافي، عملاً بالمادة 29 من القانون المدني.

الاتحاد الأوروبي

الشروط والأحكام الخاصة بالحقل العلوي eu. وكذلك قواعد التسوية البديلة للنزاعات متاحة على:

<https://eurid.eu/en/about-us/document-repository/>

23. هل هناك أي إشراف وإطار تنظيمي للدولة يجب أن يلتزم بهما أمناء السجلات:

التعليقات	للحقول العليا المكونة من أسماء عامة؟	للحقول العليا المكونة من رموز البلدان؟	الطرف المُجيب
أمناء السجلات المعتمدون وحدهم هم الذين يمكنهم تخصيص أسماء الحقل au، ويجب على جميع أمناء السجلات استيفاء معايير الاعتماد التي تضعها هيئة auDA. ولا يوجد إطار تنظيمي ينطبق على الحقول العليا المكونة من أسماء عامة. ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.	نعم	نعم	أستراليا
فيما يخص الحقل CL، هناك سياسة لاعتماد وكلاء التسجيل الدوليين والوطنيين.	لا	نعم	البرازيل شيلي
	نعم	نعم	قبرص
علاقة تعاقدية بين رابطة CZ.NIC وأمناء السجلات (تُلزم بالامتثال لشروط رابطة CZ.NIC وأحكامها وقواعدها - التي تتوافق مع تشريعات الجمهورية التشيكية).	نعم	نعم	الجمهورية التشيكية
	لا	لا	إكوادور
لائحة الحقل ee: https://www.internet.ee/domains/ee-domain-regulation	نعم	نعم	إستونيا
يخضع قطاع الاتصالات في جورجيا لإشراف الهيئة الوطنية الجورجية للاتصالات، كما ذكر في إجابة السؤال التاسع. ويشمل مرسوم الهيئة قضايا أسماء الحقول على الإنترنت، ويتضمن إطاراً تنظيمياً لكل من الحقول العليا المكونة من رموز البلدان والحقول العليا المكونة من أسماء عامة.	نعم	نعم	جورجيا
	نعم	نعم	اليونان
	نعم	نعم	غواتيمالا
	لا	لا	هنغاريا
	لا	لا	آيسلندا
في إطار النظام القانوني الإيطالي، تخضع للقانون الإيطالي إجراءات التخصيص وما يتصل بها من إجراءات إدارية إلزامية، وإجراءات تسوية النزاعات، وأخيراً	نعم	نعم	إيطاليا

التعليقات	للحقول العليا المكونة من أسماء عامة؟	للحقول العليا المكونة من رموز البلدان؟	الطرف المُجيب
عمليات التحكيم، وتخضع في نهاية المطاف للاستخدامات التجارية والممارسات العرفية الراسخة على الصعيد العالمي داخل القطاع الاقتصادي المعني. وفي هذا الصدد، أُدرجت إرشادات مُحددة في لأحة الحقل العلوي .it. بشأن تخصيص وإدارة أسماء الحقول.			
وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات	لا*	لا*	اليابان
	لا	لا	ليتوانيا
			المكسيك
		لا	نيوزيلندا
يجب على أمناء السجلات أن يلتزموا بالشروط والأحكام ذاتها التي يلتزم بها أصحاب التسجيلات، مع مراعاة ما يقتضيه اختلاف الحال. ويمكن الاطلاع على القواعد الواجبة التطبيق في الصفحة التي يُفني إليها الرابط التالي: https://www.dns.pt/en/domains-2/domain-rules/preamble		نعم	البرتغال
			جمهورية كوريا
اللائحة رقم 196 المؤرخة 19-02-2001 بشأن اسم الحقل .md.	لا	نعم	جمهورية مولدوفا
			رومانيا
	لا	لا	الاتحاد الروسي
يجب أن يلتزم أمناء السجلات بسياسات وقواعد المركز الإعلامي لشبكة سنغافورة (SGNIC) الخاصة بأمناء السجلات بالإضافة إلى تلك المتعلقة بتسجيل وإدارة أسماء الحقل .SG..	لا	نعم	سنغافورة
لا توجد لوائح مُحددة لأمناء السجلات.			السويد
صدر تشريع مُحدّد في سويسرا بشأن الحقل القطري العلوي ".ch" والحقل العام ".swiss"، وكلاهما يديره الاتحاد السويسري. وتخضع مكاتب التسجيل (أمناء السجلات) التي تتولى تسجيل أسماء هذين الحقلين للرقابة بموجب ذلك التشريع الإطاري. وعلى النقيض من ذلك، لا يوجد إطار تنظيمي للحقول العليا الأخرى المكونة من أسماء عامة.	لا	نعم	سويسرا
	لا	لا	الولايات المتحدة الأمريكية
			أوروغواي
أمناء سجلات الحقل العلوي .eu. مُلزَمون إلزاماً تعاقدياً بسجل .eu. الذي يجب أن يمثل لتشريعات الاتحاد الأوروبي. وقد وضعت اللجنة الاستشارية الحكومية للآيكان مبادئ وإرشادات غير مُلزَمة بشأن تخصيص وإدارة الحقول العليا المكونة من رموز البلدان (-gac) https://gac.icann.org/contentMigrated/gac-principles-and-guidelines-for-the-delegation-and-	الحقل .eu. من الحقول العليا المكونة من رموز البلدان. وهذا السؤال غير ذي صلة في سياق الحقول العليا المكونة من	نعم	الاتحاد الأوروبي

التعليقات	للحقول العليا المكونة من أسماء عامة؟	للحقول العليا المكونة من رموز البلدان؟	الطرف المُجيب
administration-of-country-code-top-level-domains-role-of-(government-or-public-authority).	رموز البلدان.		

24. هل الآليات الحالية المُطبَّقة، بما في ذلك الضمانات اللاحقة ضد إساءة الاستخدام المحتملة، تعمل بشكل صحيح؟

التعليقات	الآليات المُطبَّقة تعمل بشكل صحيح	الطرف المُجيب
لا نعلم أي ضمانات غير وافية بالغرض.		أستراليا
ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.		البرازيل
	نعم	شيلي
	نعم	قبرص
	نعم	الجمهورية التشيكية
	لا	إكوادور
	نعم	إستونيا
كلتا الجهتين القائمتين على إدارة الحقول العليا المكونة من رموز البلدان لديها آليات مناسبة ضد المستخدمين الذين لا يتصرفون بحسن نية. وإضافةً إلى ذلك، فإن المرسوم المذكور أعلاه الخاص بالهيئة الوطنية الجورجية للاتصالات يراعي وجود ضمانات عامة ضد المنتهكين المحتملين.	نعم	جورجيا
	نعم	اليونان
	لا	غواتيمالا
	نعم	هنغاريا
	لا	آيسلندا
"الآليات الحالية المُطبَّقة" لا تعمل بشكل صحيح. فهي ليست سوى بنود تحوطية، إن وجدت، في عقود تخصيص كل من الحقول العليا وحقول المستوى الثاني. ويجب تنسيق الإجراءات الحالية وتعديلها على نحو أفضل لتناسب خصوصية الأسماء الجغرافية وأسماء البلدان والمؤشرات الجغرافية. ومع ذلك، يلزم بذل جهد خاص من حيث تطور القواعد الجوهرية والقانونية بشأن حماية أسماء البلدان والمصطلحات الجغرافية كخطوة أولية.	لا	إيطاليا
وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات: لا توجد، حسبنا نعلم، آلية مُطبَّقة من هذا القبيل، ما لم يكن الفعل يتوافق مع المنافسة غير المشروعة التالية على النحو المنصوص عليه في قانون منع المنافسة غير المشروعة. وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (قانون منع المنافسة غير المشروعة): يخضع الاستحواذ على اسم الحقل واستخدامه على نحو غير مشروع لقانون منع المنافسة غير المشروعة على النحو التالي. المادة 2(1): يُقصد بمصطلح "المنافسة غير المشروعة" المستخدم في هذا القانون أي مما يلي: (...) "13" اكتساب الحق في استخدام اسم حقل مُطابق أو مُشابه لمؤشر سلع أو أعمال تجارية خاص بشخص آخر (أي اسم السلع أو الأعمال التجارية الخاصة بشركة ما، أو الاسم التجاري لهذه	لا	اليابان

التعليقات	الآليات المطبقة تعمل بشكل صحيح	الطرف المُجيب
<p>السلع أو الأعمال، أو علامتها التجارية، أو إشاراتها، أو أي مؤشر آخر لها) أو الاحتفاظ بهذا الحق، أو استخدام أي اسم حقل من هذا القبيل لغرض تحقيق كسب غير مشروع أو التسبب في ضرر لشخص آخر؛</p> <p>كما ينظم قانون منع المنافسة غير المشروعة التدابير المدنية المتعلقة "بامتلاك اسم الحقل أو استخدامه بشكل غير مشروع" على النحو التالي.</p> <p>المادة 3(1): يجوز للشخص الذي حدث تعدد على مصالحه التجارية أو يكون من المرشح أن يحدث تعدد عليها بسبب منافسة غير مشروعة أن يرفع دعوى ضد الشخص الذي تعدى على مصالحه التجارية أو من المرشح أن يتعدى عليها للمطالبة بوقف هذا التعدي أو منعه.</p> <p>المادة 4: أي شخص يتعدى عن عمد أو إهمال على المصالح التجارية لشخص آخر من خلال منافسة غير مشروعة يكون مسؤولاً عن تعويضه عن الأضرار الناجمة عن ذلك، غير أن هذه المادة لا تنطبق على الأضرار الناجمة عن استخدام الأسرار التجارية بعد انقضاء الحقوق المنصوص عليها في المادة 15 طبقاً للمادة ذاتها.</p> <p>مصلحة الضرائب الوطنية (المؤشرات الجغرافية للمشروبات الكحولية): انظر السؤال 4.</p>		
	نعم	ليتوانيا
		المكسيك
	نعم	نيوزيلندا
	نعم	البرتغال
		جمهورية كوريا
		جمهورية مولدوفا
	نعم	رومانيا
	لا ينطبق	الاتحاد الروسي
		سنغافورة
<p>وثائق السياسات والاتفاقات التالية، وغيرها، تعمل بشكل جيد: 1. اتفاق تسجيل اسم الحقل (DNRA)، 2. سياسة الاستخدام المقبول الخاصة بأصحاب التسجيلات (AUPT)، 3. اتفاق اعتماد أمين السجلات (RAA) 4. مدونة قواعد الممارسات (COP) ويمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: https://www.sgnic.sg/revised-policy-documents.html.</p>		
	نعم	السويد
	نعم ولا*	سويسرا
<p>* الإجابة هي (نعم) فيما يخص الحقلين "ch" و"swiss". فقط، و(لا) فيما يخص الحقول العليا الأخرى المكوّنة من أسماء عامة. ومن الصعب إبداء رأي بشأن الحقول العليا الأخرى المكوّنة من رموز البلدان.</p>		
	نعم	الولايات المتحدة الأمريكية
		أوروغواي
	نعم	الاتحاد الأوروبي

25. هل اكتُشفت أي ثغرات من حيث الأساس القانوني لحماية أسماء الحقول الجغرافية؟

التعليقات	أكتُشفت ثغرات من حيث الأساس القانوني لحماية أسماء الحقول الجغرافية	الطرف المُجيب
		أستراليا
ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.		البرازيل
	لا	شيلي
	لا	قبرص
	لا	الجمهورية التشيكية
	نعم	إكوادور
	لا	إستونيا
	لا	جورجيا
		اليونان
	نعم	غواتيمالا
	لا	هنغاريا
لا شيء بخلاف ما سبق ذكره أعلاه، مثل الافتقار إلى إطار قانوني، والمراقبة، ووسائل تسوية النزاعات.	لا	آيسلندا
في هذه المرحلة، لا يوجد أساس قانوني لحماية أسماء الحقول الجغرافية. لذلك، قد آن الأوان: 1. لتحديد أساس قانوني لأسماء الحقول الجغرافية؛ 2. ولفض الخلاف القائم بين اسم الحقل الجغرافي والعلامات المميزة الأخرى، بما فيها المؤشرات الجغرافية.	نعم	إيطاليا
		اليابان
	نعم	ليتوانيا
		المكسيك
		نيوزيلندا
		البرتغال
		جمهورية كوريا
		جمهورية مولدوفا
		رومانيا
ليس بإمكان مركز التنسيق الوصول إلى هذه المعلومات.		الاتحاد الروسي
	نعم	سنغافورة
		السويد
توجد ثغرات في جميع الحالات في قواعد الحقول العليا العامة (انظر السؤال 11). ومع ذلك، من الصعب إبداء رأي عام بشأن الحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان ككل. وفي حين أن الحد الأدنى من الحماية يُقدّم للحقل "ch"، فقد وُضعت قواعد أكثر صرامة بشأن المصطلحات الجغرافية من أجل الحقل "swiss".	نعم	سويسرا
	لا	الولايات المتحدة الأمريكية

التعليقات	أكتشفت ثغرات من حيث الأساس القانوني لحماية أسماء الحقول الجغرافية	الطرف المُجيب
	لا	أوروغواي
	لا	الاتحاد الأوروبي

26. هل يوجد أي دور قد يقوم به "مركز الويبو للتحكيم والوساطة" لتسوية المنازعات المتعلقة بتخصيص أسماء جغرافية تتطابق مع مؤشرات جغرافية أو أسماء بلدان أو أسماء ذات دلالة جغرافية كأسماء حقول عليا مُكوّنة من أسماء عامة، كما هو الحال في مجال العلامات التجارية؟

التعليقات	الرد	الطرف المُجيب
		أستراليا
ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.		البرازيل
	لا	شيلي
	نعم	قبرص
	هذا السؤال غير ذي صلة بالحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان.	الجمهورية التشيكية
	نعم	إكوادور
هذا خيار محتمل.		إستونيا
تدعم جورجيا أنشطة مركز الويبو للتحكيم والوساطة بوصفه جهة التحكيم الرائدة في مجال الملكية الفكرية. ولكن دوره فيما يخص تسوية النزاعات المتعلقة بتخصيص الأسماء الجغرافية التي تتطابق مع المؤشرات الجغرافية وأسماء البلدان والأسماء ذات الدلالة الجغرافية كحقول عليا يجب أن يخضع لمزيد من المناقشة.		جورجيا
	نعم	اليونان
	نعم	غواتيمالا
هذا السؤال غير ذي صلة بالحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان.		هنغاريا
سنكون على استعداد لدراسة هذا الخيار.	نعم	آيسلندا
في هذه المرحلة، يجب دائماً أن تنص عقود الأيكان الحالية بشأن تخصيص الحقول على بند تحكيم يحال بموجبه ما قد ينشأ من نزاعات إلى مركز الويبو للتحكيم والوساطة. ولم يكن هذا هو الحال حتى الآن. وعلاوة على ذلك، ينبغي وضع إطار قانوني منهجي، لتجاوز الوضع الحالي. وبالنظر إلى دور الويبو الرائد، نقترح المطالبة بأن تُسند إلى مركز الويبو للتحكيم والوساطة مهمة تسوية جميع النزاعات المتعلقة بأسماء الحقول الجغرافية بغض النظر عن الحقول العليا ذات الصلة. وينبغي أن تتاح أيضاً إمكانية الطعن في أسماء الحقول المخصصة أو التي على وشك التخصيص، وذلك بناءً على الأساس القانوني المتمثل في التداخل أو التعارض مع مؤشر جغرافي مُسجّل، أو مؤشر جغرافي غير مُسجّل، أو اسم بلد و/أو اسم ذي دلالة جغرافية، بمجرد إثبات وجود مصلحة مشروعة، مما يضيف الشرعية على رفع الأطراف المعنية للدعوى.	نعم	إيطاليا
وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات	نعم	اليابان

التعليقات	الرد	الطرف المُجيب
	نعم	ليتوانيا
		المكسيك
		نيوزيلندا
		البرتغال
		جمهورية كوريا
		جمهورية مولدوفا
هذه مسألة يجب إخضاعها لتحليل صارم.	نعم	رومانيا
	نعم	الاتحاد الروسي
		سنغافورة
ليس لدينا رأي مُحدّد في هذا الأمر.		السويد
	نعم	سويسرا
إذا كان الاسم الجغرافي محمياً كعلامة تجارية، فإن مركز الويبو للتحكيم والوساطة متاح لتسوية النزاعات.	نعم	الولايات المتحدة الأمريكية
	نعم	أوروغواي
	هذا السؤال غير ذي صلة بالحقول العليا المكوّنة من رموز البلدان.	الاتحاد الأوروبي

27. ما الأطر الزمنية للإجراءات التي تُتخذ ضد صاحب اسم الحقل في بلدكم في حالة التسجيل التعسفي، وما تكاليف هذه الإجراءات؟

الطرف المُجيب	الأطر الزمنية للإجراءات التي تُتخذ ضد صاحب اسم الحقل وتكاليف هذه الإجراءات
أستراليا	تختلف الأطر الزمنية والتكاليف الخاصة بالإجراءات التي تُتخذ ضد التسجيل التعسفي حسب طبيعة الإجراءات. فإذا تمت الإجراءات عن طريق تسوية النزاع في هيئة auDA، فيمكن تسوية النزاع في غضون 3 أشهر، ولكن إذا كان النزاع ينطوي على إجراءات محكمة قضائية، فقد يستغرق وقتاً أطول.
البرازيل	ليس من اختصاص المعهد الوطني للملكية الصناعية.
شيلي	تتألف التكلفة التي يتكبدها المدعي من: (أ) رسم يُدفع مقابل تقديم طلب (9950 بيزو شيلي شاملاً ضريبة القيمة المضافة)، (ب) ورسوم تحكيم تعادل 1000 دولار. ولا يتقاضى مركز تسوية النزاعات أتعاباً إدارية خاصة نظير إدارة إجراءات التحكيم. أما الرسم الذي يُدفع مقابل تقديم الطلب فهو مبلغ زهيد لضمان الجديدة. وتستغرق إجراءات التحكيم 62 يوماً في المتوسط.
قبرص	تصل مدة إجراءات تسوية النزاع إلى 20 يوماً، وتبلغ التكلفة 500 يورو.
الجمهورية التشيكية	توجد معلومات تفصيلية في الصفحة التي يُفرض إليها الرابط التالي: http://eu.adr.eu/index.php?lang=en and http://www.wipo.int/amc/en/domains .
إكوادور	المادة 587 – الجزاءات: إذا رأت الهيئة الوطنية المختصة بحقوق الملكية الفكرية أن اسم الحقل المُعرّف في هذا القسم قد جرى تسجيله أو تسويقه أو استخدامه بسوء نية لاستغلال علامة تجارية تقول حقوق ملكيتها الفكرية إلى طرف آخر، جاز لها أن تأمر صاحب تسجيل اسم الحقل و/أو الجهة التي سجّلت اسم الحقل أو الجهة التي تستضيفه و/أو أي سلطة أخرى معنية بأسماء الحقول بإلغاء اسم الحقل المعني أو نقل ملكيته إلى صاحب حقوق الملكية الفكرية.
إستونيا	لائحة أسماء الحقول التي اعتمدها مجلس مؤسسة الإنترنت الإستونية في 7 مارس 2018 ودخلت حيز النفاذ في 25 مايو

الطرف المُجيب	الأطر الزمنية للإجراءات التي تُتخذ ضد صاحب اسم الحقل وتكاليف هذه الإجراءات
	https://meedia.internet.ee/files/Domeenireegliid_25.05.2018_EN.pdf .2018
جورجيا	يتولى مركز الويبو للتحكيم والوساطة تسوية النزاعات المتعلقة بالحقل العلوي ge. وفقاً للسياسة الموحدة لتسوية النزاعات، كما ذكر في إجابة السؤال الثاني والعشرين. لذلك، تتولى الويبو تحديد الإطار الزمني والرسوم. وفي الوقت نفسه، يمكن للطرفين المتنازعين بشأن الحقل العلوي اللجوء إلى المحاكم الجورجية. وتنص التشريعات الجورجية على إجراءات اللجوء إلى المحاكم.
اليونان	وفقاً للائحة إدارة وتخصيص أسماء الحقل gr، تُتخذ الإجراءات التالية: - التعطيل المؤقت لأسماء الحقل gr. أو el. لمدة ثلاثين (30) يوماً، والسحب النهائي لأسماء الحقل gr. أو el. في حالة عدم الامتثال، - حذف أمين السجلات، - فرض غرامة بموجب الأحكام السارية.
غواتيمالا	ليست لدينا هذه المعلومات، في الوقت الحالي، لأن هذه العمليات لا تجرى في السجل.
هنغاريا	يتولى منتدى السبل البدئية لتسوية المنازعات المنشأ وفقاً لقواعد تسجيل الحقل العلوي hu. التصدي بشكل مختلف لإساءة الاستخدام إذا كان الحقل مُسجلاً بالفعل أو على وشك التسجيل. فإذا كان الحقل مُسجلاً بالفعل، تُتبع الإجراءات التي يقوم بها صاحب قرار التسجيل، وفقاً للقاعدة 10 من قواعد وإجراءات تسجيل أسماء الحقول. ويبلغ الإطار الزمني لهذه الإجراءات 3 أشهر تقريباً، وتتراوح التكاليف من 300 إلى 600 يورو حسب على عدد الحقول المعنية وعدد المحكمين المطلوبين. وإذا نشأ النزاع قبل تسجيل الحقل، تُتبع الإجراءات التي يقوم بها المجلس الاستشاري، وفقاً للقاعدة 9 من قواعد وإجراءات تسجيل أسماء الحقول. ويبلغ الإطار الزمني لهذا الإجراء شهراً واحداً تقريباً، وتكون التكاليف نحو 300 يورو لكل حقل.
آيسلندا	لا توجد معلومات متاحة.
إيطاليا	إذا قصرنا السؤال على الإجراءات الإدارية الإلزامية أو الإجراءات التعاقدية أو إجراءات التحكيم، فقد تستغرق الدعوى ما يتراوح من بضعة أسابيع إلى 9/6 أشهر حسب سلوك الطرفين، ومدى تعقد القضية، والحاجة إلى جمع البراهين والتأكد من الوقائع أو سندات الملكية القانونية. وإذا عُرضت القضية على المحاكم، فقد تختلف المدة وربما تستغرق الإجراءات عدة سنوات مع تحمل الشركات للتكاليف ذات الصلة.
اليابان	وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات بالنسبة إلى سياسة تسوية النزاعات المتعلقة بالحقل JP (JP-DRP)، تُحلّ القضايا في غضون فترة تتراوح من شهرين إلى 3 أشهر بتكلفة 180 ألف ين. أما بالنسبة إلى حكم المحكمة، فإن الوقت والتكلفة يتوقفان على القضايا. وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة (قانون منع المنافسة غير المشروعة) تعذر علينا فهم المقصود بعبارة "الأطر الزمنية للإجراءات التي تُتخذ ضد صاحب الحقل في بلدكم"، ولذلك لا نستطيع الإجابة عن هذا السؤال.
ليتوانيا	تستغرق الإجراءات القضائية العادية في حالة التسجيل التعسفي لاسم الحقل ما يتراوح من 5 شهور إلى 10 أشهر (من تاريخ رفع الدعوى حتى تاريخ صدور الحكم في محكمة الدرجة الأولى). وتبلغ رسوم تسجيل الدعوى 100 يورو بالإضافة إلى أتعاب المحامي (قد يختلف هذا المبلغ حسب صعوبة القضية).
المكسيك	
نيوزيلندا	المراحل الأولى من خدمة تسوية النزاعات مجانية. فإذا كان من الممكن حل النزاع عن طريق الوساطة، فلن تكون هناك رسوم يلزم دفعها نظير هذه الخدمة. أما إذا أراد أحد أطراف النزاع أن يفصل خبير في النزاع، إذا لم تؤد الوساطة إلى حل مثلاً، أو إذا لم يستجب صاحب التسجيل الحالي للشكوى، فسوف يلزم دفع رسوم. توجد معلومات عن الإجراءات في الصفحة التي يُفرضي إليها الرابط التالي: https://www.dnc.org.nz/sites/default/files/2016-02/Final_Dispute.pdf .

الأطر الزمنية للإجراءات التي تُتخذ ضد صاحب اسم الحقل وتكاليف هذه الإجراءات	الطرف المُجيب
	البرتغال
	جمهورية كوريا
	جمهورية مولدوفا
	رومانيا
تسير الدعاوى القانونية بنفس الطريقة التي تسير بها دعاوى التعدي على حقوق العلامات التجارية.	الاتحاد الروسي
	سنغافورة
فيما يتعلق بالتكلفة والأطر الزمنية، يُرجى الاطلاع على الصفحة التي يُفني إليها الرابط التالي: https://www.iis.se/english/dispute_resolution/for-se/arbitrators-and-costs/ و https://www.iis.se/english/dispute_resolution/for-se/accelerated-proceeding/ .	السويد
في حالة إقامة دعوى قضائية، قد يصدر على وجه السرعة حكم بإصدار أمر زجري أولي أو أمر زجري مؤقت أحادي الطرف (في نفس اليوم أو في غضون بضعة أيام). وقد يستغرق الحكم على حيثيات القضية عدة أشهر، أو حتى عدة سنوات في حالة تقديم استئناف. وتعتمد التكاليف القانونية على المبلغ الذي تنطوي عليه القضية، وتحددها الكائنونات. ولذلك تختلف من قضية إلى أخرى ومن كاتون إلى آخر. وبوجه عام، حينما يكون المبلغ المُتنازع عليه أقل من 100 ألف فرنك سويسري، قد تتراوح التكاليف القانونية من 3000 إلى 7000 فرنك سويسري. وفي إجراءات تسوية النزاعات (لا سيما الخاصة بالحقل العلوي "ch")، يمكن عادةً التوصل إلى قرار في غضون أربعة أشهر، بتكاليف إجرائية أقل (نحو 2000 فرنك سويسري)، ولكن يجوز رفع دعوى قضائية للطعن في ذلك القرار.	سويسرا
فيما يخص الحقل us، توجد سياسة تسوية النزاعات المتعلقة بحقل الولايات المتحدة (usTLD DRP). انظر الصفحة التي يُفني إليها الرابط التالي بخصوص الأطر الزمنية والتكاليف: https://www.about.us/policies/dispute-providers . ويمكن التقاضي أمام المحاكم الاتحادية بناءً على قانون حماية المستهلك من السطو الإلكتروني، وفي هذه الحالة تتوقف التكلفة على عوامل كثيرة.	الولايات المتحدة الأمريكية
	أوروغواي
توجد معلومات تفصيلية في الصفحة التي يُفني إليها الرابط التالي: http://eu.adr.eu/index.php?lang=en and http://www.wipo.int/amc/en/domains/ .	الاتحاد الأوروبي

[نهاية المرفق والوثيقة]